ماثيو فِكِري

تشغيل العدو

قصة العمّال الفلسطينيّين في المستوطنات الإسرائيليّة

مركز دراسات ثقافات المتوسط

ترجمه عن الإنكليزية: يزن الحاج

ماثيو فِكِري

تشغيلُ العدوّ

قصة العمّال الفلسطينيّين في المستوطنات الإسرائيليّة

مركز دراسات نشاطات الشرق الأوسط

فهرس الكتاب

شُكر..... 7

مقدِّمة 9

1) تشغيل «العدوِّ» 17

2) السّمسار وقوَّة تصريح العمل.....33

3) قاصرون وأجرٌ مجحِف، العُمَّال الأطفال في الغور 43

4) أقصى درجات إذلال الاحتلال.....61

5) مُعذَّبو الأرض المقدَّسة 76

6) التمييز في سوق العمل، خَنْق الاقتصاد.....97

7) إنشاء مناطق لفُرَص عمل ممكنة 115

8) جيش احتياطيّ من العُمَّال..... 130

9) عمل قَسْرِيّ تُحفِّزه الدولة..... 139

المراجع 155

@Bitterness_s

شُكر

لا بُدَّ أن أقدّم شكري أوَّلاً، وهذا هو الأهمُّ، إلى العُمَّال الكثيرين الذين جلستُ معهم، والذين رحَّبوا بي في بيوتهم، وسمحوا لي بالدخول إلى حيواتهم الشَّخصيَّة والعمليَّة. العُمَّال الذين اختاروا أن يتكلَّموا عن عملهم، برغم المجازفات التي ستُهدِّد عملهم لو انكشف الأمر. تطلَّب هذا الأمر مستوى من الشَّجاعة التي لا أكتفي بشُكرهم عليها وحسب، بل وأُثمِّنها عالياً. العُمَّال الذين رغبوا في وَضْع الأمور في نصابها الصحيح، الذين أرادوا أن يشرحوا لمَنْ ينظرون إليهم من الخارج بأنَّ الواقع ليس بالبساطة التي قد يبدو عليها، بأنَّه معقَّد، وبأنَّه يُدمِّرهم. إلى عليّ، وحمزة، ومحمود، أُزجي مزيداً من الشُّكر، لأنَّهم توغَّلوا أكثر من الحدود المرسومة.

أشكر الفريق في جمعيَّة «عنوان العامل» (Kav LaOved)[1] الذين قدَّموا، طوال عدَّة سنوات الآن، المساعدة بكلِّ إيثار لهذا المشروع ومشاريع أخرى، والذين يُقدِّمون نصرةً مهمَّة لا تكلُّ لحقوق العُمَّال. يستحقُّ عابد، آنجي، نيريت، نوا، وتغريد شكراً خاصّاً. أقدِّم شُكري إلى هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، وإلى مركز العمل التَّنمويِّ/ معاً (MAAN Development Center)، وإلى جمعيَّة معاً النِّقابيَّة

---

1) جمعيَّة عنوان العامل: مؤسَّسة غير حكوميَّة بلا أهداف ربحيَّة، تأسَّست عام 1991، بهدف الدِّفاع عن حقوق العُمَّال المستضعَفين في سوق العمل الإسرائيليِّ. موقع الجمعيَّة على الإنترنت: (http://www.kavlaoved.org.il/ar).

الحواشي المشار إليها بأرقام هي للمؤلِّف، أمَّا الحواشي المُشار إليها بنجمة، وكلُّ ما بين قوسَيْن مُربَّعَيْن [...] ضمن حواشي المؤلِّف هي للمترجم.

(WAC-MAAN)، التي قدَّم موظَّفوها مساعدةً كبيرةً في استمراريَّة هذا المشروع. وأخصُّ بالشُّكر حمزة زبيدات على مساعدته ومناصرته المُلهِمة للعُمَّال وقضايا حقوق الإنسان في منطقة الغور.

أقدِّم شكري إلى كم ووكر وإلى فريق دار نشر زد (Zed Books) على مثابرتهم وتشجيعهم، وإلى البروفسور إيلان پاپه الذي كان توجيهه وتشجيعه في جامعة إكستر قبل سنوات عديدة هو نقطة انطلاق هذا المشروع. امتناني العميق أيضاً لهكتور مكنزي الذي لعب دوراً محوريّاً في صدور هذا الكتاب.

أشكر هاري، وجاگودا، ومارتا، وساتو على ملاحظاتكم القيِّمة، وأشكر عابد وشيرين على مساعدتكما في إيصال هذا المشروع إلى هذه اللحظة. وأُوجِّه شُكري أيضاً إلى عائلتي على دَعْمهم المتواصل طوال مسيرتي المِهَنيَّة.

وأخيراً، أقدِّم شُكري إلى أصدقائي الفلسطينيِّيْن في غزَّة والضِّفَّة الغربيَّة، وكذلك في جميع أنحاء العالم، الذين يواصلون إبداء القوَّة، والعزم، والمرح، برغم الاحتلال المستمرِّ. شكراً لكم على تثقيفي وتعليمي طوال هذه السنوات، وعلى السماح لي بالدخول إلى بيوتكم، والترحيب بي في بلدكم. آمل أن يُسهمَ هذا الكتاب – ولو بقَدْر ضئيل – في عدالة نضالكم.

@Bitterness_s

مقدِّمة

يبدو تناقضاً سياسيّاً للوَهْلَة الأولى وجودُ آلاف العُمَّال الفلسطينيِّيْن المصطفِّين في طوابير خارج المستوطنات الإسرائيليَّة اللَّاشرعيَّة منذُ مطلع الفجر. جميعهم مستعدُّون لعمل يوم عصيب، وهم يكدُّون بكلِّ ما تحمله الكلمة من معانٍ على الأرض التي تُواصِل تحصين الاحتلال، وفَرْض تضييق وبؤس شديدَيْن على سُكَّان الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن. بل ويبدو التناقض أكثر إيذاءً حينما يكون بعض هؤلاء العُمَّال عُمَّال بناء، يعملون حَرْفِيّاً في بناء وتوسيع المستوطنات بأيديهم. تسبَّبت المستوطنات في تغيير الضِّفَّة الغربيَّة، حيثُ قسَّمت المناطق الفلسطينيَّة إلى أشلاء، ما يؤثِّر سلباً وعلى نحوٍ كارثيٍّ على حيوات الفلسطينيِّيْن. إنَّها موجودة في كلِّ مكان، وغالباً ما تكون جاثمةً على قِمَم التلال الملتفَّة في الضِّفَّة الغربيَّة، وتطلُّ على بيوت السُّكَّان الفلسطينيِّيْن الأشدّ فقراً والأكثر ازدحاماً في السفوح. وليس من المصادفة، في حالٍ من الأحوال، أن تكوْن المستوطنات، التي تُعدُّ غير شرعيَّة بحسب القانون الدُّوليِّ، مطلَّةً على البلدات والقرى الفلسطينيَّة. إذ قد يكون مشروع إسرائيل الاستيطانيّ مدفوعاً بالأيديولوجيا الصّهيونيَّة، ولكنَّ تحقُّقه على الأرض هو أمر استراتيجيٌّ، بقَدْر كبير، في ما يخصُّ السيطرة على السُّكَّان الفلسطينيِّيْن؛ حيثُ يقسِّمهم إلى جماعات، تسهل السيطرة عليها. ففي الضِّفَّة الغربيَّة أُنشِئَت «بانتوستانات»[1] – وهي جيوب (فلسطينيَّة)

---

1) كلمة «بانتوستان» (Bantustan) تعني حَرْفِيّاً «أرض الناس» أو «البلاد»، وهي مُستمدَّة من مصطلحات حقبة الفصل العنصريِّ في جنوب أفريقيا، حين عمدت سلطات الأپارتايد إلى تخصيص مناطق معزولة للسُّكَّان السود.

متناغمةٌ إِثْنِيّاً، وغير متَّصلة في ما بينها، وليست ذات سيادة، بل هي خاضعةٌ لسيطرة إسرائيل فعليّاً – على نحو مُمنْهَج.

لم تعد المستوطنات مجرَّد محاور تضمُّ المستوطنين الأيديولوجيِّيْن. إذ تتَّصل معظمها بسهولة بالدولة الإسرائيليَّة عبر شبكة بنية تحتيَّة واسعة، تربط المستوطنات بالمُدُن الإسرائيليَّة الكبرى، مُحوِّلةً هذه المستوطنات إلى بلدات عابرة [يعمل سُكَّانها خارجها]، علاوةً على تنشيط الاقتصاد بحَدِّ ذاته، من خلال المصانع، والمزارع، والصناعات الأخرى. وتعمل مراكز الأعمال هذه كلُّها على إعطاء غطاء من الشَّرعيَّة والاعتياديَّة لمجتمعاتٍ، تتَّسم بكونها غير شرعيَّة بحسب القانون الدُّوليِّ، والتي بُنيَت على أرض فلسطينيَّة منهوبة، وتُواصِل حياتها، من خلال الاعتماد على الموارد الفلسطينيَّة. وإنْ كان المستهلك العاديُّ يشتري المنتجات التي تُصدِّرها المستوطنات أو يستخدم خدمات شركات الاستيطان، ومن ثمَّ يأمل في مساءلة التناقض الذي يعمل فيه الفلسطينيُّون في المستوطنات، ويُرسِّخون وجودها بالتالي، فسرعان ما سيواجه بكلِّ سهولة رطانةً من الشركات ومن الحكومة الإسرائيليَّة تدَّعي أنَّ تشغيل العُمَّال في المستوطنات أمرٌ شديد إيجابيٌّ، إلى حدٍّ كبير. وليس من غير المعتاد أن تعمد جريدة إسرائيليَّة إلى اقتباس كلام عامل في المستوطنات في مقالةٍ خبريَّة إيجابيَّة، تدعم العمل في المستوطنات، إذ تقول شركات المستوطنات والسِّياسيُّون الإسرائيليُّون إنَّ مَنْ يعارضون بناء المستوطنات، ويدعمون حركة المقاطعة وسَحْب الاستمارات وفرض العقوبات (BDS)، يتسبَّبون بضرر للعُمَّال حين يقفون بمواجهة الكيانات (المستوطنات) التي تقدِّم فُرَص عمل وأجوراً للفلسطينيِّيْن. ومع هذا، فإنَّ هذه هي رطانة المحتلِّ، والسَّرْديَّة المهيمنة ذات الصوت الأعلى. لو سافرتَ إلى القرى في ريف الضِّفَّة الغربيَّة التي ينتمي إليها عُمَّال المستوطنات الفلسطينيُّون، وجلستَ في بيوتهم، وتحدَّثتُم عن حيواتهم وأعمالهم، ستنبثق صورةٌ مختلفة. إذ

يتحدَّث هؤلاء العُمَّال عن الظروف الخطرة، عن الإصابات التي تُغيِّر الحياة بالكامل، عن تقاضي أجور، تقلُّ بقَدْر كبير عن الحدِّ الأدنى القانونيِّ للأجور في إسرائيل (الذي يعملون وَفْق بنوده)، وعن خضوعهم لمعاملة مهينة، وتهديدات على أيدي أصحاب العمل، والسماسرة عديمي الضمير، والجنود الإسرائيليِّيْن. مجتمعاتهم يهيمن عليها الفقر، أمَّا الحيوات التي كان هؤلاء القرويُّون يعيشونها قبل الاحتلال، حين كان الدَّخْل يأتي من الزراعة وتربية المواشي والدواجن، فقد دُمِّرت، من دون أن يكون لهم ذَنْب في هذا. نُهِبَت الأرض منهم، وجرى الاستيلاء عليها من تحت أقدامهم حَرْفِيّاً، لتظهر المستوطنات، التي لم يرغبوا بوجودها، عند عتبات بيوتهم جالبةً ظروفاً كارثيَّة.

المنطقة ج – حيثُ توجد هذه المجتمعات الفلسطينيَّة الريفيَّة بشكل أساسيٍّ، وهي منطقة واقعة تحت سيطرة إداريَّة وعسكريَّة إسرائيليَّة كاملة، وتشغل نسبة تزيد عن 60 في المئة من مساحة الضِّفَّة الغربيَّة – عدد المستوطنين فيها يعادل أربعة أضعاف عدد الفلسطينيِّيْن الذي يعيشون هناك. وهذه المنطقة، الغنيَّة بالموارد، والتي ينبغي لها أن تكون المحور الاقتصاديَّ والتَّنمويَّ في أيَّة دولة فلسطينيَّة، تتعرَّض للخَنْق بشكل مُمنهَج، بفعل السياسة الإسرائيليَّة، حيثُ تعمل إسرائيل على تحجيم التنمية الفلسطينيَّة وإبقاء اقتصادها ضعيفاً، بينما تواصل استثمار تلك الموارد ذاتها – الأرض الخصبة، والمياه، والمعادن – لمصلحة السُّكَّان الإسرائيليِّيْن بتعارضٍ صريحٍ مع القانون الدُّوليِّ. وعلى نحوٍ حاسم، سَعَت السياسة الإسرائيليَّة إلى استغلال موردٍ آخر من موارد الضِّفَّة الغربيَّة؛ أي قوَّة العمل من الرِّيفيِّيْن المستضعفين المُعْوِزِيْن الذين يسهل استغلالهم. ولهذا السبب نجد عشرين منطقة صناعيَّة ومئات المصانع الإسرائيليَّة في المستوطنات تشغل ما يزيد عن 9000 هكتار من أراضي الضِّفَّة الغربيَّة المُحتلَّة. ولا يتقاضى هؤلاء العُمَّال أحياناً أكثر من 30 إلى 40 في المئة من

الحَدِّ الأدنى القانونيِّ للأجر اليوميِّ، كما أنَّ بعض مَنْ يضطلعون بالعمل المُجهِد والخطِر في أغلب الأحيان في المستوطنات الزِّراعيَّة هم أطفال بعُمُر الثانية عشرة. العمل في المستوطنات ليس مستساغاً، ولكنَّه بات ضرورةً للعيش في ظلِّ انتفاء وجود خيارات أخرى. «ليس لدينا خيار آخر،» تلك هي الكلمات التي تتردَّد هنا وهناك في أرجاء القرى المتناثرة في وديان الضِّفَّة الغربيَّة، والتي غالباً ما تُطلُّ عليها من فوق مستوطنات ضخمة مخيفة، بسُكَّانها المُسلَّحين بشدَّة من مَدَنِيِّيْن وجنود.

يتراوح عدد الفلسطينيِّيْن الذين يعملون بشكل قانونيٍّ في المستوطنات بين 20.000 و30.000 عامل في أيِّ وقت من الأوقات، ولكنَّ آلافاً غيرهم يعملون بشكل غير قانونيٍّ، من دون إذن الحكومة الإسرائيليَّة، حيثُ يخوضون الرحلة الخطيرة على الأقدام في جنح الظّلام، متسلِّلين إلى المستوطنات قبل أن يكشفَهم بزوغ الفجر. وقبل بضع سنوات، وبإرشاد أحد الأصدقاء، قطعتُ إحدى تلك الطُّرُق غير القانونيَّة بنفسي. كانت رحلة قصيرة، لم تستغرق أكثر من ساعة واحدة، حيثُ انطلقنا من مناطق السيطرة الفلسطينيَّة، صَعِدْنا أحد التّلال، راوغْنا وتخفَّيْنا من سيَّارة جيب لدوريَّة عسكريَّة إسرائيليَّة على إحدى الطُّرُق العسكريَّة المحاذية لمستوطنة، ومن ثمَّ توغَّلْنا في غابة، ووَصَلْنا إلى تلك المستوطنة. كانت الرحلة سهلة على نحوٍ مفاجِئ، وفي الواقع هي أسهل بكثير من السَّفَر إلى بعض المناطق الفلسطينيَّة في الضِّفَّة الغربيَّة. وهذا لا يعني، بكلِّ تأكيد، التخفيف من هول الأخطار التي تُخبِّئها مثل تلك الطُّرُق للعُمَّال الفلسطينيِّيْن، وعلى الأخصِّ، طُرُق العُمَّال التي تتضمَّن تسلُّقاً مباشراً للجدار العازل، والركض بين أبراج المراقبة العسكريَّة الإسرائيليَّة. يمكن أن يتعرَّض العُمَّال للموت بالرصاص لو رآهم الجنود، أو يُعتقَلون ويُسجَنون لو أمسكوا بهم. وفي جميع الأحوال، فإنَّ اجتياز تلك الطُّرُق يُبيِّن لي أمرَيْن مُهمَّيْن. الأوَّل، هو أنَّ العمل في المستوطنات بالنسبة إلى بعض الفلسطينيِّيْن العاطلين

من العمل - على الأخصِّ أولئك القادمين من المناطق الريفيَّة المتاخمة للمستوطنات – يبدو متاحاً أكثر من السَّفَر من أجل العمل في مناطق السُّلطة الفلسطينيَّة. إذ يمكن للتَّقييدات على حُرِّيَّة الحركة التي تفرضها إسرائيل بين مناطق السُّكَّان الفلسطينيِّيْن أن تبلغ هذه الدرجة القاسية. والثاني هو أنَّ تلك المجازفة التي لا بُدَّ لهؤلاء العُمَّال من تجشُّمها ليست واقعاً راسخاً وحسب، بل هي أمر دائم. إذ يتعرَّضون إليها كلَّما اجتازوا رحلة جديدة. وإنَّ القيام بهذا الأمر أسبوعيّاً يدلُّ حَتْماً على مستوى من البؤس الاقتصاديِّ لآلافٍ من العُمَّال، يدفعهم إلى اجتياز مثل هذه الرحلة الخطيرة على هذا المنوال الرتيب.

تريد الحكومة الإسرائيليَّة وأصحاب العمل في المستوطنات من المراقب الخارجيِّ أن يصدِّق أنَّ ظاهرة عمل الفلسطينيِّيْن في المستوطنات ظاهرة إيجابيَّة، تُظهِر الإسرائيليِّيْن بكونهم يُقدِّمون يد المساعدة، ويمنحون أجوراً، ويُحسِّنون حيوات جيرانهم المُعدَمين الذين يقاسون الاحتلال. يمكن لهذه الصورة الورديَّة أن تدفع الفرد إلى تصديق أنَّ مثل هذا العمل يتضمَّن تعاوناً، وأنَّه منارة أمل في نزاع راكد، يمتدُّ على طول سبعة عقود، وبذا لا بُدَّ من تشجيعه. ولكنْ، وبرغم أهمِّيَّة إيجاد إيجابيَّات في مثل هذا الوَضْع، إلَّا أنَّ العمل في المستوطنات بشكله الحاليِّ لا يمتُّ للإيجابيَّة بأدنى صلة. وإنْ كان العمل في مستوطنات الضِّفَّة الغربيَّة يُظهِر شيئاً، فإنَّه يُظهِر الطبيعة البائسة للاحتلال الإسرائيليِّ على الأراضي والحيوات الفلسطينيَّة في أوضح صورة. هذا الكتاب محاولة لتبيان تلك الطبيعة. بالنسبة إلى أولئك العُمَّال الذين كانوا يحرثون الأرض قبل وقوع احتلال عام 1967، وفي السنوات القليلة التي أعقبتْهُ، تفاقمَ الاعتماد على سوق العمل الإسرائيليَّة مع مرور السنوات حينما انتُزِعَت أراضيهم منهم. باتت السيطرة الإسرائيليَّة أقوى، وحُرِّيَّة الحركة أكثر تقييداً بعد تزايد عدد نقاط التفتيش، والبدء ببناء الجدار العازل. أمسى العمل في المستوطنات هو مصدر الدَّخْل الوحيد الممكن

لآلاف الفلسطينيِّيْن. وكسب أصحاب العمل في المستوطنات قوَّة عمل رخيصة، تسعى بيأس إلى الحصول على دَخْل، فاستغلُّوا قوَّة العمل تلك مسلَّحين بحصانة [الاحتلال]. المشي في طريق العمل في المستوطنات ليس خياراً حُرّاً؛ فالسّياسة الإسرائيليَّة هى التى تسبَّبت، ولا تزال تتسبّب، بالوَضْع الحالي، وأرغمت العُمَّال على واقع بائس أوحد – فالعيش، وتأمين الطّعام، ومعيشة العائلة يستتبع تقوية وَضْع المستوطنات، وَرفْع أرباح مُحتلِّيهم. ربمَّا كان أصحاب العمل في المستوطنات يُشغِّلون «عدوَّهم»، ويدفعون له أجراً، ولكنَّ السبب الوحيد لهذا هو الكسب، فيما تُواصِل الحكومة الإسرائيليَّة عاماً بعد عام تشجيع استغلال قوَّة العمل الفلسطينيَّة هذه كمكسب إضافيٍّ لاحتلالٍ مُدمِّرٍ لاأخلاقيٍّ.

القسم الأوَّل
تشغيل «العدوِّ»

1

تشغيل «العدوِّ»

«يلَّا، الدنيا برد!» يندفع صوت محمود المستعجل من الباب الأماميِّ لبيته الصغير، ولكنْ، الدافئ في الطابق الأرضيِّ. هذا واحد من الشّتاءات المثلجة النادرة في فلسطين حينما يظهر محمود فجأة عند باب بيته في قرية الولجة. هذا ليس يوماً يمكن لكَ فيه أن تبقى لوقت طويل خارج البيت، وكما هي طبيعة الضيافة والحفاوة الفلسطينيَّة، لم يكن محمود سيترك أيَّ شخص يتجوَّل في القرية، غريباً كان أم لا، بعدما بدأ الثلج بالسقوط. داخل بيته، كان أطفاله الثلاثة الصغار يركضون في أرجاء البيت المتواضع، لينجذبوا، في نهاية الأمر، إلى مدفأة الحطب التي كان محمود وشقيقاه يجلسون حولها. إنَّه الثلاثاء، ولكنَّه يوم عطلة لهؤلاء الرجال. أكَّدَ الطّقس – الرطب، البارد، العاصف، والثلج يسقط بغزارة – أنَّهم لن يتوجَّهوا للعمل في مواقع البناء اليوم.

«تعرف، لا أُحسُّ بالارتياح. أقصد بشأن العمل هناك،» قال محمود[1] وهو يضع إفطاراً تقليديّاً من الحُمُّص والفلافل، والخبز الطازج الذي خرج من التَّنُّور توّاً، والزعتر، والزيتون، أمام مدفأة الحطب. «أنتَ تعرف أنَّكَ تبني دولتهم. أنتَ تساعدهم. ولكنْ، في الوقت ذاته، أنتَ مُرغَم على هذا العمل، لأنَّكَ لو لم تعمل، فلن تعيش.»

قضى محمود السنوات القليلة الماضية في العمل كعامل، عامل بناء طوال الوقت تقريباً في المستوطنات الإسرائيليَّة غير الشَّرعيَّة في الضِّفَّة

---

1)مقابلة مع محمود، عامل، 26 كانون الثاني/يناير 2016.

الغربيَّة. وَضْع شقيقَيْه يماثل وَضْعه. يتقاضى 140 شيكل (36 دولار) لقاء ثماني ساعات عمل يومياً[1] – وهذا المبلغ بعيدٌ جدّاً من الحِدِّ الأدنى القانونيِّ للأجور. فالحَدُّ الأدنى للأجور في إسرائيل هو 25 شيكل في الساعة (6.50 دولار)، أو ما لا يقلُّ عن 214.62 شيكل (56.50 دولار)، كأجر يوم عمل كامل[2]. وينصُّ القانون الإسرائيليُّ بوضوح على وجوب أن يتقاضى العُمَّال في المستوطنات جميعهم، بمَنْ فيهم فلسطينيُّو الضِّفَّة الغربيَّة الذين يعملون هناك، والذي يُقدَّر عددهم بين ثلاثين إلى أربعين ألفاً، ذلك الحَدّ الأدنى للأجور[3]. ولكنَّ الظُّلم غير القانونيِّ الذي يلاقيه محمود ليس استثناءً. إذ دائماً ما يتجاهل أصحاب العمل في المستوطنات حقوق العُمَّال الفلسطينيِّيْن التي ينصُّ عليها قانون العمل الإسرائيليِّ.

«هذا هو الخيار الوحيد»

«ما من خيار آخر لدينا»، يقول محمود متنهِّداً. وهو يدرك أنَّ الأمر يبدو تناقضاً بالنسبة إلى المراقب الخارجيِّ، أن يعمل فلسطينيٌّ في المستوطنات الإسرائيليَّة غير الشَّرعيَّة، وبالتالي يُسهم في تعزيزها، وبنائها، وتوسيعها. ولكنْ، بالنسبة إلى محمود، ليس ثمَّة خيار آخر، كي يعيش. «هم يبنون مستوطناتهم، بعد أن استولوا على أراضينا، وهذا يعني انتهاء رزقنا،» يقول متحدِّثاً عن الحياة الزِّراعيَّة التي كانت تعتاش

---

1)باستخدام معدَّل صرف: كلّ 1دولار أميركيّ (USD) يعادل 3.8 شيكل إسرائيليّ جديد (NIS).

2) بدأ تفعيل نظام 25 شيكلاً كحَدٍّ أدنى لأجر ساعة عمل في نيسان/أبريل 2015، أمَّا الحَدُّ الأدنى لأجر يوم كامل لعامل يعمل خمسة أيَّام في الأسبوع، فهو 214.62 شيكل، ولعامل يعمل ستَّة أيَّام في الأسبوع، 186 شيكل. هذا لا يتضمَّن أجر ساعات العمل الإضافيِّ. (مؤسَّسة التأمين الوطنيِّ في إسرائيل National Insurance Institute، 2015). [أعلنت وزارة العمل الإسرائيليَّة رَفْع أجر ساعة العمل إلى 29.12 شيكل ابتداء من نيسان/أبريل 2018. (المترجم)].

3) انظر قرار محكمة العدل العليا (HCJ) رَقْم 03/HCJ 5666، Kav LaOved et al. v. National Labor Court in Jerusalem et al..

العائلات الفلسطينيَّة منها قبل عام 1967 وبداية مرحلة احتلال إسرائيل للضِّفَّة الغربيَّة. ومع قدوم الاحتلال باتت الأراضي تحت سيطرة الجيش الإسرائيليِّ، حيثُ استُولي على القسم الأكبر من الأراضي الرِّيفيَّة من أجل إنشاء المستوطنات، وتوسيعها لاحقاً، علاوةً على تحديد مناطق عسكريَّة كبيرة، وهي مناطق يُحظَر على الفلسطينيِّيْن زراعتها أو حتَّى الاقتراب منها. بدأ أسلوب الحياة، الذي عرفه أجداد محمود ووالداه طوال حيواتهم، القائم على العيش من خيرات الأرض الزِّراعيَّة، بالتضاؤل، إلى أن صار مستحيلاً في نهاية المطاف، مع الاستيلاء المتواصل على الأرض عاماً إثر آخر.

«هم يعرفون أنَّهم سيحصلون على عُمَّال بأجور متدنِّية بسبب هذا،» يقول محمود معلِّقاً على الاحتلال الإسرائيليِّ، واستيلائه على الأرض. «حين يأتون ويستولون على الأرض في إحدى القرى، فإنّهم يعرفون أنَّ الناس سيفقدون أموالهم، ودَخْلهم، وعملهم، وسيكونون مرغَمين بالتالي على توجيه أنظارهم إلى إسرائيل، كي يحصلوا على عمل، يحصلوا على مال. سيحتاجون إلى فعل هذا، كي يعيشوا، هذا هو الخيار الوحيد.»

يومئ شقيقاه اللذان يجلسان بقُربه موافقَيْن بحزن. كلاهما يعملان في مستوطنات بيتار عيليت، جيلو، هار جيلو، معاليه أدوميم القريبة، متنقِّلين بينها، بحسب مكان توافر العمل. بل إنَّ أحدهما يعمل بشكل غير قانونيٍّ، من دون تصريح عمل – وهو الوثيقة التي تمنحها الإدارة المَدَنيَّة في إسرائيل، وتُجيز للفلسطينيِّ أن يدخل بشكل قانونيٍّ إلى إحدى المستوطنات للعمل فيها. وإنْ اكتشف أحد الجُنود وجود فلسطينيٍّ في المستوطنات لا يحمل تصريح عمل، سيُعتقَل الفلسطينيُّ، ويُسجَن. «تلك هي حياتنا،» يرفع أخو محمود كتفَيْه بصبر، «لا أعرف خياراً آخر.»

ثمانون في المئة على الأقلِّ هي نسبة العُمَّال الفلسطينيِّيْن في

المستوطنات ممَّنْ يتقاضون أجوراً أقلَّ من الحَدِّ الأدنى القانونيِّ[1]. وهذا مجرَّد تقدير متحفِّظ. إذ دائماً ما يتقاضى العُمَّال غير القانونيِّيْن، على الأخصِّ، أجوراً أقلَّ من الحَدِّ الأدنى. وبما أنَّهم يُشكِّلون نسبة تتراوح بين 15 إلى 30 في المئة من مجمل العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، فإنَّ هشاشة وَضْعهم النابعة من وَضْعهم غير القانونيِّ المعروف، تجعلهم أكثر عُرضة للاستغلال والابتزاز على يد أرباب عملهم (Alenat، 2010).

يمكن لمشوار الذهاب إلى العمل بالنسبة إلى العُمَّال الذين يحملون تصريح عمل قانونيٍّ أن تكون عسيرة بحَدِّ ذاتها، إذ تتضمَّن طوابير طويلة مزدحمة خارج نقاط التفتيش في المستوطنات فجراً، بإشراف صارم من جنود إسرائيليِّيْن مسلَّحين بالكامل معروفين بتعاملهم المُهين والتَّشدُّد في عبور الفلسطينيِّيْن (B'Tselem، 2011؛ Sbeih، 2011). أمَّا بالنسبة إلى العامل غير القانونيِّ، فذلك المشوار مرعب أكثر. فبعد عبورهم الخطر من المناطق ذات السُّكَّان الفلسطينيِّيْن في الضِّفَّة الغربيَّة تحت جنح الظلام، إلى المستوطنات ذات الحراسة المشدَّدة، يجازف العُمَّال غير القانونيِّيْن باحتمال تعرُّضهم لإطلاق النار، لو اكتشف الجنود تسلُّلهم و/أو السجن لو أمسك بهم الجنود. إنَّها مجازفة بالغة، تُعرِّض بعضهم للقتل فيها (ILO، 2015: 24).

وفي مطلق الأحوال، حين يعاني خُمس السُّكَّان من الفقر، ووجود نسبة بَطَالَة تتراوح بين 15 و20 في المئة في الضِّفَّة الغربيَّة، ستكون الأولويَّة لإمكانيَّة تأمين الطعام لعائلتكَ.

«نبدأ بالتَّجمُّع مع عُمَّال آخرين منذُ الساعة الثالثة فجراً في قرية [حُذف

---

1) مقابلة مع عبد [الحليم] داري، وهو موظَّف ميدانيٌّ من جمعيَّة عنوان العامل، مختصٌّ بالعُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات الإسرائيليَّة، 3 أيَّار/مايو 2016. وانظر أيضاً دراسة صبيح Sbeih (2011)، التي تشير إلى أنَّ 88 في المئة من العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات الذي يعملون لقاء راتب شهريٍّ، يتقاضون أجراً أقلَّ من الحَدِّ الأدنى القانونيِّ.

اسم القرية]، وهي ليست قريبةً من مكان العمل، ولكنَّها أفضل مكان لعبور الجدار العازل،» يقول موسى[1]، وهو عامل غير قانونيٍّ، عن رحلته الخطرة إلى مستوطنة معاليه أدوميم، حيثُ يعمل. تبدأ رحلة موسى منذُ الثالثة فجراً. «نستخدم سُلَّماً، ونعبر كلُّنا معاً، ولكنْ، قبل أن ننزل من الجدار، نجلس لنصف ساعة، نبحث عن الجنود أو أيَّة حركة، يجب التَّأكُّد من أنَّنا وحدنا. نتأكَّد من معرفتنا بكلِّ ما يحدث حولنا. وبعد أن ننزل من الجدار، نختبئ خلف الأشجار لبعض الوقت، ونحن نراقب الطريق مرَّة أخرى، لنتأكَّد من خُلُوِّها من الجنود. ثمَّ تكون أمامنا رحلة تستغرق ساعَتَيْن مشياً عبر الحقول والجبال إلى المستوطنة. ينتابني خوف دائم من هذه الرحلة. وأشكر حظِّي الجيِّد كلَّما أنهيتُها بسلام.»

إنْ كنتَ تعرف الأماكن الصحيحة والأشخاص الصحيحين، يمكن لكَ رؤية العُمَّال الفلسطينيِّيْن وهو يشقُّون طريقهم متسلِّلين عبر طُرُق معروفة (ضمن دوائر العُمَّال بطبيعة الحال) مثل تلك الطريق التي يعبرها موسى. قد تستلزم بعض تلك الطُّرُق عشرةَ أميال من المشي[2] في الظلام الدامس، عبر التلال، والوديان، والجدار بامتداداته المتقاطعة[3]. يستخدم بعضُ العُمَّال السَّلالمَ، بينما يعرف آخرون أماكنَ فجوات صغيرة في الجدار، يمكن لهم التَّسلُّل منها[4]، متجنِّبين سيَّارات الجيب التابعة لجيش الدفاع الإسرائيليِّ التي تجول في الطُّرُق العسكريَّة المحيطة بالمستوطنات، حيثُ يتَّجهون. وقد باتت تلك الرحلة روتيناً خطراً بالنسبة إلى العُمَّال غير

---

1) مقابلة مع موسى، عامل، 7 أيَّار/مايو 2016.

2) مقابلة مع خضر، عامل، 7 أيَّار/مايو 2016.

3) تجدر الإشارة إلى أنَّ الكتلة الإسمنتيَّة لا تشكِّل إلَّا ما يقارب عشرة في المئة من طول الجدار الإجماليِّ. أمَّا التسعون في المئة الباقية، فهي مزيج من أسوار الأسلاك الشائكة، وأبراج المراقبة والطُّرُق العسكريَّة، ومناطق يُحظر عبورها تحت طائلة إطلاق النار قد يصل عرضها إلى مئات الأمتار أحياناً.

4) مقابلة مع إبراهيم، عامل بناء، 7 أيَّار/مايو 2016.

القانونيِّيْن، ولكنَّها رحلة ضروريَّة. وبعد أن يدخلوا إلى المستوطنة، قد يبقى العُمَّال الذين لا يحملون تصريحات لأيَّام أو أسابيع أحياناً، ينامون في العراء في مواقع البناء، كي يقلِّلوا عدد مرَّات قَطْعهم لتلك الرحلة الخطرة ذهاباً وإياباً من بيوتهم إلى المستوطنة. ولذا يُقْدِم أصحاب العمل، المدركون لوَضْع هؤلاء العُمَّال غير القانونيِّ وعدم حَمْلهم تصريحات عمل أو إذناً بالعمل هناك، على «الانتهاك الوحشيّ لحقوق العُمَّال الذين لا يملكون تصريحات عمل،» فيدفعون لهم أجراً أقل، وغالباً ما يرغمونهم على العمل لساعات أطول بالمقارنة مع العُمَّال الفلسطينيِّيْن الآخرين، بما أنَّهم يعرفون إمكانيَّة استغلالهم بسهولة أكبر من نظرائهم الذين يملكون تصريحات عمل بسبب التهديد المستمرِّ بالسجن الذي يحوم طوال الوقت فوق رؤوسهم (Kav LaOved، 2012: 36). يستغلُّ أصحاب العمل نظام التصريح لمصلحتهم بلا شفقة (انظر الفصل الثاني). إنْ كان العُمَّال يحملون تصريح عمل، يمكن لأصحاب العمل تهديدهم بسَحْب ذلك التصريح، لو اشتكوا بشأن الأجر أو ظروف العمل. أمَّا العُمَّال الذين لا يحملون تصريحاً، فمُهدَّدون طوال الوقت بإمكانيَّة أن يُبلغ أصحاب العمل عنهم للسلطات في أيَّة لحظة.

يحمل محمود تصريحاً بالعمل في المستوطنات، ولكنْ، بوجود هذا التصريح أو عدم وجوده، يقول إنَّه سيحاول دوماً إيجاد وسيلة للدخول. كان مُرغَماً على العمل في المستوطنات في الماضي، ويُوقِن بأنَّه سيواصل ذلك العمل في المستقبل. ولكنْ، حين تكون مسؤولاً عن تأمين القُوت لعائلة، ستكون مُرغَماً على خوض مجازفات مثل العبور بشكل غير قانونيٍّ. وغالباً ما يجتمع الفلسطينيُّون الذين يحملون تصريحاً مثل محمود، أو الذين لا يملكونه مثل أخيه، جنباً إلى جَنْب في أماكن العمل في المستوطنات. الفارق هو أنَّ الأوَّل دَخَلَ عن طريق نقطة التفتيش، أمَّا الثاني، فقد راوغ الجنود، ومشى عبر التلال في ظلمة الساعات الأولى من الفجر. وحتَّى

لو وَجَدَ العُمَّال الفلسطينيُّون في المستوطنات، مثل محمود، أنفسهم يعملون جنباً إلى جَنْب مع العُمَّال الإسرائيليِّيْن، لا ينبغي لهم توقُّع تقاضي أجر العامل الإسرائيليِّ نفسه. فالعُمَّال الإسرائيليُّون الذين يعملون العمل نفسه في الشركة نفسها يتقاضون ضعف ما يتقاضاه زملاؤهم الفلسطينيُّون (Bank of Israel، 2014). التمييز ضدَّ العُمَّال الفلسطينيِّيْن منتشر جدّاً، حيثُ يُعامَلون عادةً كقوَّة عمل رخيصة، ويمكن التَّخلُّص منها من جانب أصحاب العمل المنتفعين في المستوطنات. وإنَّ انتهاكات حقوق الإنسان على يد شركات المستوطنات، من خلال استغلال عُمَّالهم الفلسطينيِّيْن والدمار الناتج عن الانتفاع من الاستيلاءات الكبيرة على الأرض وعن الاحتلال[1]، انتهاكاتٌ بالغة جدّاً، إلى درجة أنَّ منظَّمة «هيومن رايتس ووتش» طالبت شركات المستوطنات كلَّها بـ«التَّوقُّف عن الأنشطة المتعلِّقة بالمستوطنات» فوراً (Human Rights Watch، 2016: 2).[2]

قرية من عُمَّال المستوطنات

«هذا،» يقول محمود بصوت فخور، وهو يحمل صحن الزيتون الأخضر البرَّاق الموجود في منتصف مائدة الإفطار «أفضل زيتون في فلسطين. إنَّه من أرضنا هنا في الولجة. ثمن غالون زيت من هذه الأرض هو 1000 شيكل،

---

1) تُضمّ الأراضي على يد إسرائيل بأشكال مختلفة كثيرة. إذ يمكن الاستيلاء على الأرض لتصبح مَحْمِيَّات طبيعيَّة، أو لذرائع وأغراض عسكريَّة (مع أنَّ معظم الأراضي الأولى التي استُولي عليها لأغراض عسكريَّة سُلِّمت لاحقاً للاستخدام المَدَنيِّ من أجل إنشاء المستوطنات وتوسيعها)، أو حينما تصرِّح الدولة باعتبار تلك الأرض «أراضي دولة،» بالاستناد إلى تأويل عدوانيٍّ للقانون العثمانيِّ الذي ينصُّ على أنَّ الأرض تصبح ملكاً للدولة، إنْ لم تُزرَع لثلاث سنوات متعاقبة. وقد ضمَّت إسرائيل أكثر من 1.3 مليون دونم (130000 هكتار) باستخدام هذا التكتيك، لم يُخصَّص للفلسطينيِّيْن منها إلَّا نسبة 0.7 في المئة (Levinson، 2013).

2) النسخة العربيَّة من التقرير «تجارة الاحتلال: كيف تُسهم الأعمال التِّجاريَّة بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيِّيْن»:
(https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401).

بينما ثمنه من الأراضي الأخرى لا يزيد عن 500 إلى 600 شيكل. الأرض شديدة الخصوبة، ولكنْ، استولت إسرائيل الآن على معظمها، وفي حال عدم استيلائها عليها، لا يمكن لنا جَنْي محاصيلها، لأنَّ الجنود لا يسمحون لنا بالاقتراب منها. قد يصل الأمر إلى إطلاق الرصاص علينا، وبإمكانهم اعتقالنا على أرضنا. تستولي على أرض الناس، فتجعل الناس أضعف.»

كانت الولجة، القرية التي يسكن محمود فيها، تعتمد، بقوَّة، على تلك الأراضي الخصبة. كجماعة مزارعين، يعيش السُّكَّان في نسخة مصغَّرة ممَّا يمثِّله الاحتلال الإسرائيليُّ لفلسطين. القرويُّون لاجئون – وهذا ليس أمراً استثنائيّاً في الضِّفَّة الغربيَّة، حيثُ يُعدُّ ربع الفلسطينيِّيْن لاجئين بحسب منظَّمة «أونروا» - ولكنَّ الفارق هو أنَّ بإمكان لاجئي الولجة أن يروا بيوتهم القديمة من عتبة بيوتهم الحاليَّة كلّ يوم بمعنى الكلمة. على قمَّة تلَّة قريبة، يمكن رؤيتها بوضوح من بيت محمود، تقع بيوت الولجة القديمة وأراضيها. هرب فلسطينيُّو القرية عام 1948 خلال الحرب العربيَّة-الإسرائيليَّة، ولكنَّ كثيرين منهم لم يبتعدوا كثيراً مترقِّبين حلّاً سريعاً لهذا العنف، وعودةً سلسةً إلى بيوتهم. وحينما بدا أنَّ النتيجة لا تُبشِّر بنهاية قريبة، بدأ قرويُّو الولجة بإعادة بنائها من جديد. شيَّدوا قريتهم للمرَّة الثانية، وسمَّوها الولجة تيمُّناً بقريتهم المُحتلَّة الآن، وبدؤوا يزرعون الأرض. كانت الحياة صعبة، ولكنْ، ممكنة. كانت الأرض خصبة، وباتت جاهزةً لغراس الزيتون، والمشمش، والعنب. المواشي تجوب التلال، وترعى فيها، وتُؤمِّن دَخْلاً لقريةٍ من اللَّاجئين المجتهدين الكادحين.

بعد استيلاء إسرائيل السريع والحاسم على الضِّفَّة الغربيَّة من القوَّات الأردنيَّة في حرب السِّتَّة أيَّام عام 1967 والاحتلال الإسرائيليّ الذي أعقبها، بدأ الوَضْع يسوء من جديد. نتأت طلائع المستوطنات على التلال بتشجيع حكوميٍّ،[1] حيثُ كانت صغيرة أوَّلًا، وما لبثت أن تضخَّمت مع مرور

1)كانت خطَّة آلون هي المعيار الذي تبنَّتْهُ السياسة الإسرائيليَّة في أعقاب احتلال الضِّفَّة الغربيَّة

السنوات بعد أن موَّلت الحكومة بناء وحدات استيطانيَّة جديدة، وغذَّت المستوطنات بشبكات المياه والكهرباء، ودشَّنت شبكة طُرُق واسعة، تدمجها بقلب الدولة الإسرائيليَّة.[1] وقد انتُزع قسم كبير من الأراضي التي زَرَعَهَا لاجئو الولجة لضمان التَّوسُّع المستمرِّ لمستوطَنَتَيْ جيلو وهار جيلو المجاورَتَيْن. ومع انطلاق بناء الجدار عام 2002 خلال الانتفاضة الثانية، استُولي على المزيد من الأراضي.[2] ففي مساره الأفعوانيِّ داخل الصفة الغربيَّة، ضمَّ الجدارُ رقعاً كبيرة من الأراضي الفلسطينيَّة، ليدمجها مع المستوطنات المحاذية له. تُركت الولجة ضمن «منطقة الدّرزة»، وهي أرض مُطوَّقة في الجانب «الإسرائيليّ» من الجدار. صحيح أنَّ الجدار لا يمرُّ بين قريتَيْ الولجة القديمة والجديدة، ولكنَّ تلك الأرض المحصورة بينهما لا تزال منطقة يُحظَر على الفلسطينيِّيْن العيش فيها. وكذلك وُضع قسم كبير ممَّا تبقَّى من الأرض المزروعة – مدرَّجات زراعيَّة، كدَّ السُّكَّان في نَحْتها في التلال، حيثُ تتوضَّع الوجلة – ضمن مُخطَّط لتحويلها إلى مَحْمِيَّة طبيعيَّة من جانب الحكومة الإسرائيليَّة، يدمِّر كلَّ المحاصيل الصغيرة وأراضي الرعي التي تركها سُكَّان الولجة. وهذا ليس إلَّا ضمّاً لمزيد من الأراضي الفلسطينيَّة، وإنْ ضمن فكرة جذَّابة لطيفة الوَقْع على الأُذن هي «صَوْن الأراضي». تلك المدرَّجات التي تسرُّ النَّظَر ورعاية تلك الأرض

عام 1967 مباشرةً، والتي سَعَتْ إلى ضمِّ أراضٍ فلسطينيَّة، وإنشاء المستوطنات الأولى في جبال الخليل، ووادي الأردن وغوش عتصيون.

[غوش عتصيون إحدى أكبر الكتل الاستيطانيَّة الإسرائيليَّة، وهي تقع في مكان قرية نحالين المتاخمة للقدس وبيت لحم، ويصل عدد سُكَّانها إلى 70 ألف مستوطن أو أكثر. ولمزيد من التفصيل بشأن خطَّة آلون، انظر موقع «الموسوعة الفلسطينيَّة» الإلكترونيّ (https://www.palestinapedia.net/). المترجم].

1) انظر دراسة وايزمان (Weizmann، 2007) عن البنية العمرانيَّة للاحتلال.

2) ادَّعت الحكومة الإسرائيليَّة بأنَّ الجدار أُنشئ لأغراض أمنيَّة. ولكنَّ منظَّمة حقوق الإنسان الإسرائيليَّة «بتسيلم» B'Tselem اكتشفت من خلال تحليل مسار امتداد الجدار بأنَّه يتماشى فعليّاً مع الخطط التي كانت موضوعةً أساساً في ما يخصُّ توسيع رقعة المستوطنات (B'Tselem، 2005: 12).

التي امتدَّت على طول عقود كاملة على يد سُكَّان القرية، أمست مصدر تدهورهم. وعلى السُّكَّان، لو أرادوا الاحتجاج على مثل هذا القرار، أن يُقدِّموا التماساً لدى مكتب سلطة أراضي إسرائيل في القدس. ولكنَّ عدداً ضئيلاً من السُّكَّان يملكون التصاريح اللَّازمة للعبور إلى إسرائيل وتقديم التماس كهذا[1] – إنَّه تكتيك تستخدمه الحكومة منذُ بداية الاحتلال، بهدف ضَمٍّ المزيد من الأراضي مقابل عواقب قانونيَّة ضئيلة، أو لا عواقب على الإطلاق. وإنَّهُ لنوعٌ من الواقع الكافكاويِّ ذاك الذي شكَّل حيوات سُكَّان الولجة طوال عقود. وكذلك فإنَّ واقع القرية البائس مثالٌ نموذجيٌّ عن الكيفيَّة التي يخلق فيه الاحتلال وَضْعاً، يجد فيه الفلسطينيُّون أنفسهم عَمَالةً رخيصةً، يعملون لدى مُحتلِّيهم. خسارة الأرض والأرزاق، ومعدَّل البَطَالَة المرتفع، والتقييدات على حُرِّيَّة الحركة، تسبَّبت كلُّها بالوَضْع المتناقص الذي يعمل فيه الفلسطينيُّون، ويبنون المستوطنات ذاتها التي تشكِّل السبب في استمرار ذلك الواقع القاسي. تلاشت الأرزاق، وبات العمل في سوق العمل الإسرائيليَّة هو مصدر الدَّخْل الوحيد لفلسطينيِّين كثيرين.[2] هم لم يختاروا ذلك العمل؛ بل إنَّه جاء إلى عتبة بيتهم حَرْفِيّاً، وفرض نفسه عليهم بدافع الحاجة الاقتصاديَّة. استُبدل باسم الولجة اسم

---

1) امتلاك تصريح العمل في إحدى المستوطنات يمنح العامل إذناً من أجل الدخول، والعمل، ومغادرة المستوطنة فقط. ولا يخوِّله هذا التصريح للسَّفَر إلى إسرائيل، أو دخول القدس، على سبيل المثال.

2) انظرْ على سبيل المثال المقابلة مع Anwar Rabutim، من المجلس القرويِّ للولجة، 23 كانون الثاني/يناير 2016: "خسر عدد كبير من سُكَّان القرية أراضيهم بسبب إسرائيل، خسر الناس أعمالهم، إذ كانوا مزارعين، ومهنتهم هي الزراعة. لم تكن الزراعة تدرُّ مالاً كثيراً، ولكنَّه عمل مستقرٌّ. ولكنْ، بعد أن سُرِقت الأرض، لم يعد أمامهم خيار آخر، وصاروا مُرغَمين على العمل في المستوطنات القريبة من القرية، في أعمال التعمير، البناء، هذا هو العمَل الوحيد الذي يمكن لهم الحصول عليه."

[لم أجد الاسم الذي يورده المؤلِّف، ومن الواضح أنَّ هناك خطأ في الكنية. لا وجود لعائلة "رابوتيم"، بل هي عائلة أبو التين. ولكن الاسمَيْن الموجودَيْن من عائلة أبو التين في المجلس القرويِّ للولجة آنذاك (عام 2016)، هما عبد الرحمن (رئيس المجلس)، ومجدي (سكرتير المجلس)، وعلى الأرجح أنَّ المؤلِّف خلط بين الأسماء، وأدرج اسم "أنور". المترجم]

الجفلك، القرية البدويَّة المُعْوِزَة في غور الأردن، وستجد قصَّة مماثلة. أو باسم نلعين[1] في محافظة رام الله، أو مجدل بني فاضل أو نحالين أو قبلان. هناك بلدات تشبه الولجة في جميع أنحاء الضِّفَّة الغربيَّة.

وفيما كنَّا نجول القرية بسيّارة ڤولڤو رماديَّة مُهَلْهَلَة، يقودها علىّ ابن عمّ محمود، بدأ محمود يشير إلى البيوت التي كنَّا نعبرها. «يعمل هذا الرجل في سوبر ماركت في إحدى المستوطنات،» يقول، فيما كانت السَّيَّارة تنعطف وتُبطِئ من سرعتها على طُرُق التلال تلك. «وهذا يعمل في البناء،» وهو يشير إلى بيت آخر على بُعد أمتار عند سفح التَّلِّ. خلال جولة خمس دقائق حول القرية، كان الجدار يمتدُّ بمحاذاتنا، وقد انتصبت بين أجزائه أبراج عسكريَّة إسرائيليَّة، يقف فيها جنود مُسلَّحون متأهِّبون، وعلى امتداد النَّظَر، تمتدُّ أراض شاسعة، ولكنْ، يُمنَع الاقتراب منها، فيما كان محمود يشير إلى بيوت الكهربائيِّيْن، وعُمَّال البناء، والدَّهَّانين، وموظَّفي السوبرماركت – وكلُّهم يعملون في المستوطنات. العمل في المستوطنات مسألة قرويَّة مؤسفة، ولكنَّها ضروريَّة.

بعد أن ركنَّا السَّيَّارة أمام بيت صغير من طابق واحد في منتصف القرية، كانت هناك رائحة تفَّاح خفيفة تتسلَّل مع الهواء القويِّ البارد. «هل بإمكانكَ شمُّ رائحة الأرگيلة من هنا؟» يقول محمود عن الرائحة فيما كنَّا نقترب من باب محمَّد، ذي الإحدى وعشرين سنة، وهو عامل يدويٌّ، يقوم بأعمال عديدة في مستوطنة بيتار عيليت القويَّة الصاخبة التي تضمُّ خمسين ألف مستوطن. «لا يفعل غير العمل والتدخين، يعمل ويدخِّن،» يقول مازحاً بشأن إدمان الأرگيلة في العائلة، وهي حوجلة الماء والتبغ الشائعة التي يمكن إيجادها في معظم البيوت الفلسطينيَّة.

يرسم محمَّد[2] وأبوه ابتسامات احتفاء دافئة، تُخفي الوَضْع الماليَّ

---

1) الاسمان الصحيحان للقريَتَيْن هما: الجفتلك، ونعلين. وليس كما أوردهما المؤلِّف.

2) مقابلة مع محمَّد، عامل يدويّ، 26 كانون الثاني/يناير 2016.

البائس الذي تفكِّر فيه العائلة كلّ يوم. محمَّد هو الفرد العامل الوحيد ضمن العائلة المكوَّنة من خمسة أفراد – المال ليس مصدر القلق المتواصل الوحيد، تأمين الطعام هَمٌّ كبير أيضاً. ومع ذلك، يحاول الأقرباء المساعدة دوماً حين تتوفَّر القدرة، ويبدو أنَّهم يُغذُّون إدمان العائلة للأرگيلة طوال الوقت بإحضار قليل من التبغ، وهي وسيلتهم لإراحة أعصابهم. في غرفة المعيشة العارية من الأثاث، صارت رائحة أرگيلة التُّفَّاح الخفيفة أقوى بكثير، ودخانها يتراقص حول الجدران والأرض الإسمنتية. ثمَّة مدفأة مازوت صغيرة في منتصف الغرفة. إنَّها تمنح بعض الحرارة ولكنَّ الغرفة لا تزال صقيعيَّة. يُحضَّر الشاي العربيُّ الحلو خلال دقائق، وهذه الحفاوة معتادة، ولكنْ، يبدو الشاي تقريباً وكأنَّه يُستخدَم كوسيلة لإبقاء اليَدَيْن دافئَتَيْن أكثر من كونه مشروباً.

لا ينفتح محمَّد مباشرةً في الحديث عن عمله. لا يزال هناك مستوى من العدائيَّة حيال العُمَّال في المستوطنات – حتَّى في قرية الولجة، حيثُ العمل في إسرائيل والمستوطنات يشكِّل القطاع الأكبر للعمل منذُ سنوات (ARIJ، 2010a). وأحياناً، تعمد العائلات الأكثر ثراء ممَّنْ لديهم تَرَفُ امتلاك أعمالهم الخاصَّة، أو ممَّنْ لا يزال القسم الأكبر من أراضيهم بلا مصادرات، إلى وَصْم العُمَّال بكونهم خائنين لفلسطين، كما يقول محمَّد. كما أنَّ الفلسطينيِّيْن الذين يعيشون في مُدُن الضِّفَّة الغربيَّة الكبرى مثل بيت لحم، ورام الله، والخليل، ونابلس، ممَّنْ يعتمدون بشكل أقلّ على أرض من أجل تأمين معيشتهم، وحيث تكون نسبة قليلة من السُّكَّان في سوق العمل الإسرائيليَّة،[1] يميلون، أيضاً، إلى استخدام تلك التوصيفات. وبينما يُعدُّ

---

1) النسبة المعروفة للانخراط في سوق العمل الإسرائيليَّة بالنسبة إلى الخليل ليست أكثر من 5 في المئة (ARIJ، 2009)؛ بيت لحم 3 في المئة (ARIJ، 2010b)؛ نابلس 3 في المئة (ARIJ، 2014a). وبالمقارنة، تبلغ نسبة انخراط الولجة – على سبيل المثال – 47 في المئة (ARIJ، 2010a)؛ مجدل بني فاضل 60 في المئة (ARIJ، 2014b)؛ نحالين 40 في المئة (ARIJ، 2010c).

العمل في إسرائيل مقبولاً عموماً، في حال لا يصبُّ في مصلحة المستوطنات على نحو مباشر، إلَّا أنَّ العمل في المستوطنات ليس مستساغاً، كما أنَّه مشمول بحَظْر من السلطة الفلسطينيَّة – بالرغم من أنَّ هذا الحظر لم يُنفَّذ في واقع الأمر (انظر الفصل 5). تُرى المستوطنات في أعين المجتمع الفلسطينيِّ والسلطة الفلسطينيَّة، على نحو مفهوم ولأسباب موجبة، بكونها لاشرعيَّة بالمطلق، إضافةً إلى كونها العقبة الأكبر أمام إنهاء الاحتلال. اسأل اللَّاجئين في مخيَّم بلاطة في نابلس عن العُمَّال في المستوطنات وسيردُّ كثيرون أنَّهم خَوَنَة للقضيَّة الفلسطينيَّة، أو لو سألتَ الناس في شوارع الخليل الصاخبة أو سُكَّان المُدُن وسيصارحونكَ بأنَّهم ينظرون بدُونيَّة حيال أولئك العُمَّال، لأنَّهم يقفون ضدَّ فلسطين. ولكنْ، اسأل فادي،[1] وهو عامل في مستوطنة آرييل، وسيقول لكَ، "ليس بوسعي فعل شيء حيال الأمر"؛ أو عماد[2] وسيقول، "يبدو هذا العمل مثل عمل العبيد"؛ أو خضر[3] الذي سيقول لك إنَّه يحسُّ "بالحزن والحرج، لأنَّهم يعمل [في المستوطنات]، ولكنْ، هذه هي الوسيلة الوحيدة لتأمين طعام أطفالي."

ويُبدي محمَّد، 21 عاماً، مشاعر مماثلة. "يزعجني العمل في المستوطنات، ولو كان بوسعي إيجاد عمل في مناطق السلطة الفلسطينيَّة سأتوقَّف عن عملي ذاك مباشرة،" يقول وهو يقبض على كأس الشاي الساخن في يده بقوَّة. "لو أتيحَت لي فرصة لفتح عمل خاصٍّ بي، البدء بمشروع، سأفعلها مباشرة. ولكنَّنا في المنطقة ج هنا [مناطق الضِّفَّة الغربيَّة التي تقع تحت السيطرة العسكريَّة الإسرائيليَّة]. لا يمكن أن أبدأ بأيِّ شيء. لا بُدَّ لنا من الحصول على إذن من الإسرائيليِّيْن من أجل هذا. وهذا مستحيل التَّحقُّق."

---

1) مقابلة مع فادي، عامل، 26 كانون الثاني/يناير 2016.

2) مقابلة مع عماد، كهربائيّ، 23 كانون الثاني/يناير 2016.

3) مقابلة مع خضر، عامل، 7 أيَّار/مايو 2016.

"هو على حقٍّ،" يشارك محمود في النقاش. حاول عمِّي وجاره البدء بمشروع مزرعة دجاج، بحيثُ يُتاح لهما العمل لحسابهما، ولكنْ، بما أنَّ المزرعة تقع ضمن نطاق المنطقة ج، دمَّرتْها الحكومة الإسرائيليَّة. أن تبدأ عملكَ الخاصَّ هنا، في هذه القرية، أمر صعب. إنَّها مخاطرة كبيرة."

يُومِئ محمَّد برأسه مُؤمِّناً على كلامه. "يخشى الناس فَتْح أعمال، أو الانطلاق بمشاريع مثل هذه. لا بُدَّ لكَ من إنفاق المبلغ الصغير الذي تمتلكه أو ادَّخرتَهُ، وعلى الأرجح أنَّ الأمر سيكون عبثاً. سيأتي الجيش الإسرائيليُّ، ويدمِّره. قد يتحقَّق الأمر في حال كانت لديكَ علاقات مع أصحاب الأعمال الإسرائيليِّيْن."

تشكِّل المنطقة ج 60 في المئة من كامل مساحة الضِّفَّة الغربيَّة، وتقع تحت السيطرة العسكريَّة الإسرائيليَّة الكاملة.[1] ولا بُدَّ من أن يكون الحصول على الإذن من أجل بناء أيِّ شيء، حتَّى لو كان قنَّ دجاج صغيراً في أرضكَ، عن طريق إسرائيل حَتْماً. وتقريباً، تُرفض جميع الطلبات التي يُقدِّمها الفلسطينيُّون من أجل البناء أو الترميم في المنطقة ج. ولا تتجاوز نسبة الموافقات أكثر من 1.5 – 3 في المئة سنويّاً (OCHA، 2016). وإنْ بُني أيّ شيء بلا إذن، لن يطول الأمر عادةً قبل أن تأتي بلدوزرات شركات كاترپلر المتعاقدة مع الحكومة الإسرائيليَّة، برفقة جنود وسيَّارات جيب عسكريَّة، وتدمِّر ذلك البناء.

يتقاضى محمَّد 120 شيكل يوميّاً كأجر لثماني ساعات عمل. وهو يعرف أنَّه ينبغي أن يتقاضى ضعف ذلك المبلغ تقريباً بحسب ما ينصُّ عليه القانون، ولكنَّه لا يجرؤ أن يطالب برَفْع الأجر. ومع أنَّ العمل في

---

1) بحسب بنود اتِّفاقيَّات أوسلو، تشكِّل المنطقة أ ما يقارب 18 في المئة من مساحة الضِّفَّة الغربيَّة، وتقع تحت السيطرة الأمنيَّة والمَدَنيَّة للسلطة الفلسطينيَّة، بالرغم من أنَّ مداهمات الجيش الإسرائيليِّ في المنطقة أمر معتاد. وتشكِّل المنطقة ب ما يقارب 22 في المئة، وتقع تحت السيطرة المَدَنيَّة للسلطة الفلسطينيَّة، ولكنْ، تحت سيطرة أمنيَّة إسرائيليَّة كاملة. أمَّا المنطقة ج، فهي تحت سيطرة إسرائيليَّة كاملة.

المستوطنات لا يزال تابو إلى حَدٍّ ما، وفي ظلِّ معدَّلات البَطَالَة المرتفعة في الضِّفَّة الغربيَّة – بالأخصِّ لمَنْ هم تحت سنِّ الثلاثين مثله – فإنَّ العمل هو العمل، وهو يدرك أنَّ ربَّ عمله لن يتردَّد في طَرْده لو طلب رَفْع أجره أو اشتكى لأيِّ سبب، بما أنَّ كثيرين من نظرائه يعانون الوَضْع الماليَّ البائس ذاته، ويحتاجون إلى المال بأيَّة وسيلة. يدرك أصحاب العمل أنَّه مقابل كلِّ عامل لديهم، هناك آلاف وأكثر مثله ينتظرون أيَّة فرصة سانحة للحصول على أيِّ عمل.

أم محمَّد، نعمة،[1] امرأة لطيفة في منتصف العُمُر، تصرُّ على أن يكون كلُّ فرد من أفاد عائلتها مُعتنَى به، بحيثُ لا ينقصه شيء، تُبدي نظرات قلقة دائمة على مُحيَّاها فيما كان ابنها يتحدَّث. "أقلق عليه جدّاً،" تقول مشاركةً في الحديث. "قد يتعرَّض للقتل."

بما أنَّ المستوطنات مَحْميَّة بكثافة على يد جنود وحُرَّاس أمن إسرائيليِّيْن مُسلَّحين؛ علاوةً على سُكَّان مَدَنِيِّيْن، شُجِّعوا من جانب مسؤولين إسرائيليِّيْن رفيعين على حمل السلاح (Kaplan، 2015)، فإنَّ قلق نعمة يعني أنَّ ابنها، مع أيِّ تفاقم عنف في الصراع الإسرائيليّ/الفلسطينيّ، قد يصبح ضحيَّة بسبب أيِّ جنديٍّ أو مستوطن مستعدٍّ لإطلاق النار حيال أدنى استفزاز. ولدى محمَّد أوامر صارمة من والدَيْه بأنْ يبتعد عن المشكلات، ويعمل بكدٍّ، ويبقى صامتاً، ولا يتذمَّر من أوامر ربِّ عمله. "ليس أمامه خيار سوى العمل هناك،" تقول بحسرة. "لو احتجْنا إلى مازوت لتدفئة البيت، لا بُدَّ من المال. أبوه مريض، ويعاني من ديسك في عموده الفِقْرِيِّ. أخواه الآخران عاطلان عن العمل، ويجب أن نحصل على ثمن خبزنا. الحياة باهظة. ليس أمامه سوى العمل هناك."

ثمَّة إحساس بالذَّنْب لدى محمَّد بسبب العمل في المستوطنات،

---

1) الاسم كما وَرَدَ في الأصل هو Namer، ولكنْ، ليس هناك اسم عربيٌّ لأُنثى يشبه "نمر" أو "نامر"، ولعلَّ "نعمة" هو الاسم الصحيح.

ولكنَّه يترافق مع إحساس باليأس. بوجود عائلته التي تحتاج إلى قُوت، لا يرى أيَّ بديل للدَّخْل الضئيل الذي يتقاضاه من العمل في «الوقائع على الأرض»، كما تشير التسمية الموفَّقة للمستوطنات، التي تُعدُّ شريان الحياة للاحتلال الإسرائيليِّ، والسيطرة على الضِّفَّة الغربيَّة، والتي تُواصل إحباط تطلُّعات تقرير المصير لدى الفلسطينيِّيْن مثله. "لو كان الخَيار بيدي، كنتُ سأترك عملي هناك،" يقول بأسى. "ولكنْ، لا خيار آخر."

2

السّمسار وقوَّة تصريح العمل

لا يزال الثلج يتقلَّب بين سقوط وانقطاع في يوم بارد آخر في فلسطين حين ظَهَرَ عابد عند باب بيته الباذخ في أطراف بيت لحم. بخلاف الفلسطينيِّيْن الآخرين الذين يعملون في المستوطنات، ينضح بيت عابد بدَخْلٍ فائض. زخارف مذهَّبة نافرة مبهرجة، تملأ غرفته الجلوس الواسعة. خمسُ أرائك مُعتَّقة مُعتنَى بها، تغطِّي جدران الغرفة، تاركةً مساحةً فارغةً كبيرة في المنتصف، كما لو أنَّها محاولة لإظهار الأمتار المربَّعة الزائدة والفائضة عن الحاجة.

عابد، سمسار في أوائل خمسينيَّاته – وهو أحد أولئك الشَّخصيَّات المراوِغة سيِّئة السُّمعة الذين يعملون كوسطاء عديمي الضمير بين أصحاب العمل في المستوطنات والعُمَّال الفلسطينيِّيْن، مساهمين بفعاليَّة في صياغة العلاقة الاستغلاليَّة الحاصلة بين الطَّرَفَيْن. يدَّعي السماسرة من أمثال عابد بأنَّهم يساعدون الفلسطينيِّيْن في الحصول على عمل عبر تأمين أسهل الطُّرُق للعمل في المستوطنات – وهم مسؤولون، بشكل مباشر، عن التفاوض بشأن بنود العمل والأجور نيابةً عن العُمَّال. وفي المقام الأوَّل، يستلزم العمل كسمسار وجود علاقة تواصل قديمة مع أصحاب العمل، والتَّحدُّث بالعبريَّة للتواصل بسلاسة، ومعرفة مداخل ومخارج قطاع العمل في المستوطنات بكلِّ تفاصيله. هم صلة الوَصْل في تأمين عمل نسبيَّةٍ، تتراوح بين 30 و50 في المئة من الفلسطينيِّيْن العاملين في المستوطنات، وهم أولئك العُمَّال الذين لم تتأمَّن لهم العلاقات اللَّازمة

(أرباب عمل سابقون، أو أقارب يعملون في المستوطنات أصلاً) للحصول على عمل بأنفسهم. كما أنَّ عدداً كبيراً من العُمَّال الذين لا يعتمدون الآن على سمسار كانوا قد بدؤوا عملهم مستعينين بسمسار. ولكنَّ السماسرة سُمٌّ في الدَّسَم. إذ إنَّ جوهر وجودهم يؤمِّن شبكة حماية لأصحاب العمل، كي يستغلُّوا عُمَّالهم بسهولة أكبر من خلال رسم خطوط ضبابيَّة ضمن سيرورة العمل كلِّها. ولهذا باتت الاستعانة بالسماسرة ممارسةً شائعةً على نحو متزايد بين أصحاب العمل خلال العقدَيْن الأخيرَيْن. "إنّهم [أي أصحاب العمل] يعرفون طُرُق التَّملُّص من القانون بدقَّة،" يقول عابد[1] بصراحة. ويجدر به أن يعرف هذا حقّاً، فهو أحد تلك الطُّرُق. يحتلُّ السماسرة مكانةً مجتمعيَّة بارزة في بلداتهم، ولديهم عائلات متشعِّبة كبيرة وقويَّة؛ ولهذا غالباً ما ينتقيهم أصحاب العمل لِلَعب هذا الدَّوْر في المقام الأوَّل. إذ ليس من السهل تحدِّي سلطتهم من جانب العُمَّال الذين يعتمدون عليهم مباشرةً، لا من أجل الحفاظ على عملهم وحسب، بل من أجل تأمين تصريح عمل أيضاً، وهي الوثيقة التي لا يمكن الحصول عليها إلَّا عن طريق صاحب العمل الذي يمتلك صلاحية طلبها من السلطات الإسرائيليَّة المُخوَّلة. وتصريح العمل، بالنسبة إلى كثيرين، هو البطاقة الذَّهبيَّة للحصول على عمل علاوةً على تأمين حماية نسبيَّة للعامل عند المرور على نقاط تفتيش الجيش الإسرائيليّ، بدلاً من الدخول بشكل غير قانونيٍّ، والمجازفة بتعرُّضه لإطلاق النار و/أو السجن. إنَّه الوثيقة التي يخشى العامل فقدانها أكثر من خشيته فقدان عمله – إذ يمكن لتصريح العمل أن يؤمِّن، على الأقلِّ، بوَّابةً لتبديل العمل. ولو أُلغي التصريح لن يقتصر الأمر على غَرَقهم مجدَّداً في بركة العُمَّال العاطلين عن العمل التي تضمُّ آلافاً آخرين، بل سيجدون أنفسهم بلا تصريح، وهذا يعني العودة إلى مؤخِّرة الطابور.

وغالباً ما يلجأ أصحاب العمل لاستغلال خشية إلغاء تصريح العمل

---

1) مقابلة مع عابد، سمسار، 26 كانون الثاني/يناير 2016.

للسيطرة على عُمَّالهم، وضبط تصرُّفاتهم، واستخدام التصريح كورقة مساومة في حال عمد العامل إلى التهديد بالذهاب إلى المحكمة (Alenat، 2010). ولدينا حالات متكرِّرة لجأ فيها أصحاب العمل إلى تهديد العُمَّال، لا بمجرَّد إلغاء تصريحهم، بل أيضاً بوَضْعهم في "القائمة السوداء" (Kay LaOved، 2012: 14) – أي حَظْر كامل للعمل في إسرائيل أو المستوطنات، وهو إجراء يُطبَّق عادةً ضدَّ الفلسطينيِّيْن الذين قضوا فترة طويلة في أحد السجون الإسرائيليَّة. وهذا الأمر ليس مجرَّد تهديد. إذ إنَّ أصحاب العمل معروفون بلجوئهم إلى إبلاغ المسؤولين الأمنيِّيْن بأسماء عُمَّال بعينهم، وتلفيق اتِّهامات أمنيَّة لهم، لأنَّهم طالبوا بحقوقهم صراحةً (Human Rights Watch، 2016: 97).[1] بل ووَصَلَ الأمر إلى درجة أنَّ محامياً فلسطينيّاً ممَّنْ يمثِّل العُمَّال في المستوطنات قد اكتشف أنَّ كلَّ عامل لجأ إليه من أجل رَفْع قضيَّة ضدَّ ربِّ عمل، تعرَّض لإدخال اسمه في القائمة السوداء، وحُظر من العمل في المستوطنات الإسرائيليَّة كلِّها على يد صاحب العمل ذاك. وفي بعض الحالات، امتدَّ تأثير العقوبة، ليشمل أقارب أولئك العُمَّال، حيثُ تعرَّضوا للطَّرْد والحَظْر.[2] إنَّها ورقة مساومة، يبتهج السماسرة دوماً باللجوء إليها، بما أنَّهم يلعبون دَوْر المُنفِّذ والمُشرِف. إذ لا يشغِّلون إلَّا العُمَّال الذين يعتقدون أنَّهم لن يتسبَّبوا بمشكلات، ولن يطالبوا بحقوقهم في الحَدِّ الأدنى من الأجر، أو بزيادة أجر، أو يتذمَّروا من ظروف العمل أو الحقوق التي لا يحصلون عليها.[3] وكما هي الحال بالنسبة

---

1) النسخة العربيَّة من التقرير، مصدر سابق، (https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401).

2) مقابلة مع هشام مصاروة، محامٍ فلسطينيّ ينسِّق مع العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، 6 شباط/فبراير 2016. وانظر أيضاً Human Rights Watch, 2016: 96.

3) في ظلِّ عدم وجود أيَّة محاولة من أصحاب العمل أو السلطات الإسرائيليَّة لإعلام العُمَّال الفلسطينيِّيْن بحقوقهم، أو حتَّى ترجمة الوثائق المرتبطة بهذا الأمر، لا تمتلك الغالبيَّة العظمى من العُمَّال أدنى فكرة عن حقوقهم القانونيَّة، أو حتَّى بوجود حَدٍّ أدنى للأجور. (B'Tselem، 2010؛ Kav LaOved، 2012).

إلى أصحاب العمل، لا يرغب السّماسرة في الإنصات إلى أيِّ حديث عن تشكيل نِقابات أو عن حقوق العُمَّال. وإنْ تجرَّأ أحد العُمَّال على المطالبة بصراحة، يمكن لهم أن يطردوه، واستبداله بكلِّ سهولة، وهذا ما يفعلونه حقّاً. فعدد فُرَص العمل محدود جدّاً، بالمقارنة مع النسبة العالية للمطالبين والمحتاجين إليها، وفي المقابل ما من أمر أسهل من إيجاد عُمَّال. بل إنَّ العُمَّال العاطلين عن العمل يستخدمون ما تُسمَّى "أسواق العمل" [السّخرة] (Kav LaOved، 2012: 13) حيثُ يتجمَّعون – عند نقاط تفتيش إحدى المستوطنات مثلاً منذُ الصباح الباكر – على أمل مصادفة أحد السّماسرة من أجل العمل ليوم واحد. ما من عقود تُوقَّع. إذ يُكتفى بانتقاء العُمَّال والتَّوجُّه إلى مكان العمل.

وفي نهاية المطاف، ينحصر هَمُّ السمسار في التَّملُّص بأكبر قَدْر ممكن من العقود أو التواصل بين العامل وصاحب العمل – حيثُ يحمون أصحاب العمل من اتِّهامات انتهاكات حقوق العُمَّال التي قد تنشأ من استغلال تلك العقود. إذ في حال عدم وجود عقد بما أنَّ التعاقد مع العُمَّال أُنجز بطريقة غير مباشرة، سيكون بوسع صاحب العمل ادِّعاء جهله بالمسألة. وبينما يلجأ بعض أصحاب العمل إلى تزوير الوثائق التي يوقِّعونها، بحيثُ تبدو قانونيَّة ومشروعة،[1] فإنَّ استخدام السمسار يعني أنَّ صاحب العمل غير مضطرٍّ للإقرار حتَّى بوجود أولئك العُمَّال. كما أنَّ هذا يساعد أصحاب العمل على دَفْع أجور العُمَّال نَقْداً، عن طريق السمسار، ما يُقلِّل المعاملات الورقيَّة من إيصالات دَفْع وساعات عمل التي يمكن أن تُستخدَم ضدَّهم في حال رَفْع قضيَّة. السمسار، من حيثُ الجوهر، فاصل يحول بين العامل وصاحب العمل، ولكنَّه يحول أيضاً دون التبعات القانونيَّة الناتجة عن ذلك الاستغلال. وينطبق عليهم فعلاً الوصف

---

1) يجب تقديم سجلَّات ساعات عمل العامل وأجره إلى قسم المدفوعات الإسرائيليِّ الذي يتبع لوزارة الدَّاخليَّة.

الذي أطلقه حسين الفقهاء[1] رئيس الاتِّحاد العامِّ لنِقابات عُمَّال فلسطين (PGFTU)[2] بأنَّهم "المتلاعبون بالقانون"، منعدمو الضمير في تعامُلهم مع العُمَّال.

وفيما بات حرمان العُمَّال من إيصالات الأجر والعقود تكتيكاً شائعاً الآن بين أصحاب العمل في المستوطنات للتقليل من الأدلَّة التي تؤكِّد وجود هؤلاء العُمَّال وعملهم، صدر تعديل على قانون حماية الأجور منذُ عام 2009 حاول تحدِّي هذه التكتيكات عبر التصريح بأنَّ وجود سجلَّات العُمَّال يقع على عاتق صاحب العمل، وفي حال عدم تقديم الوثائق اللَّازمة، ستكون المحكمة «مُلزَمةً» بقبول السجلَّات التي يُقدِّمها العامل.[3] ولكنْ، في مطلق الأحوال، يواصِل أصحاب العمل ممارساتهم مدركين أنَّ العواقب التي تواجه العُمَّال في المقام الأوَّل (الرسوم القانونيَّة، سجلَّات تصريح العمل، سجلَّات ساعات العمل والأجور، عقود العمل الموقَّعة علاوةً على احتماليَّة تعرُّضهم للحَظْر من العمل) ستكبح الغالبيَّة العظمى من العُمَّال من لجوئهم إلى المحكمة. ومع هذا، عمد عدد كبير من أصحاب العمل إلى التجاوب بكلِّ بساطة مع التعديل، من خلال تقديم معلومات زائفة في السِّجلَّات التي يحتفظون بها أو ادِّعاء وجود ساعات عمل أقلّ ممَّا يُنجزه العُمَّال فعليّاً، بحيثُ يتسنَّى لهم التدوين في إيصالات الأجور بأنَّ العامل يتقاضى الحَدَّ الأدنى من الأجر، بخلاف الواقع (Kav LaOved، 2012: 33). ونجد أنَّ مهمَّة السماسرة لا تقتصر على تشغيل العُمَّال وطَرْدهم، بل إنَّ من صُلب عملهم أيضاً جَعْل سيرورة العمل بأسرها غامضةً قَدْر الإمكان.

---

1) مقابلة مع حسين الفقهاء، رئيس الاتِّحاد العامِّ لنِقابات عُمَّال فلسطين، 6 كانون الثاني/ يناير 2016.

2) حسين الفقهاء هو أمين سرِّ الاتِّحاد، وليس رئيسه، وسيُصحَّح الخطأ كلَّما ورد في الكتاب من دون تكرار الإشارة.

3) انظر قانون حماية الأجور (التعديل رَقمْ 24) 5768-2008، Sec 26(b).

وهذا الحائل [الذي يمثِّله السماسرة] فعَّال جدّاً، إلى درجة أنَّ عُمَّالاً كثيرين لا يعرفون اسم ربِّ عملهم الإسرائيليِّ. وفي بعض الحالات، نجد أنَّ تصريحات العمل تُدرَج اسم السمسار في خانة "صاحب العمل" بدلاً من صاحب العمل الإسرائيليِّ الفعليِّ (المصدر نفسه: 41). وهذا تكتيكٌ يُتيح لصاحب العمل، مرَّة أخرى، أن يتجاهل أيَّة شكاوى أو مطالبات من العُمَّال بشأن ظروف العمل غير القانونيَّة، إذ يكتفون بإحالة تلك المشكلات إلى السمسار، بما أنَّه يلعب الدَّوْر الجوهريَّ، فيأمر العامل بالسُّكُوت وإلَّا جازف بإمكانيَّة فقدان عمله ودخله.[1] إنَّه نظام استغلال ذكيٌّ، خُطِّط له، وطُبِّق على نحو واسع مع مرور السنوات. السماسرة متوحِّشون، ومدفوعون بالمال، ولا مانع لديهم من استغلال أبناء وطنهم – صرَّح أكثر من خُمس العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات بأنَّهم تعرَّضوا لسوء معاملة على يد السماسرة في الماضي (Sbeih، 2011).

بدأ عابد العمل في المستوطنات مذ عقدَيْن، حيثُ عمل بدايةً كعامل بناء، ولكنْ، من خلال استثمار معرفته العمليَّة باللغة العبريَّة، بدأ يُقدِّم نفسه للمستوطنين الأثرياء وأصحاب العمل الذين كان يظنُّ بأنَّهم قد يبدؤون بمشروع بناء. وبعد عدَّة محاولات باءت بالإخفاق، نَجَحَ في نَيْل موافقة أحدهم. يقول عابد إنَّه كان يمتلك علاقات جيِّدة، وسلطة تُتيح له جَلْب العُمَّال بسهولة، بأجر زهيد، والبدء بالعمل مباشرة - ولم يعاود النَّظَر إلى الوراء منذُ تلك اللحظة. أمَّا الآن، فقد بات أصحاب العمل يتقرَّبون منه عند حاجتهم إلى عُمَّال. يقول إنَّ أجور العُمَّال الذين يجلبهم متفاوتة، ولكنَّ مبلغ 100 – 150 شيكل هو المعدَّل العامُّ لأصناف العمل جميعها

---

1) رفض قرار محكمة العدل العليا [الإسرائيليَّة] قبول فكرة أن يكون السمسار ربَّ عمل في الوقت ذاته، لأنَّ هذا قد يؤدِّي إلى مَنْح صاحب العمل حماية قانونيَّة، يستغل عُمَّاله من خلالها، ولكنْ، برغم هذا القرار، اكتشفت منظَّمة «هيومن رايتس ووتش» حالة واحدة على الأقلِّ، منذُ صدور قرار محكمة العدل العليا، قامت فيها محكمة محلِّيَّة بقبول ادِّعاء شركةٍ بأنَّ السمسار هو صاحب العمل في الوقت ذاته (Human Rights Watch، 2016: 89).

– خطيرة أم آمنة، تحتاج خبرة أم لا. ولكنْ، ينكر عابد تهمة الاستغلال حين يُسأل ما إذا كان يظنُّ أنَّ الدَّوْر الذي يلعبه في صناعة العمل في المستوطنات يساهم في استغلال عُمَّاله. "هناك أناس كثيرون بحاجة إلى عمل، وأنا أساعدهم في هذا. تعلم أنَّ سُكَّان المستوطنات لا يمارسون هذه الأعمال [الياقة الزرقاء/الأعمال اليدويَّة]، ويريدون من الفلسطينيِّين أن يتكفَّلوا بها بدلاً منهم،" يقول مدافِعاً عن نفسه. "أرعاهم وأدفع لهم أجراً جيِّداً. ولكنْ، نعم هناك أناس يفعلون هذا [يقصد سماسرة يستغلُّون العُمَّال]. الناس ليسوا ملائكة."

"إسرائيل تتحكَّم بالاقتصاد، تتحكَّم بالمنتجات، تتحكَّم بكلِّ شيء، لذا نعجز عن التَّطوُّر بأنفسنا، إذ لا يُسمح لنا بهذا. لو كنَّا مستقلِّين، أعني أن تكون دولتنا غير واقعة تحت الاحتلال، سيكون بوسعنا تطويرها، وبناؤها، وتنمية الاقتصاد. ولكنْ، الآن، نحن عاجزون عن فعْل هذا، هذا مستحيل."

ومع أنَّه مُحِقٌّ في كلامه، إلَّا أنَّ عابد جزء من بنية السيطرة تلك، وهذا أمر يرفض الاعتراف به. هو يؤمِّن العُمَّال، ويتقاضى أجراً ممتازاً لقاء هذا، مع أنَّه يرفض الكشف عن مقدار المبلغ. فالعُمَّال الذين يشغِّلهم، والذين يعملون معه في المكان ذاته لا يتقاضون أحياناً ما يزيد عن نصف الحَدِّ الأدنى القانونيِّ لأجر يوم واحد. يقول عابد إنَّه يتقاضى أجراً ثابتاً عن كلِّ يوم عمل، وعن كلِّ عامل يؤمِّنه، وقد يتقاضى سماسرةٌ آخرون أجورَهم مباشرةً من المبلغ الذي يخصِّصه أصحاب العمل لأجور العُمَّال – إنَّها منظومة ذكيَّة. يطلب أصحاب العمل من السمسار تأمين عُمَّال، وينصُّ الاتِّفاق على أنَّ السمسار يتقاضى أجره من المال المخصَّص لأجور العُمَّال، التي تُحدَّد وَفْقاً للحَدِّ الأدنى القانونيِّ، أي 25 شيكل لكلِّ ساعة عمل. تبدو سجلَّات الشركة قانونيَّة ظاهريّاً، حيثُ تقدَّم إيصالات أجور للسلطات الإسرائيليَّة، تبيِّن أنَّها تدفع الحَدَّ الأدنى القانونيَّ، ولكنَّ العُمَّال لا يحصلون إلَّا على جزء ضئيل ممَّا تنصُّ عليه إيصالات أجورهم على الورق. أمَّا السمسار، وبعد

اتِّفاقه مع صاحب العمل بشأن المبلغ المحدَّد، فيقشط 5 أو 10 شيكل مثلاً من أجر كل عامل لقاء كلِّ ساعة عمل، بحيثُ يؤمِّن أجره. لا تُدوَّن أجور السماسرة على السِّجلَّات، وتبدو أجور العُمَّال قانونيَّة، ولكنْ، فيما يلاقي العُمَّال إجحافاً كبيراً في أجورهم، يعود السمسار إلى بيته بجيب مليء. وبذا يبدو مشروع صاحب العمل فوق الشُّبُهات.

وقد لا يبادر السماسرة أصلاً بالحصول على تصاريح عمل لعُمَّالهم. يشرح قاسم،[1] وهو سمسار من نحالين، بأنَّه يبحث عامداً عن العُمَّال الذين عجزوا عن تأمين تصريح عمل أو تعرَّضوا للحظر، كي يشغِّلهم، لأنَّ الشركات التي يعمل معها تفضِّل العُمَّال غير القانونيِّيْن، بحيثُ يكون بمقدورها دَفْع أجر أقلّ، وإرغام العامل على العمل لساعات أكثر، ولا تكون مضطرَّة لتقديم أيَّة سجلَّات. "إنْ كنتَ بحاجة إلى تأمين خمسة عُمَّال غداً، سيكون من السهل إيجادهم،" يردُّ قاسم بعد سؤاله عن مدى سهولة تأمين العُمَّال حين يحتاج إليهم صاحب العمل بسرعة. "كلُّ سُكَّان الضِّفَّة الغربيَّة العاطلين عن العمل، وهم كثيرون جدّاً، ينتظرون أيَّة فرصة عمل."

بات الحفاظ على علاقة قويَّة مع السّماسرة حاجةً ضروريَّة بالنسبة إلى العُمَّال الفلسطينيِّيْن. ولكنْ، وعلى نحو مُحِقٍّ، يعدُّهم كثيرون جزءاً مباشراً من الاحتلال الإسرائيليِّ، حيثُ يساعدون في استغلال قوَّة العمل الفلسطينيَّة من أجل مصلحتهم الماديَّة. إذ يحصلون على دَخْل ممتاز، لا من خلال أجرهم وحسب، بل أيضاً من خلال طُرُقٍ التفافيَّة. فالعمل القانونيُّ في المستوطنات يستلزم وجود تصريح عمل، ويمتلك السماسرة القدرة على تأمين تلك التصاريح للعُمَّال. وبذا فإنّهم يمتلكون سلطة على جماعة تسعى بيأس إلى تأمين دخل، وتعتمد عليهم مالياً. وسيُتيح هذا لهم امتلاك سلطة على العُمَّال علاوةً على منحهم القدرة على التعامل التَّفضيليِّ مع مَنْ يتزلَّفون إليهم. إنّهم ليسوا أرباب عمل يؤمِّنون فرصاً متساوية على الإطلاق. إذ نادراً ما تُؤمَّن تصاريح العمل مجَّاناً، والفساد

---

1) مقابلة مع قاسم، سمسار، 9 أيَّار/مايو 2016.

مستشرٍ.[1] وغالباً ما يفرض السماسرة مبلغاً يُدفَع مرَّةً واحدة، أو يُقسَّم كدفعاتٍ شهريَّة لقاء تأمين الوثائق أو تجديدها.[2] ويمكن لهذه الرسوم والنفقات الأخرى أن تؤثِّر بشدَّة في دخلٍ ضئيلٍ أساساً. فبعد العمل لساعات طويلة، لخمسة أو ستَّة أيَّام أسبوعيّاً، يمكن للعامل أن يعود إلى البيت بأجر يتراوح بين 2000 و3500 شيكل شهريّاً لعائلته، وهذا من دون أن نقتطع ثمن تصريح العمل، وأجرة المواصلات، أو أيَّة نفقات أخرى تضيع هنا وهناك.[3] في المستوطنات الزِّراعيَّة في غور الأردن، حيثُ تكون أجور عُمَّال الزراعة الفلسطينيِّيْن أقلَّ بكثير من أجور عُمَّال المستوطنات الأخرى، يمكن للأجور أن تصل إلى معدَّلٍ ضئيل للغاية.[4] وقد لا تكون تلك التصاريح حقيقيَّة أصلاً. إذ ظَهَرَت سوق سوداء، حيثُ بدأ بعض السماسرة بإصدار تصاريح مزوَّرة عبر الاكتفاء باستنساخ تصريح العمل، واستبدال الأسماء. ويهرع العُمَّال الساعون بيأس للحصول على عمل إلى السماسرة، لمَنْحِهم تصاريح، ولكنَّ بعضهم يحصلون على تصاريح مزوَّرة، ويقال لهم إنَّ الوثائق حقيقيَّة، أصدرتْها الحكومة الإسرائيليَّة ووافقت عليها.

---

1) ما يقصده المؤلِّف هو أنَّ السماسرة لا يؤمِّنون تصاريح العمل مجَّاناً، مع أنَّها تُمنَح مجَّاناً، بحسب القانون الإسرائيليِّ.

2) مقابلة مع عابد، سمسار، 26 كانون الثاني/يناير 2016. مقابلة مع قاسم، سمسار، 9 أيَّار/مايو 2016. وانظرْ أيضاً B'Tselem، 2010؛ Sbeih، 2011؛ Kav LaOved، 2012.

3) يمكن أن تنتأ تلك الرسوم من كلِّ مكان، وغالباً ما يبدو بأنَّ أصحاب العمل يختلقونها في محاولة لانتزاع أجر العامل من بين يَدَيْه. يشير صبيح (Sbeih، 2011) إلى أنَّ 13 في المئة من العُمَّال في المستوطنات يُرغَمون على دَفْع رسوم لأرباب عملهم من أجل دَفْع أجور حُرَّاس الأمن الإسرائيليِّيْن الذين يحرسون العُمَّال في أثناء وجودهم في أماكن العمل.

4) يشكِّل العُمَّال التَّايلنديُّون المهاجرون نسبة تصل إلى 95 في المئة من قوَّة العمل الزراعيَّة في إسرائيل، وغالباً ما يتقاضون أجوراً أقلَّ من الحَدِّ الأدنى القانونيِّ عدا عن تعرُّضهم لانتهاكات عمل (انظر Khalel، Vickery، 2015؛ Vickery، 2016a)، وإن كان سوء الوَضْع لا يصل إلى مستوى سوء وَضْع العُمَّال الفلسطينيِّيْن. وفي ظلِّ وجود قوَّة عمل رخيصة تنافس على فُرَص العمل في المستوطنات الزراعيَّة، يجد العُمَّال الفلسطينيِّيْن مضطرِّين للعمل بأجور أقلّ من أجور العُمَّال المهاجرين، من أجل الحصول على فُرَص العمل. ويمكن أن يصل تدنِّي الأجر اليوميِّ للعُمَّال الفلسطينيِّيْن حتَّى 60 شيكل (انظر الفصل 3).

يعرف موسى[1] جيِّداً، وهو شيف بارع في أواخر عشرينيَّاته، المشكلات الناجمة عن تلك التصاريح المزوَّرة. يقول إنَّه دفع مبلغ 2000 شيكل دفعة واحدة، من أجل الحصول على تصريح عمل ظنَّ بأنَّه حقيقيٌّ من سمسار يعرفه شخصيّاً. كلَّفه الألفا شيكل هذان 21 يوماً في السجن. دقَّق جنديٌّ إسرائيليٌّ التصريح مقارِناً إيَّاه بالسِّجلَّات المخزَّن في إحدى نقاط التفتيش بعد عدَّة أيَّام من حصوله عليه. كان التصريح مزوَّراً.

"قضيتُ واحداً وعشرين يوماً في السجن، بسبب تصريح مزوَّر. ولكنَّ الواحد والعشرين يوماً ممتازة،" يقول موسى مازحاً بنبرة كوميديا سوداء يمكن أن تلاحظها على طول الضِّفَّة الغربيَّة وعرضها في وجه الاحتلال الإسرائيليِّ. "كان يمكن أن يكون السجن أطول بكثير، لأنَّهم يزجُّون بالناس في السجن لأشهر، لسنوات. ولكنَّهم كانوا يعلمون بأنَّني لا أعرف أنَّ التصريح مزوَّر. لو شكُّوا بأنَّني كنتُ أعرف أنَّه مزوَّر، أنا متأكِّد من أنَّني كنتُ سأقضي ستَّة أشهر في السجن." كان موسى محظوظاً، وهو يعرف عُمَّالاً لم يمتلكوا الحظَّ الجيِّد ذاته.

"أعدُّ نفسي مجرماً،" يقول عابد بصراحة لافتة بعد انغماسنا بالحديث لبعض الوقت. يدَّعي بأنَّه لم يؤمِّن أيَّ تصريح مزوَّر يوماً، ولن يفعل هذا أبداً، رغم اعترافه بأنَّ هذا موجود فعلاً. تنجم إجراميَّته، كما يقول، من اشتراكه في بناء وتوسعة المستوطنات غير القانونيَّة. "أنا أبني على أرض فلسطينيَّة. إنْ كان البناء على أراضي قبل عام 67 [داخل خطِّ هدنة العام 1949/ الخطّ الأخضر]، فهذا ممكن، لا مشكلة لديَّ، ولكنْ، ليس داخل المستوطنات، لا، هذا سيِّئ. انظر إلى توسُّعات البناء هنا في الضِّفَّة الغربيَّة، أنتَ مضطرٌّ لطلب إذن، كي تبني أيَّ شيء، لا بدَّ من إذنْ من الإسرائيليِّيْن، والجواب هو الرَّفْض في جميع الحالات تقريباً. لماذا؟ لأنَّهم يريدون منَّا الاستمرار بالبناء في المستوطنات، وإنجاز العمل بأجر بَخْس، بدلاً من أن نبني للفلسطينيِّيْن، ولبلدنا."

---

1) مقابلة مع موسى، شيف، 23 كانون الثاني/يناير 2016.

3

قاصرون وأجرٌ مجحِف، العُمَّال الأطفال في الغور

"بالفعل، هناك أطفال يعملون في كلِّ مكان هنا. في المستوطنات المحيطة بنا كلّها،" يقول حمزة زبيدات، العضو المهمُّ في منظَّمة غير حكوميَّة، والناشط في غور الأردن، وهو يقود السَّيَّارة بنا على طريق 90 في الغور. مستوطنات إسرائيليَّة قديمة بمزارعها الخضراء الوارفة، وبيوتها البلاستيكيَّة الكبيرة، ومقنطرات الدفيئة تحاذي الطريق. وفيما كان حمزة يقود السَّيَّارة بمحاذاة مزرعة قريبة من مستوطنة يافيت، كان بإمكاننا رؤية ثلاثة مراهقين يجلسون على كومة تراب صغيرة. إنَّه منتصف النهار، والشمس تسلِّط أشعَّتها قوَّة، ويبدون مُرهَقين. في المزارع المحيطة بالغور تظهر تلك الملامح المرهَقة مراراً وتكراراً بين خطوط المحاصيل. فلسطينيُّون، بالغون وأطفال، يقطفون الخضار، ويحفرون أخاديد وحفراً، تتَّجه إلى أرض فلسطينيَّة، باتت مُلحَقةً بالمستوطنات اليوم، ومُلكاً للمزارعين الإسرائيليِّيْن. قد يكون عملاً يقصم الظَّهْر، لقاء أجر زهيد جدّاً، في درجات حرارة، قد تصل إلى 40 درجة مئويَّة في أغلب أيَّام الصيف. ولا يقتصر العمل الزِّراعيُّ على كونه مرهقاً إلى درجة لا تُصدَّق وحسب؛ إذ إنَّه، أيضاً، أحد أسوأ قطاعات العمل من ناحية الأجور بالنسبة إلى العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات. بسبب وجود العُمَّال المهاجرين التَّايلنديِّيْن الذين يشكِّلون نسبة 95 في المئة من العَمَالة الزِّراعيَّة في إسرائيل والمستوطنات، الذين يعانون، هم أيضاً، من انتهاكات عمل، عدا عن تقاضيهم أجوراً تقلُّ عن الحَدِّ الأدنى القانونيِّ (Vickery، 2016a) - وإنْ كانت معاناتهم لا تصل إلى مستوى معاناة العُمَّال الفلسطينيِّيْن في

المستوطنات – انحدر أجر العُمَّال الفلسطينيِّيْن بسبب توافر قوَّة عمل رخيصة أخرى مرتبطة بالقطاع الزِّراعيِّ، من خلال اتِّفاقيَّة ثنائيَّة بين إسرائيل وتايلند. وفي هذه الحالة، لا يجد الفلسطينيُّون أنفسهم مرغَمين على العمل في المستوطنات وحسب، بل إنَّ عليهم العمل لقاء أجور زهيدة، قد تصل إلى 50 أو 60 شيكل يوميّاً.

حمزة، وهو بدويٌّ فلسطينيٌّ من قرية الزبيدات في غور الأردن، منشغل بقضيَّة تشغيل الأطفال في المستوطنات منذُ سنوات ضمن عمله في «مركز العمل التَّنمويِّ/معاً» وهو منظَّمة فلسطينيَّة غير حكوميَّة.[1] يُنجز مليون مهمَّة في الساعة، حيثُ يستقبل مكالمات تلفونيَّة، ويُجري مقابلات لمحطَّات إذاعيَّة في فلسطين والأردن. الظلم في غور الأردن، واستغلال الناس هنا، قضيَّة قريبة من قلبه. إذ إنَّ أُمَّ حمزة تعمل في المستوطنات، في قطف الأعشاب لقاء 70 شيكل يوميّاً. وينقطع أطفال قريته، إضافة إلى أطفال القرى المجاورة مثل فصايل والجفتلك، عن المدرسة منذُ سنٍّ الحادية عشرة، كي يعملوا ويؤمِّنوا المال لمساعدة عائلاتهم المعدَمَة. وتبدو مزارع المستوطنات، وكأنَّها تحرص على تشغيلهم هم بالذات.

بعد أن نعبر بيوت مستوطنة تومر ببيوتها ذات السقوف القِرْمِيْدِيَّة الحمراء وشوارعها الأسفلتيَّة، ينعطف حمزة إلى اليسار في طريق ترابيَّة باتِّجاه قرية فصايل، وهي قرية فلسطينيَّة تضمُّ 1200 نسمة، وتطلُّ على تلال واطئة، ترسم حافَّة الغور. الخلفيَّة جميلة، ولكنَّها محظورة. لا يبدو أنَّ الأراضي التُّرابيَّة التي تحيط بالقرية مستعمَلَة، ولكنَّها تابعة لحدود المستوطنة الإسرائيليَّة والاحتلال العسكريِّ الجاثم. القرية الضَّيِّقة والطريق المفضية منها وإليها هما المكانان الوحيدان اللذان يمكن للسُّكَّان أن يتجوَّلوا فيها بحُرِّيَّة.

---

1) مركز العمل التَّنمويّ/معاً: مؤسَّسة تدريب وتطوير وتأهيل فلسطينيَّة مستقلَّة، تأسَّست في كانون الثاني/يناير 1989، ومسجَّل حسب القانون كمنظَّمة غير ربحيَّة. يقع المقرُّ الرئيس في رام الله، بالإضافة إلى أربعة فروع في غزَّة، وخان يونس، وطولكرم، وجنين. موقعها الإلكترونيّ (http://www.maan-ctr.org/page.php?id=51bay20922Y51ba).

ما من أدنى شبه بين فصايل وجارتها المُوسِرة. فالبيوت الإسمنتيَّة الرَّماديَّة الصغيرة المتواضعة، حيثُ بعضها اكتفى بلَوْح من الصفيح كسقف، متلاصقة، وتؤوي عائلات ذات أفراد كثيرين. يذرع الأطفال طُرُق ودروب القرية المُترَبَة في صنادل ممزَّقة وملابس رثَّة. الدَّخْل الفائض عن الحاجة ليس متواجداً هنا.

في بناء إسمنتيٍّ صغير من غرفة واحدة عند مدخل القرية، أجد يزن،[1] لأعوامه الخمسة عشرة، بانتظاري. أنهى المراهق الخجول عمله لهذا اليوم قبل قليل، ويبدو متردِّداً في الكلام بدايةً – طُرِدَ بعض أصدقائه من قبلُ، لأنَّهم تحدَّثوا عن عملهم. ربمَّا كان يكره العملَ الشَّاقَّ في المزرعة، ولكنَّ الطَّرْد سيكون كارثيّاً على عائلته.

"لو أردتَ الصراحة، أشعر بالعار بسبب هذا العمل،" يعترف، وهو يتحدَّث عن عمله في مزعة استيطانيٍّ في مستوطنة تومر القريبة. "أنا مرغَم على العمل هناك، لأنَّ الوَضْع الماليَّ ليس جيِّداً." من دون المال الذي يجنيه – وهو ليس أكثر من 70 شيكل يوميّاً مقابل ثماني ساعات عمل، أي أقلّ من 10 شيكل في الساعة – يقول يزن إنَّ عائلته ستعجز عن تحمُّل تكاليف المعيشة. إنَّها حياة صعبة.

بالكاد يمكن لعائلة يزن أن تسدَّ رمقها أساساً. فمن خلال العمل في مزارع مستوطنات تومر، وبتسائيل، ويافيت المحيطة بالقرية، إلى جانب ما يدرُّه رَعْي الغنم والماعز – وهو دَخْل العائلة التّقليديّ – بالكاد تتمكَّن العائلة من تحمُّل تكاليف المعيشة. وكما هي الحال مع العائلات الفلسطينيَّة في الغور كلّها تقريباً، فإنَّ هذا الدَّخْل التَّقليديَّ يتلاشى بسرعة، إنْ لم يكن قد انتهى معظمه أصلاً. أمسى العمل في المستوطنات هو قطاع العمل الأساسيّ. المنطقة ج، التي تضمُّ 90 في المئة من مساحة

1) مقابلة مع يزن، عامل زراعي، 11 شباط/فبراير 2016.

غور الأردن، منطقة محظورة على الفلسطينيِّيْن في معظمها. الكتل الإسمنتيَّة حيثُ كُتِبَت عبارة «منطقة إطلاق نار» بالعربيَّة، والعبريَّة، والإنگليزيَّة، تملأ الغور – وهي مناطق عسكريَّة مغلقة، استولت على ما يقارب نصف مساحة الأراضي هنا، وعلى قسم كبير من أراضي الرعي التي كان المزارعون والرعاة الفلسطينيُّون يعتمدون عليها من قبل. وتحتلُّ المَحْمِيَّات الطَّبيعيَّة السِّتُّ والعشرون التي حدَّدتْها السلطات الإسرائيليَّة 20 في المئة أخرى من الأرض – وهي أراضٍ تُحظَر فيها الزراعة والرعي. أمَّا حقول الألغام التي لا تزال متناثرة هنا وهناك منذُ الحرب العربيَّة-الإسرائيليَّة عام 1948 فتحتلّ 1 في المئة أخرى من الأرض. تحتلُّ المستوطنات التسع والثلاثون والأراضي الواسعة الملحقة بها معظم مساحة ما تبقَّى من الأرض. وفي واقع الحال، إنَّها مماثلة للمناطق العسكريَّة المغلقة، باستثناء فارق مهمٍّ واحد – الدخول إلى المستوطنات سيتسبَّب في مشكلات، ما لم يكن اليوم يوم عمل طبعاً، تعمل فيه أنتَ لحساب أحد المستوطنين. بالمُجمَل، بالنسبة إلى الفلسطينيِّيْن الذين يعيشون هنا، 85.2 في المئة من أراضي غور الأردن محظورة عليهم. أراض لا يُسمَح لهم فيها بالزراعة أو الرعي أو العناية بها أو البناء عليها، بل ويحظر عليهم المشي فيها أغلب الأحيان.

أمَّا بالنسبة إلى العائلات التي تريد مواصلة أسلوب الحياة التَّقليديّ القائم على الزراعة والرعي، فعليهم إمَّا تأمين المال من أجل استئجار أرض، غالباً ما تكون هي أرضهم المسروقة ذاتها، من السلطات الإسرائيليَّة أو المستوطنين، أو إبقاء المواشي ضمن حدود القرية الضَّيِّقة وشراء عَلَف باهظ لها. وهذا خيار لا يمكن إلَّا لقلَّة قليلة تحمُّل تكلفته. وفي واقع الحال، يعاني الحيوانات والناس من قيود الحركة ذاتها، وهى حقيقة لا يغفل عنها الرعاة في أرجاء الغور كلِّها.

يدرك يزن، ابن الخامسة عشرة، صعوبات العيش والترعرع هنا جيِّداً: "لا أملك خياراً سوى العمل هناك،" يقول متحدِّثاً عن عمله في المستوطنات،

وقد بدأ يكتسب الثقة ليواصل الكلام: "وأعرف أنَّ عليهم أن يدفعوا أكثر، وأعرف أنَّ هذا مخالف للقانون. حاولتُ طَلَبَ زيادة أجر، ولكنَّ المستوطن رَفَضَ. رَفَضَ ببساطة، وقال: "هذا ما سأدفعه لكَ. ابقَ لو أحببتَ، أو اتركِ العمل." "ماذا بوسعي أن أفعل؟"

يتحدَّث المراهق كما لو أنَّه يحدس بحدوث مشكلات بسبب اعترافه بالعمل في المستوطنات الزِّراعيَّة، "لا أشعر بالارتياح في العمل هناك،" يكرِّر مجدَّداً وهو يبحث عن مستوى من التَّفهُّم لظروفه من جانب الناس المحيطين به. ومع ذلك، ما من أحد يطلق الأحكام في القرية، إذ إنَّ العمل في المستوطنات هو أكبر قطاع عمل هنا.

بدأ يزن العمل منذُ كان في الرابعة عشرة، حيثُ كان يعمل خمسة أيَّام في الأسبوع، لثماني ساعات يوميّاً، يقطف الفليفلة الحلوة، ويرتِّبها في صناديق. يقضي يومه في كَدٍّ متواصل في المزرعة، يحمل صناديق كبيرة، وينحني على الأرض لقطفُ الخضار في ظروف جوِّيَّة سيِّئة، بل وقاسية معظم الأحيان – إذ تصل درجة الحرارة في البيوت البلاستيكيَّة المقنطرة في فصل الصيف إلى 50 درجة مئويَّة. يعاني حاليّاً من آلام في الظَّهْر، ويتوق إلى تَرْك عمله في المزرعة، ولكنَّه يعجز عن رؤية نهاية للأمر. ومع ذلك، يقول إنَّه يحلم بأن يصبح شرطيّاً. عمل يمكِّنه من فرض القانون – وهو أمر يتمنَّى أن يطبِّقه شخص ما على ربِّ عمله.

"تعرف، أحياناً يأتي المستوطنون لمجرَّد أن يصيحوا في وجوهنا بشأن العمل. وأحياناً قد يطرد المستوطنُ الناسَ لمجرَّد أن يُظهِر بأنَّه غاضب. ودائماً ما يصيحون بشتائم، لا يمكن لي أن أقولها. يسبُّون طوال الوقت، وبما أنَّنا مسلمون، دائماً ما يعمد المستوطن إلى سَبِّ ديني."

وَضْع يزن ليس استثناءً. هناك المئات من الأطفال الذين يعملون في مستوطنات الغور، بعضهم يبدأ العمل منذُ سنِّ الحادية عشرة (Human

Rights Watch، 2015).[1] يشدِّد القانون الإسرائيليُّ على أنَّ تشغيل أيِّ طفل في الرابعة عشرة أو أقلّ ممنوع.[2] ويمكن أن يُشغَّل الطفل الذي يبلغ الخامسة عشرة بشرط ألَّا يضرَّ العملُ بصحَّة الشُّبَّان أو نُمُوِّهم. وفي حقيقة الأمر، يمكن للعمل الزِّراعيِّ المُرهِق أن يُسبِّب مشكلات صحِّيَّة عديدة، بالأخصِّ للطفل الذي لا يزال في سنِّ النُّمُوِّ. إذ يتضمَّن استخدام آلات ثقيلة ومبيدات خطيرة، من دون توافر معدَّات الأمان الملائمة أو التدريب المتعلِّق بها. فاستخدام المبيدات على هذا النحو يسمح بامتصاص سهل [للمادَّة الكيميائيَّة] في الجهاز التَّنفُّسيِّ والجِلْد، ما يتسبَّب بمشكلات جِلْدِيَّة، وحساسيَّة، ودوار، وفقدان شهيَّة، ويكون خطر تطوُّر المشكلات إلى سرطان وعُقم أكبر لدى الأطفال في سنِّ النُّمُوِّ، لأنَّهم أكثر حساسيَّة حيال الموادِّ الكيميائيَّة مقارنةً بزملائهم البالغين. (Kav LaOved، 2009a).

الإصابات، والافتقار إلى العناية بأمان العُمَّال منتشرة في المستوطنات الزِّراعيَّة. فالعُمَّال في مزارع التَّمْر يعانون، أغلب الأحيان، من عدوى، بسبب الجروح والإصابات التي تُسبِّبها أشواك النخيل، بما أنَّهم يعملون بلا قفَّازات. ووَصَلَ الأمر، بحسب ما نُقِل من تقارير، إلى أنَّ مجموعة من العُمَّال في مزرعة تمْرٍ، رُفعوا بوساطة رافعة، وأُرغموا على تسلُّق النخيل – من دون أدوات الأمان ومعدَّاته الخاصَّة – حيثُ تُركوا لساعات عديدة من جانب ربِّ عملهم، ليقطفوا التَّمْر فيما هم متشبِّثون بالأغصان. ولم يُسمَح لهم بأَخْذ استراحة، وأُرغِمُوا على قضاء حاجتهم وهم مُعلَّقون بين الأشجار، بدلاً من السماح لهم بالنزول (Kav LaOved، 2009b). كما سُجِّلت عدَّة حوادث أيضاً، تضمَّنت إصاباتٍ خطيرةً ووَفَيَات بفعل انهيار الرافعات البدائيَّة خلال موسم الحصاد (Kav LaOved، 2012: 48). العمل الزِّراعيُّ في المستوطنات لا يقصم الظَّهْر وحسب، بل إنَّه خطير أيضاً.

---

1) النسخة العربيَّة من التقرير: «إسرائيل – الزراعة في المستوطنات تضرُّ أطفال الفلسطينيِّيْن» (https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/13/269569).

2) انظر قانون عمل الشبيبة 1953.

"لو لم يكونوا [أي المستوطنون] هنا، سيُسمَح لنا بالدخول إلى الأرض،" يقول يزن حين سُئِل عن ماهيَّة الحياة من دون المستوطنات. "نمتلك الأرض، ونعتني بها، ونحصل على دَخْل حقيقيٍّ. سيكون بإمكاننا أن نعيش."

ثمَّة مزيج من الغضب والانزعاج في صوت المراهق. وفي وجهه ملامح يأس. ربمَّا كان يزن صغير السِّنِّ، ولكنَّ كلماته تتردَّد بقوَّة في أنحاء المجتمع الفلسطينيِّ في الغور. ويتمثَّل الشعور الطاغي في معاناة العائلات الفلسطينيَّة مترافقة من استفادة المستوطنين الإسرائيليِّيْن. وليس من خلال الأرض وحسب. بل أيضاً من خلال اكتساب مورد رخيص للعَمَالة من السُّكَّان الفلسطينيِّيْن المُعْوزِيْن، حيثُ تسود معدَّلات البَطَالَة العالية والخيارات المحدودة جدّاً لتأمين الدَّخْل. ولم يتسبَّب الواقع الخانق للاحتلال في الغور بدَفْع البالغين وحسب إلى العمل في المستوطنات، بل أُرغم حتَّى أطفالهم على اقتفاء طريقهم. ضاعت طفولتهم في مزارع المستوطنات بين مساكب الخضار التي يجب عليهم حَفْرها، وتمَرْ النخيل الذي يجب عليهم حصاده.

"هم لا يكترثون بشأن أجورنا، هل تظنُّ أنَّهم سيكترثون بشأن عُمُرنا؟" يسأل يزن، مع أنَّه لا يبدو وكأنَّه ينتظر ردّاً. "الأمر لا يتعلَّق بالحقوق. هذا يحدث لأنَّنا فلسطينيُّون فقط."

"الأمر كلُّه متعلِّق بالربح في نهاية المطاف،" يقول حمزة مازحاً. "ما يكترث له [صاحب العمل] حقّاً هو الأرقام في نهاية اليوم."

ليست حقوق العُمَّال هي ما يسود في الغور، بل هو المال. إنَّها ثِيْمَة مكرَّرة في العمل في المستوطنات على طول الضِّفَّة الغربيَّة المُحتلَّة.

أجلس أمام يزن في البناء الصغير ذي الغرفة الواحدة – الذي يبدو وكأنَّه النموذج السّائد في القرية – وأبو فؤاد،[1] مختار فصايل، يُومِئ

---

1) مقابلة مع أبو فؤاد، مختار فصايل، 11 شباط/فبراير 2016.

برأسه موافِقاً على كلام يزن. [ثمَّ يعقِّب:] "لا نُعامَل على قَدَم المساواة هنا، فالحيوانات تُعامَل أفضل. بالنسبة إليهم [أي المستوطنين]، لسنا سوى طريق لجَمْع المال، هذا كلُّ شيء. يعمل أبناؤنا وأفراد عائلاتنا في المستوطنات، لأنَّ مصدر دَخْلنا الرئيس يأتي من تربية المواشي، ولكنْ، ليس بإمكاننا استخدام الأرض الآن."

يبدأ أبو فؤاد، وهو شخصيَّة شديدة الاحترام في القرية، بتعداد الحوادث التي جَرَتْ للقرويِّينْ حينما حاولوا تحدِّي الحُكْم العسكريَّ الإسرائيليَّ، ليستخدموا الأرض المحيطة بالقرية من أجل رعي المواشي. يقول إنَّ أحد المستوطنين أطلق الرصاص على راعٍ السَّنَة الماضية، كما اعتُقل اثنان من أفراد عائلته، لأنَّهم حاولوا استخدام أرض الرَّعْي في المناطق العسكريَّة. صُودِرَت أغنام قرويٍّ آخر على يد الجيش. تسبَّبت هذه الحوادث وأخرى مماثلة بتخويف القرويِّينْ، ودَفْعهم إلى الرحيل عن فصايل. هناك استثناء واحد على أيَّة حال. فالطريق المفضية من القرية إلى الأوتوستراد وإلى مزارع المستوطنات لم تشهد أيَّة مشكلة.

يتنهَّد أبو فؤاد وهو يواصل كلامه، "الأرض في هذا العام خضراء جدّاً،" يقول متحدِّثاً عن التّلال المحيطة بالقرية، والتي تصلح لأن تكون أرض رَعْي ممتازة. "ولكنَّنا عاجزون عن الذهاب إلى الجبال، كما أنَّنا عاجزون عن الدخول إلى الأراضي الأخرى المجاورة للمستوطنات. هذه هي استراتيجيَّتهم، أن يُرغِموا الناس على العمل في المستوطنات."

يتذكَّر زمناً كانت الحياة فيه أسهل في الغور. قبل احتلال الضِّفَّة الغربيَّة، كان بإمكان القطعان والرُّعاة التَّجوُّل بحُرِّيَّة أكبر. ومع حلول احتلال عام 1967 باتت الأيَّام صعبة، ولكنْ، كانت هناك فرصة لوجود بعض الإمكانيَّات. ولكنْ، مع مرور السنوات، استُولي على المزيد من الأرض، وظَهَرَتْ مستوطنات أكثر، وتلاشت الأرض وأسلوب الحياة التَّقليديّ

مع بناء تلك المستوطنات وتوسُّعها. وبالنتيجة، انخفض عدد السُّكَّان الفلسطينيِّيْن في الغور من 250000 نسمة تقريباً عام 1967، إلى ما يقارب 60000 نسمة بعد خمس سنوات، بعدما أرغمت وقائعُ الاحتلال القاسية السُّكَّانَ على الرحيل من قُراهم، من أجل النجاة والعيش.[1]

لا يبدو أنَّ توسُّع المستوطنات ومشاريعها الزِّراعيَّة الكبيرة سينتهي في أيِّ وقت قريب. إذ لا تعاني أيٌّ منهما من أدنى مشكلة في مخزون المياه، وهي مشكلة مستمرَّة، تعاني منها العائلات الفلسطينيَّة. توصي منظَّمة الصِّحَّة العالميَّة (WHO) بـ 100 لتر كحَدٍّ أدنى لاحتياجات كلِّ شخص يومياً. وعلى أيَّة حال، يبلغ الاستهلاك اليوميُّ للمستوطن الإسرائيليِّ ثلاثة أضعاف هذا الرَّقْم. بينما، في الجهة المقابلة، لا يصل رَقْم استهلاك الفرد الفلسطينيِّ إلى أكثر من 73. وبالنسبة إلى العائلات الفلسطينيَّة التى لا تصلها شبكة المياه، ممَّنْ يعتمدون حَصْراً على صهاريج المياه والأمطار، ينخفض هذا الرَّقْم إلى 20 – 25 لتر (Carton، 2015). شبكة المياه تربط التَّجمُّعات الاستيطانيَّة كلّها، فيما تبقى نسبة تتجاوز 70 في المئة من الفلسطينيِّيْن في المنطقة ج من دون مياه (OCHA، 2014a). عُدَّت مشكلة المياه، أو بالأحرى شُحُّ المياه الكبير في المنطقة عموماً، السبب الأساسيَّ الذي يدفع الحكومة الإسرائيليَّة إلى إحكام مثل تلك القبضة القويَّة على أراضي الغور – الذي يضمُّ موارد مياه جوفيَّة كبيرة – وسيبقى تأثير هذه المشكلة متواصلاً في المستقبل (Stork، 1983؛ Wolf، 1995). أمَّا الآن، وبرغم وجود موارد مياه جوفيَّة، إلَّا أنَّ الفلسطينيِّيْن لا

---

1) يمكن أن نعدّ هذا الانخفاض في عدد السُّكَّان شكلاً من أشكال تهجير السُّكَّان القَسْريِّ، إذ كانت السياسات الإسرائيليَّة والاحتلال تُهيِّئ الأوضاع، من أجل دَفْع المستوطنين الإسرائيليِّيْن إلى غور الأردن، من خلال خَلْق ظروف مشجِّعة لهم (الأرض، المياه، المحفِّزات الماليَّة)، مع سَعْيها في الوقت ذاته إلى جَعْل الحياة أصعب على نحو متزايد أو مستحيلة حتَّى بالنسبة إلى الفلسطينيِّيْن الذين يعيشون في الغور (الاستيلاء على الأرض، إنقاص التزويد بالمياه، السيطرة الإسرائيليَّة على الاقتصاد، القيود على الحركة). انظر (Melon، 2012) من أجل توصيف تفصيليٍّ للتهجير القَسْرِيِّ الذي خَضَعَ له فلسطينيُّو غور الأردن منذُ عام 1967.

يمتلكون إلَّا بئراً شغَّالةً واحدة في الغور. بينما تسيطر الحكومة الإسرائيليَّة والاحتلال العسكريُّ على باقي المياه – ويمكن لنا بوضوح معرفة أين تذهب تلك المياه. حينما ينخفض مخزون المياه في الصيف، تعمد شركة المياه الإسرائيليَّة العامَّة «ميروكوت» التي تزوِّد الفلسطينيِّيْن بالماء، إلى إيقاف ضخِّ المياه إلى البلدات والقرى الفلسطينيَّة، من أجل تأمين مخزون مستمرٍّ للمستوطنين (Ma'an، 2015). وحينما تتجوَّل على طول المستوطنات الإسرائيليَّة، حيثُ الخُضرة تغطِّي المشهد، وحيث ترى المزارع المَرويَّة جيِّداً، سيكون من الواضح إدراك أنَّ المياه لا تمثِّل أدنى مشكلة لأيِّ شخص في الغور.

يمتلك غور الأردن إمكانيَّات زراعيَّة هائلة، ولكنَّ افتقار الفلسطينيِّيْن إلى حُرِّيَّة الحركة وإمكانيَّة دخول تلك الأراضي لزراعتها، إضافة إلى مشكلة عدم توفُّر المياه بشكل جيِّد، حوَّلت غور الأردن ومنطقة أريحا إلى أقلّ المناطق الزراعيَّة من حيثُ العنَاية في الضِّفَّة الغربيَّة. ويعتقد مجموعة من الاقتصاديِّيْن الإسرائيليِّيْن والفلسطينيِّيْن بأنَّه لو طُبِّقت التكنولوجيا المتنامية العاملة في ضواحي قطاع غزَّة المزدحمة على 100000 دونم (10000 هكتار) في غور الأردن، سيؤمِّن الإنتاجُ الزِّراعيُّ الناتج ما بين 150000 – 200000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة (Arnon and Bamya، 2010: 239). يمكن لخطوة كهذه أن تغيِّر الغور بأكمله، وتُنعِش الاقتصاد الفلسطينيَّ، وتؤمِّن عشرات آلاف فُرَص عمل للفلسطينيِّيْن في المنطقة. ولكنَّ هذه الخطوة ستستلزم تخلِّياً إسرائيليّاً عن السيطرة على أجزاء كبيرة من الأرض الزِّراعيَّة الخصبة في الغور، ونَقْلها إلى أيدٍ فلسطينيَّة – وهي خطوة لا يتوقَّع أيُّ أحد حدوثها في المدى المنظور، وأقلُّهم تفاؤلاً هو أبو فؤاد. "لن يسمحوا لنا بالزراعة، لأنَّهم لو فعلوا لن نعود بحاجة إلى العمل لحسابهم [أي المستوطنين الإسرائيليِّيْن] بأجور زهيدة، وستشكِّل مزارعنا حينئذ مصدر منافسة مباشرة ضدَّهم. لن يسمحوا بحدوث هذا أبداً."

"ما الذي بوسعنا فعله؟" يسأل بعد عدَّة دقائق. "إن كان المال الذي نحصل عليه من رعاية الغنم لا يكفي، فيما نحن عاجزون عن زراعة أراضينا، لن يكون البالغون فقط مُرغَمِين على العمل، بل الأطفال أيضاً. هم يدفعون أجوراً زهيدة جدّاً."

من الواضح أنَّ الفكرة غير مريحة بالنسبة إليه. إنَّه زعيم قرية فلسطينيَّة يكدُّ بالغوها وأطفالها في عمل بأجور زهيدة لحساب الناس ذاتهم الذين يعيشون الآن في الأراضي التي كان يزرعها سُكَّان قرية فصايل. ما من افتخار في هذا العمل، أو متعة، أو إحساس بالقيمة. إنَّه ليس إلَّا وسيلة للعيش.

"ما من مال في المدرسة"

"هناك أطفال أصغر منَّا سنّاً يعملون في المزرعة،" يقول يزن حين أسأله عن الناس الذين يعمل معهم. "هناك عشرون طفلاً تقريباً أصغر منَّا، وكثيرون آخرون عُمُرهم من عُمُري."

محمَّد،[1] وهو طفل في الرابعة عشرة من القرية، أحد أولئك العُمَّال القاصرين. محمَّد مصاب بالتَّوحُّد، ويعاني حتَّى في الرَّدِّ على الأسئلة البسيطة، وغالباً ما يصاب بالارتباك، ويعاني من مشكلات في التناسق الحَرَكيِّ،[2] ومع ذلك، فهو يعمل بين 8 – 10 ساعات يوميّاً، لأربعة أيَّام في الأسبوع، ينقل التراب، ويحفر في إحدى المزارع الاستيطانيَّة. يرسم ابتسامةً مُعْدِيَة، ويبدو مُفعَماً بالطاقة، على نحو، لا يمكن لكَ توقُّعه بعد أن أمضى عدَّة ساعات يكدُّ في المزرعة. يتألَّق وجهه حين يبدأ الكلام عن

---

1) مقابلة مع محمَّد، عامل زراعيٌّ، 11 شباط/فبراير 2016.

2) التناسق الحَرَكيُّ (Motor Coordination): آليَّة التناسق بين الجهازَيْن العصبيِّ والحَرَكيِّ في الجسم، ومدى استجابة العضلات للأوامر العصبيَّة الدِّماغيَّة، وقدرتها على التناسق في ما بينها لتوليد الحركة المطلوبة.

أبيه – وهذا موضوعه المفضَّل في الكلام. وسرعان ما تغادر الابتسامة وجهه حين يُسأل عن ربِّ عمله.

"هو يصيح، يأتي، أحياناً، لمجرَّد أن يصيح بشأن العمل الذي أفعله،" يقول محمَّد فيما وجه أبو فؤاد الودود بجانبه يمنحه التشجيع والشجاعة لمواصلة الكلام. "أحياناً يطرد العُمَّال. هذا يُرعبُني." صندل محمَّد بالٍ وممزَّق، ولا تزل قدماه مغطَّاتَيْن بالطِّين بسبب عمل النّهار. ليست حياةً سهلة لهذا الطفل. "الذهاب إلى المدرسة سيكون أسهل،" يقول ابن الرابعة عشرة حين يُسأل عمَّا يفضِّل فعله بدلاً من العمل في المزرعة. "ولكنْ، ما من مال في المدرسة." بينما هناك مال في العمل في المستوطنات – وإنْ ليس كثيراً. يتقاضى محمَّد أجراً، لا يتجاوز 60 شيكل يوميّاً.

لا تتوافر الموصلات العامَّة بسهولة في الغور، ولذا فإنَّ التَّوجُّه إلى العمل من أيِّ مكان إلى المُدُن الفلسطينيَّة صعب ومُكلِف. فالحافلات الإسرائيليَّة الخضراء النِّظاميَّة العاملة على الأوتوستّرادات التي تفصل الغور إلى نصفَيْن مخصَّصة للمواطنين الإسرائيليِّيْن وحدهم. وفي مُطلَق الأحوال، يمكن للإسرائيليِّيْن السَّفَر من وإلى مناطق عديدة في الضِّفَّة الغربيَّة، ومن ضمنها الغور، بكلِّ تأكيد، بسهولة أكبر مقارنة بالفلسطينيِّيْن.

لا يُضطرُّ محمَّد إلى قَطْع مسافة كبيرة إلى عمله. فمشوار مَشْيٍ يستغرق 20 دقيقة في الخامسة صباحاً يكفيه ليصل إلى مدخل المزرعة الاستيطانيَّة، وينقله جرَّار من هناك، ليُوصِلَه إلى نقطة عمله. التقاطعات حيثُ تلتقي الأوتوستّرادات الرئيسة المُفضية إلى المستوطنات خلايا نَحْل نشيطة في الصباح، حيثُ يتجمَّع العُمَّال الفلسطينيُّون، وكثيرون منهم أطفال، قبل التَّوجُّه إلى العمل. يستيقظون جميعهم قبل شروق الشمس، وينطلقون إلى المزارع باكراً – فالتَّأخُّر قد يعني الطَّرْد فوراً. وهذا سهلٌ جدّاً بالنسبة إلى أصحاب العمل في ظلِّ وجود مئات آخرين من الفلسطينيِّيْن المحتاجين

إلى فرصة عمل في المناطق الفلسطينيَّة المُعْوِزَة، والمترقِّبين لأيَّة إشارة من السماسرة الفلسطينيِّيْن للبدء بالعمل.

يعمل ليث،[1] وعُمُره لا يتجاوز الثانية عشرة، في مزرعة محاصيل استيطانيَّة عن طريق سمسار فلسطينيٍّ، يعرفه باسم أبو يوسف. يعمل الآن منذُ ستَّة أشهر، بمعدَّل يومَيْن أو ثلاثة أيَّام في الأسبوع، وبذا فهو قادر، على عكس يزن ومحمَّد، على حضور بعض الحصص الدراسيَّة في المدرسة. ويتوقَّع أنَّه سينقطع عن المدرسة كُلِّيّاً في وقت قريب.

"لا بُدَّ من تأمين بعض المال لعائلتي،" يقول حين يُسأل عن سبب عمله. حين يتكلَّم ليث يبدو مُفعَماً بالحيويَّة ومليئاً بالثقة. ومثل معظم الأطفال الفلسطينيِّيْن، هو واعٍ سياسيّاً بدرجة كبيرة – فهذا يترافق حَتْماً مع واقع العيش في ظلِّ الاحتلال، وكون حياتكَ خاضعةً لسيطرة إسرائيليَّة من فوق.

"بالطبع سيكون الوَضْع أفضل هنا بلا احتلال،" يقول بصوت عالٍ واثق. "سيكون بإمكاننا حينذاك العمل لحسابنا، وربَّما لن أكون مضطرّاً للعمل على الإطلاق. أعرف نحو ثلاثين طفلاً يعملون، ولو كان الوَضْع مختلفاً ربَّما كان جميعهم سيواصلون الدراسة."

يبدو ليث أكبر من عُمُره بعدَّة سنوات حين يتحدَّث. شُوِّهت طفولته بفعل المخاوف المتعلِّقة بإمكانيَّة حدوث مداهمات من جانب الجيش الإسرائيليِّ إلى قريته لهَدْم بيوت أو القيام باعتقالات، علاوةً على إدراكه أنَّ الأوضاع حاليّاً، وستبقى، بمثابة نضال من الناحية الاقتصاديَّة. إذ يلزمه بعض الوقت، كي يبدأ الحديث عن مواضيع غير الاحتلال أو العمل. وفي نهاية المطاف، بدأ التَّحدُّث عن هواياته – هو لاعب كرة قَدَم متحمِّس، ويشجِّع نادي برشلونة – وكما هي الحال مع يزن، يحلم ليث بأن يصبح

---

1) مقابلة مع ليث، عامل زراعيّ، 11 شباط/فبراير 2016.

شُرطيّاً. ولكنَّه لا يسمح لنفسه بالانجراف كثيراً في التفكير بإمكانية مستقبل أفضل. "ولكننّا لا نملك المال. ولهذا نعمل."

"المستوطن لا يكترث"

"إنَّهم يجبروننا، بسبب الأوضاع، على إخراج أولادنا من المدرسة قبل إنهائهم دراستهم،" تقول جميلة،[1] وهي امرأة طيِّبة القلب في أوائل خمسينيَّاتها، من قرية الزبيدات التي تبعد عدَّة أميال عن الغور شَمالي قرية فصايل. تعجُّ شوارع القرية التُّرابيَّة بعشرات الأطفال تحت سنِّ العاشرة المنهمِكين باللَّعِب بكلِّ ما يمكن أن تقع أيديهم عليه. مجموعات من الأطفال يركضون على طول الطُّرُقات جيئةً وذهاباً، يطارد بعضهم بعضاً، وثمَّة صبيٌّ يلعب بإطار سيَّارة معدنيٍّ مَرمِيٍّ، حيثُ يجرُّه على الأرض بحماس بعد أن رَبَطَهُ بخيط، يمسكه بيده. هناك نَقْص ملحوظ في الأطفال ممَّنْ يتجاوزون سنَّ العاشرة.

"هم يعملون في المستوطنات،" تقول جميلة حين تُسأل عن أطفال القرية الآخرين. تعمل جميلة في مزرعة استيطانيَّة أيضاً، وتتقاضى 60 شيكل مقابل عمل يمتدُّ بين 8 – 10 ساعات في قَطْف الأعشاب. هذا عمل منتشر بين النساء الفلسطينيَّات في القرية. تشكِّل النساء ما يقارب عُشر مجمل عدد العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، حيثُ يعملنَ في قطاعَي الزراعة والخدمات حَصْراً تقريباً. ويعانينَ من استغلالٍ بدرجة أكبر على يد أرباب عملهنَّ، حيثُ لا يصل معدَّل أجورهنَّ إلى نصفٍ معدَّل ما يتقاضاه العُمَّال الفلسطينيُّون البالغون الذُّكُور كأجر يوميٍّ (Sbeih، 2011). تتقاضى جميلة نحو 7 شيكل لقاء ساعة عمل، ولكنَّ هذا هو المبلغ المتعارَف عليه بالنسبة إلى العاملات الفلسطينيَّات في المستوطنات.

---

1) مقابلة مع جميلة، عاملة زراعيَّة، 24 شباط/فبراير 2016.

يعمل أطفال جميلة أيضاً في المستوطنات. وتتمنَّى بشدَّة لو أنَّهم لم يُضطرُّوا إلى هذا. خلفها، على جدار بيتها، رُسِمَتْ لوحة بدويَّة ريفيَّة ملوَّنة. غَنَم ورُعاة متناثرون يمارسون عملهم اليوميَّ في الغور. هذا مشهد من طفولةِ جميلة، قبل الاحتلال.

"لم تعدِ تلك الحياة موجودة بعد الآن،" تقول وهي تشير إلى الرَّسْمة خلفها. "انظر إلى المستوطنين، انظر إلى أطفالهم. يمكن لأطفالهم أن يذهبوا إلى المدرسة، وأن ينالوا تعليمهم، بإمكانهم أن يصبحوا مهندسين، وطيَّارين. حالهم ليست كحال أطفالنا."

بعيداً من بيت جميلة، تقترب ستُّ سيَّارات جيب للجيش الإسرائيليِّ ببطء على الطريق 90 القريب. وتتبعها جرَّافات كاترپلر مُسلَّحة تمشي ببطء – وهذا مشهد يولِّد الخوف في قلوب الفلسطينيِّيْن هنا. هَدْم البيوت حَدَثٌ يوميٌّ في غور الأردن، حيثُ يكون من المستحيل عمليّاً الحصول على أيَّة رُخصة من رُخص البناء التي تُصدرها الحكومة الإسرائيليَّة.[1] وعلى مَبْعَدَة نزولاً على الطريق، في منطقة آمنة من سيَّارات الجيب العسكريَّة، لهذا اليوم على الأقلِّ، ينتظر زَكَرِيَّا[2] ابن الرابعة عشرة ومحمَّد[3] ابن السادسة عشرة على جانب الطريق المحاذية لمستوطنتَيْ تومر وجلجال، حيثُ يشارف عملهما اليوميُّ على الانتهاء. يُطلِق زَكَرِيَّا «أهلاً وسهلاً» متحمِّسة (وهي عبارة الترحيب بالعربيَّة)، ولكنَّه يبدو مُرهَقاً. الجوُّ حارٌّ، والشمس ترسل أشعَّتها المحرقة، وكان كلاهما يعملان في القول منذُ الساعة السادسة صباحاً. سيكونان محظوظَيْن لو أُتيحت لهما استراحة لنصف ساعة من قطاف الفليفلة والبصل طوال اليوم، كما يقولان. وبعد

---

1) هناك استثناء صارخ وحيد. عمليَّات البناء والتوسعة غير المرخَّصة التي يقوم بها المستوطنون في مستوطنات المنطقة ج، والتي غالباً ما تُرخَّص بأثر رجعيٍّ (Halper، Schaeffer، 2012).

2) مقابلة مع زَكَرِيَّا، عامل زراعيّ، 24 شباط/فبراير 2016.

3) مقابلة مع محمَّد، عامل زراعيّ، 24 شباط/فبراير 2016.

أن تحرَّكْنا مبتعدين من الطريق المزدحمة، لنصل إلى ظلِّ شجرة قريبة، يرحِّب بنا بين نباتات الخبِّيزة الخضراء – وهي غذاء محليٌّ في الوادي، تطبخه العائلات الفقيرة – يبدأ زَكَرِيَّا الكلام عن عمله.

"الشهر الماضي دهس الجرَّار قَدَمِي،" يقول وهو يجفل ويشير إلى ساقه اليسرى في أثناء جلوسه على الأرض. "كان على أبي أن ينقلَني إلى المشفى، ولم يكترثْ صاحب العمل. اكتفى بالقول لي إنَّ بإمكاني أن أُتلفِن لأبي، كي يرافقَني إلى هناك. واضطرَّت عائلتي لدَفْع أجور المشفى كاملةً."

كُسِرَت قَدَم زَكَرِيَّا بسبب هذا الحادث. وأعطاه صاحب العمل 70 شيكل يوميّاً طوال الأسبوعَيْن اللَّذَيْن قضاهما في نقاهة. وهو الأجر ذاته الذي يتقاضاه لقاء عمل يوم كامل في المزرعة – وهو أقلُّ بـ 15 شيكل في الساعة من الحَدِّ الأدنى القانونيِّ. وكما هيَ الحال مع العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات كلِّهم تقريباً، يقول المراهق إنَّ التأمين الصِّحِّيَّ ليس جزءاً من عقد عمله، وليس خياراً مطروحاً أساساً. فالعقد الوحيد الذي يمتلكه، مثل محمَّد ابن السادسة عشرة الذي يعمل لحساب صاحب العمل نفسه، هو مجرَّد قصاصة ورق، أعطوها إيَّاه حين بدأ عمله – حين كان لا يزال في الثالثة عشرة وحسب – تنصُّ على أنَّه وافق على ألَّا يُسمَح له بالمطالبة بتعويض في حال طُرد من عمله أو أُصيب خلال العمل. ولم يُسمَح له بالبدء في العمل قبل توقيع تلك الورقة.

"المستوطن لا يكترث،" يقول. "ليس لدينا حقوق، أو تأمين. ولو أردتَ الصراحة، هذا العمل يؤثِّر على صحَّتي، إنَّه شاقٌّ، ولا أُحبُّه، يدفعني إلى اليأس. ولكنْ، ليس لديَّ خيار آخر، فهذا هو المكان الوحيد الذي بإمكاني العمل فيه، وعائلتي بحاجة إلى مساعدتي في المصاريف."

حين يسأل ما إذا كان يعرف أنَّ الحَدَّ الأدنى القانونيَّ للأجور هو 25 شيكل لكلِّ ساعة عمل، وأنَّ على المزارع أن يدفع هذا المبلغ بحسب

القانون، يُفاجَأ زَكَرِيَّا. تلتمع عيناه قليلاً مع فكرة كسب كلِّ هذا المبلغ الكبير في كلِّ ساعة عمل قبل أن يُخفِضَ عينَيْه إلى الأرض. "أشعر أنَّ المزرعة استهلكتْني،" يقول بهدوء.

"لن يفرق الأمر لو كنَّا نعرف هذا من قبل أم لا،" يقول محمَّد وهو يشارك في الحديث. "لأنَّه [أي صاحب العمل] قال لنا من قبل إنَّه سيطردنا كلّنا، لو تسبَّب أحدنا باستدعائه إلى المحكمة من أجل أيِّ موضوع. لقد هدَّدَنا كلَّنا بهذا. لا يمكننا أن نشتكي بشأن أيِّ شيء، أو أن نطالبَ بظروف عمل أفضل أو أجر أكبر، لأنَّنا سنتسبَّب بمشكلة لكلِّ مَنْ يعمل هناك."

وهذا ليس تهديداً استثنائيّاً. إذ يتعرَّض العُمَّال الفلسطينيُّون لعقوبات دائمة حين يحاولون تشكيل نِقابات أو الضغط من أجل تحصيل حقوقهم (انظر الفصل 5).

بالنسبة إلى كلٍّ من محمَّد وزَكَرِيَّا، العمل في المستوطنات مسألة عائليَّة بائسة. فإخوتهم وأهلهم يعملون في المستوطنات أيضاً، في قطاف وتعبئة الخضار والتَّمْر.

"ما من فُرَص عمل أخرى متاحة لنا هنا،" يقول زَكَرِيَّا بنبرة حزن ملموسة في صوته. خلال موسم الحصاد، يقول المراهقان إنَّ عليهما أن يعملا من الساعة 8 صباحاً حتَّى الساعة 8 مساءً. ولقاء وردِيَّة العمل هذه التي تستغرق 12 ساعة،[1] يتقاضيان الـ 10 شيكل ذاتها كأجر في الساعة. ولو قالا للمزارع إنَّهما لا يريدان أن يعملا تلك الساعات الإضافيَّة، سيبادر إلى طَرْدهما فوراً.

"ليس لديهم أدنى حقٍّ في القول إنَّهم يُحسِنُون إلينا حين يشغِّلوننا لحسابهم،" يقول المراهق الأصغر حين يُسأل عمَّا ستكون إجابته لو ادَّعى

---

1) تشير دراسة صبيح (Sbeih، 2011) إلى أنَّ نسبة 58 في المئة من 485 عاملاً فلسطينيّاً في المستوطنات يعملون بين 12 – 14 ساعة يوميّاً.

المزارع أنَّ المستوطنين يعملون خيراً في تشغيل الفلسطينيِّيْن – وهي رطانة غالباً ما ينطقها السِّياسيُّون الإسرائيليُّون حين يُسألون عن فائدة تشغيل العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات. "ليس لدينا أيُّ خيار سوى أن نقبل بفُرص عملهم. هم يعلمون هذا، ويعرفون بالتالي أنَّ بإمكانهم معاملتنا على نحو سيِّئ."

"يجب أن نذهب،" يقول محمَّد فجأة فيما السَّيَّارات تواصل عبورها الهادر بقُربنا. يشعر كلاهما بالقلق خشية أن يسمعَهما أحد يتحدَّثان عن عملهما، إذ يريان دوماً احتمال الطَّرْد يحلِّق فوق رأسَيْهما. فكرة فقدانهما لفرصة العمل ووَضْع عائلَتَيْهما في مأزق ماليٍّ فكرة مرعبة لكلَيْهما.

"ترى الأطفال يعملون هنا،" يقول حمزة بعد أن يغادر المراهِقان بسرعة. "لا يمكن إنكار الأمر. ولكنْ، اسأل أيَّ مزارع مستوطن، وسيُنكر مباشرةً أنَّهم يشغِّلون أطفالاً في المزارع."

حمزة ليس مخطِئاً. "هذا لا يحدث أبداً،" يردُّ شاؤول[1] مدافِعاً عن نفسه، وهو مزارع إسرائيليٌّ في مستوطنة تومر، حين يُسأل عن عَمَالة الأطفال في مستوطنات غور الأردن. "لا أعرف شيئاً عن هذا، ولا أعرف أحداً يمارس هذا الأمر. الفلسطينيُّون سيتذمَّرون طوال الوقت."

---

1) مقابلة مع شاؤول، مزارع إسرائيليّ في مستوطنة تومر، 3 آذار/مارس 2016. يشير أبناء قرية فصايل وعُمَّال فلسطينيُّون في المستوطنات إلى أنَّه ربُّ عمل، يشغِّل الأطفال في مزرعته. ولكنَّه يُنكِر هذه التهمة.

4

أقصى درجات إذلال الاحتلال

"هم يستمتعون بحيواتهم"

"رجاءً، لننته من هذا بسرعة،" يناشدني حمزة، وهو ينطق الكلمات بسرعة وصوت خافت. "لأنَّ هذا مُحرِج لهما، لو أردتَ الصراحة."

إنَّه نهار ربيعيٌّ دافئ في الزبيدات، قرية حمزة. ترسم العجوزان الجالستان مقابلنا على صوفا قديمة مهترئة ابتسامتَيْن دافئتَيْن مُرحِّبتَيْن، ولكنَّهما تأخذان وقتهما قبل أن تبدآ الكلام. ليس الموضوع سهلاً بالنسبة إليهما. بل إنَّه موضوع يُغرِقهما بالخزي. إذ هما لا تعملان في مزارع المستوطنة التي التهمت القرية وحسب، بل إنَّ الأراضي التي تقع عليها تلك المزارع حاليّاً كانتْ تملكها عائلتاهما، وترعيانها قبل أنَّ يلحقها الضَّمُّ، من أجل مشروع المستوطنة الإسرائيليَّة في الغور.

فالأمر ليس مجرَّد عمل في المستوطنات؛ بل هو عمل في أرضكَ المنهوبة لحساب الناس الذين انتفعوا من ضَمِّ تلك الأرض، ومن خسارة عائلتكَ.

"كانت عائلتي تزرع تلك الأرض. ولكنَّهم [أي إسرائيل] نهبوها،" تقول فايزة[1]. "ووسيلتنا الوحيدة للحصول على عمل الآن هي من خلال العمل لحسابهم. هم [أي المستوطنون] سعداء جدّاً، لأنَّهم يملكون المال. هم يستمتعون بحيواتهم."

---

1) مقابلة مع فايزة، عاملة زراعيَّة، 25 شباط/فبراير 2016.

تعمل فايزة، وهي امرأة مُسنَّة في ستِّينيَّاتها، مثل نساء فلسطينيَّات كثيرات في قرى غور الأردن التي أنهكها الفقر في قطاف البقول وتعبئتها في مزارع المستوطنات. فزوجها، عاجز بفعل المرض عن العمل، بعد عقود من حراثة الأرض في المستوطنات، كما تقول. هي المُعيل الأساسيُّ لعائلتها، ولكنَّها لا تتقاضى أكثر من 60 – 70 شيكل يوميّاً. وتُصاب بتوعُّكات مراراً بسبب استخدام المبيدات، وتتقيَّأ مرَّةً أسبوعيّاً على الأقلِّ في أثناء عملها بفعل تلك المبيدات. كما أنَّ يَدَيْها الخشنَتَيْن المليئَتَيْن بالنُّدُوب، واللَّتَيْن صارتا ترتعشان بعد عقود من العمل المرهِق وتقدُّم العُمُر، تُعيقانها في أثناء عملها. وغالباً ما تجرح نفسها بالسِّكِّين خطأً وهي تقطف البقول، وتعبِّئها. وتكتفي بتضميد جروحها بنفسها مستخدِمةً قِطَع قماش مَرْمِيَّة حولها، ومن ثمَّ تواصل العمل.

لدى فايزة ذكريات أثيرة عن طفولتها هنا. لم تكن الحياة يسيرة في أثناء ترعرعها هنا، ولكنْ، كانت عائلتها تملك مساكنها التي تسمح بحياة كريمة. كان لديهم قطعة أرض صغيرة، وكانوا قادرين على زراعتها، علاوةً على رؤوس ماشية قليلة. لم يكونوا أثرياء، ولم يفترضوا أنَّهم سيكونون أثرياء في يوم من الأيَّام، ولكنَّهم كانوا راضين بحيواتهم. تتذكَّر فايزة لعبها في الأرض المحيطة بالقرية، تجري وراء صديقاتها، وتقطف الأزهار الرَّبيعيَّة التي ترسم بساطاً ملوَّناً وجذَّاباً، يغطِّي تلال الغور مع انتهاء الشتاء اللطيف وقدوم الربيع. تتحدَّث بحنين كئيب؛ ومن الواضح أنَّها تستعيد تلك الأيَّام في مخيِّلتها وهي تتكلَّم، ولكنْ، سيبقى من الواضح أيضاً أنَّها عاجزةٌ حَتْماً عن طَرْد واقعها الحاليِّ من أفكارها. "أحلم بالذهاب في نزهة إلى التلال الآن،" تقول، وتبدو عيناها متركِّزَتَيْن على مكان ما في الماضي البعيد. تُدرك أنَّ أبناءها لم يعيشوا الطفولة ذاتها. فالاحتلال وَضَعَ نهاية لحُرِّيَّة التَّنقُّل في الغور، حينما بدأت الأراضي تضيع لمصلحة المناطق العسكريَّة، أو المستوطنات، أو المَحْمِيَّات الطَّبيعيَّة التي تُحدِّدها الحكومة الإسرائيليَّة.

والآن، وبوجود جنود ومستوطنين مُسلَّحين، حيثُ تقع 90 في المئة من أراضي القرية ضمن نطاق المنطقة ج، لم يعد التَّنزُّه خارج حدود القرية مغامرة ممكنة للأطفال بعد الآن – فالأمر محفوف بالمخاطر. باتت الأراضي ملكاً للمستوطنين، كما هي المحاصيل التي تُنبتها تلك الأراضي. أمَّا الأرض التي لعبت فايزة فيها، وضحكت، وساعدت عائلتها في قطاف الخضار، فقد باتت، بفعل الاحتلال الإسرائيلي، مكاناً تعيش فيه حياتها البالغة، حيثُ تُضطرُّ للعمل كي تُعيل نفسها، وتزيد مكاسب أرباب عملها الذين وُهِبُوا أرض طفولتها.

"نعمل الآن لحسابهم بأجر بخس،" تقول فايزة وهي تتنهَّد. "قد نعمل مقابل 50 شيكل يوميّاً فقط أحياناً. لو كنتَ إسرائيليّاً، فإنَّ بوسعك أن تتقاضى 220 شيكل يوميّاً على الأقلِّ لقاء عملكَ.[1] 50 شيكل لا تكفي حتَّى لتحضير عشاء للعائلة في نهاية اليوم. ما الذي بوسعنا فعله؟ كنَّا نزرع أرضنا في ما مضى، ولٰكنَّنا عاجزون عن هذا الآن. إنَّهم يتحكَّمون بالأرض والمياه. ليس لدينا مياه نستخدمها. تعرف، إنَّنا مُجبَرون على هذا العمل. نعمل لمجرَّد أن نبقى على قيد الحياة. لا نعمل هنا لأنَّنا راغبون بهذا، أو لأنَّنا نجني مالاً كثيراً."

"هي على حقٍّ،" تقول فضيلة،[2] الجالسة بجانبها، وهي تشارك في الحديث. فضيلة، وهي ساكنةٌ أخرى من سُكَّان قرية الزبيدات، تعيش ظروف فايزة نفسها؛ تعمل في مزرعة تتبع مستوطنة أرجمان – أرض كانت عائلة فضيلة تزرعها في الماضي.

"يستغلُّوننا من أجل مكاسبهم، الأمر بهذه البساطة،" تقول بغضب. لا تبدو فضيلة مهتمَّة بالتَّحدُّث عن الماضي أو تذكُّره. هي غاضبة بفعل

---

1) الحدُّ الأدنى للأجر اليوميِّ بحسب القانون 214.62 شيكل لعامل يعمل دواماً كاملاً، خمسة أيَّام في الأسبوع.

2) مقابلة مع فضيلة، عاملة زراعيَّة، 25 شباط/فبراير 2016.

الاحتلال، وتشعر بالسرور في إظهار هذا الغضب، ولكنَّها ساخطةٌ أيضاً بفعل الظروف التي أرغمتْها على هذا الوَضْع، أن تعمل في أرض عائلتها المنهوبة، كي تتمكَّن من إيجاد لقمة عيشها. "لا نملك أرضنا، كي يكون عملنا لنا، لذا لا يمكن لنا أن نوفِّر شيئاً لأنفسنا. هم [أي الإسرائيليُّون] يعرفون أنَّهم يستغلُّوننا. نحن كارهون لهذا العمل، ولكنْ، لا فرصة متاحة أمامنا، لا خيار آخر، ما من شيءٍ في أيِّدينا. خَلَقَت إسرائيلُ منَّا، حين احتلَّتْنا، قوَّة عمل رخيصة، هم يعرفون هذا، ونحن نعرفه أيضاً."

فضيلة وفايزة ليستا استثناءً. فقرابة 11 في المئة من العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات يعملون في أراضٍ كانت تملكها عائلاتهم أو أقاربهم المباشرون (Sbeih، 2011). وبالنسبة إلى أناس مثل فضيلة، إنَّ الإحساس بأنَّك مُرغَم على العمل على الأرض التي نُهبَت من عائلتكَ، بل العمل من أجل تحقيق مكاسب لمَن احتلُّوا تلك الأرض، هو أقصى درجات إذلال الاحتلال لهم.

«يُغرِقُني هذا الأمر في الخزي»

«أنا أعمل في أرضي [المنهوبة]، هل يمكن أن تصدِّق أنَّ هذا هو وَضْعنا؟» يسأل عماد،[1] وهو كهربائيٌّ، بشيء من الشَّكِّ وهو يجلس إلى مائدة إفطار قُرب قريته نحالين.

"نحن، كثيرون منَّا، نعمل في أراضٍ نُهبَت من عائلاتنا، من قُرانا. أراضٍ نُهبَت على يد المستوطنين أو بسبب الجدار [العازل]. يُغرِقُني هذا الأمر في الخزي."

الخزي ثِيْمَة مطروقة دائماً لدى العُمَّال الفلسطينيِّيْن، بل وعلى نحو

1) مقابلة مع عماد، كهربائيّ، 23 كانون الثاني/يناير 2016.

أكثر لدى مَنْ يعملون في أراضٍ نُهبت من أقاربهم. عمل عماد، وهو شابٌّ في عشرينيَّاته، في عدَّة مستوطنات، تحيط بقريته، بما فيها مستوطنة بيتار عيليت، وهي المستوطنة التي استولت على القسم الأكبر من أراضي عائلته.

"أعمل في أرض أعرف أنَّها نُهبت من عائلتي، وكذلك في أراضٍ أعرف أنَّها نُهبت من عائلات أعرفها – الشعور رهيب،" يعترف.

في معظم أيَّام العمل، يعرف عماد العائلة الفلسطينيَّة التي يعمل في أرضها، ويبني عليها البنية التَّحتيَّة للمستوطنة [التي تحتلُّ الأرض]. وعلى الأرجح أنَّ العائلة أيضاً يعرفون أنَّه يعمل في أرضهم المنهوبة، يعترف عماد، ولا يستسيغون الأمر دائماً. ولا يقتصر تأثير العمل في المستوطنات على إغراق العُمَّال الفلسطينيِّيْن في الخزي وحسب، بل إنَّه يجلب لهم قَدْراً كبيراً من العداوة أيضاً.

بناء المستوطنات، حجراً حجراً

الباب المُخلَّع لدكَّان صغير – يشبه جحراً كبيراً لحيوان أكثر من أيِّ شيء آخر – مُجبَّرٌ بپوسترات قسائم طعام الأمم المتَّحدة. الأغراض مُرتَّبةٌ بأناقة، وهي أطعمة يمكن شراؤها ببطاقات منظَّمة الأونروا التي تُوزَّع للعائلات المُعْوزَة.[1] بيض، ملح، دجاج، زبدة، وخضار متنوِّعة، بشكل أساسيٍّ. أي الأَطعمة الأساسيَّة. ويُصوِّر پوستر آخر كيف يمكن مقايضة كلِّ نوع من أنواع الطعام، وذلك بحسب مدى كِبَر العائلة، وبالتالي عدد الأفواه التي ينبغي إطعامها. القسائم هي حبل النجاة بالنسبة إلى بعض العائلات التي ستتضوَّر جوعاً من دونها. كما أنَّها تُعطي مؤشِّراً جيِّداً كأيِّ مؤشِّر آخر إلى مدى صعوبة تأمين العمل، والمال بالتالي، هنا.

---

1) منذُ عام 2013، باتت منظَّمة الأونروا تدعم ما يقارب 300.000 فلسطينيّاً يشكِّلون 70.000 عائلة، بسِلَع غذائيَّة أساسيَّة (UNRWA، 2016).

يطلُّ الدُّكَّان على قرية الولجة، وهي القرية التي يبدو بأنَّها تلخِّص على نحو أمثل الواقع البائس للعُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات. يخترقها الجدار العازل، كانت فيها أراضٍ، إنَّها قرية لاجئين حاولوا إعادة خَلْق أسلوب حيواتهم القديم في الزراعة بعد التهجير، ولكنْ، باغَتَهم الاحتلال عام 1967، وبدأت المستوطنات والجدار العازل بقَضْم تلك الأرض منهم من جديد. والآن، تجد عُمَّالاً في المستوطنات في كلِّ شارع، وكلِّ زاوية، وآراء، طيِّبة وسيِّئة، حيالهم.

لم يكن حكيم[1] راغباً في أن نلتقي في الشارع أو في بيته؛ إذ لا يعرف جميع أقاربه أنَّه يعمل في بناء المستوطنات. كان الدُّكَّان الصغير ذو الغرفة الواحدة المطلُّ على القرية – الذي يمتلكه صديق له، والواقع بعيداً من ساحة القرية – هو المكان الذي قال إنَّه يحسُّ بالراحة للتَّحدُّث فيه. كان دَفْع حكيم إلى هذه النقطة مهمَّة شاقَّةً، إذ إنَّ فكرة التَّحدُّث عن عمله إلى أيِّ شخص كانت تملؤه بالذعر، دَعْ عنكَ الإحساسَ بالخزي الدائم. كان صديقه هو مَنْ أقنعه باللقاء، قائلاً إنَّ هذه فرصة لتفسير سبب عمله في بناء المستوطنات. ولم تكن تلك فرصة يحظى بها حكيم غالباً. فحينما كان يكتشف الناس في ما مضى عمله في المستوطنات، كان يقع ضحيَّة للصياح، والاتِّهام بأنَّه عميل إسرائيليٌّ، وتنتهي المحادثة على هذا النحو. لم تُتَحْ له يوماً الفرصة للتفسير بأنَّه مُرغَمٌ على هذا العمل من أجل النجاة وحسب.

"أشعر بالذَّنْب حيال هذا العمل، فالناس تعاملني وكأنَّني أساعد إسرائيل،" يقول حكيم ابن الثالثة والعشرين بصوت خفيض مُطأطِئاً رأسه. "ولكنَّني أدرك حقيقةً عدم وجود خيار آخر. إن أُتيحَ لي الحصول على راتب هنا [يعني مناطق السلطة الفلسطينيَّة] سأترك عملي هناك مباشرة."

نُهبَت معظم أرض عائلة حكيم مع قدوم الاحتلال. وإثر البدء ببناء

---

1) مقابلة مع حكيم [اسم مستعار]، عامل بناء، 27 كانون الثاني 2016.

الجدار العازل عام 2002، ضُمَّت خمسة دونام أخرى (نصف هكتار). لم تكن تلك الدونام الخمسة تؤهِّل للعيش الرغيد، ولكنَّها تكفي لسَدِّ رَمَق العائلة. وحالما أنهى حكيم سنوات مراهقته بدأ البحث العَبَثِيُّ عن فرصة عمل، كي يساعد عائلته. وتواصل، في نهاية المطاف، مع سمسار شغَّله كعامل بناء في المستوطنات. والآن، يستيقظ في الرابعة والنصف صباحاً، كي يكون عند نقطة تفتيش مستوطنة بيتار عيليت في الخامسة والنصف، حيثُ يقف منتظراً، تحت الشمس أو المطر، في الجوِّ القارس أو اللَّاهب، إلى أن يُسمَح له بالدخول. أحياناً يُسرِّع الجنود الإسرائيليُّون عمليَّة الدخول، وأحياناً، كما يقول حكيم، يبدون وكأنَّهم يتعمَّدون إبطاء الأمر ما بوسعهم. ولو وَصَلَ إلى موقع البناء بعد الساعة السابعة صباحاً، سيتعرَّض للطَّرْد. ولا بُدَّ من أن يواصل القدوم إلى عمله للحفاظ على فرصة العمل تلك حتَّى لو كان مريضاً.

"ولكنَّهم لا يدفعون لي أحياناً إلَّا نصف الأجر اليوميَّ (75 شيكل) بدلاً من أجر يوم كامل (150 شيكل) لو اكتشفوا أنَّني مريض،" يقول.

"أعرف أنَّني لا أتقاضى الحَدَّ الأدنى من الأجر. أدرك أنَّ العمل الذي أُنجزه يستحقُّ أكثر من الأجر الذي أتقاضاه. هناك [عُمَّال] إسرائيليُّون يعملون معي، في العمل ذاته ظاهريّاً ولكنَّهم يعلمون أقلّ، يعملون بكدٍّ أقلّ، ويتقاضون أجراً أكثر منِّي، ما يقارب 250 شيكل يوميّاً." في المناسبات النادرة التي يعمل فيها المواطنون الإسرائيليُّون في المِهَن اليدويَّة، كما هي حال العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات (انظر الفصل 6 في ما يخصُّ تقسيم سوق العمل الإسرائيليَّة والعمل في المِهَن اليدويَّة) يُمنَحون فُرَص العمل وحقوقهم في الأجور بلا أدنى مشكلة، وَفْقاً لبنود القانون، على عكس نظرائهم الفلسطينيِّيْن. فالعُمَّال الإسرائيليُّون في المستوطنات يتقاضون ضعف ما يتقاضاه العُمَّال الفلسطينيُّون في المستوطنات نفسها (Bank of Israel، 2014). وفي أغلب الحالات، حين تُشغِّل المصانع

أو الورش عُمَّالاً إسرائيليِّيْن وفلسطينيِّيْن معاً، يحتلُّ العُمَّال الإسرائيليُّون الوظائف غير اليدويَّة في الحالات كلِّها تقريباً، كالأعمال الإداريَّة مثلاً (Kav LaOved، 2013).

وبخلاف فُرَص العمل الأخرى في المستوطنات، مثل العمل في سوپرماركت، غالباً ما تكون فُرَص العمل في البناء خاضعةً لمَدٍّ وجَزْر بحسب قرارات الحكومة الإسرائيليَّة المتعلِّقة بتوسيع المستوطنات. ولا تغيب حقيقة هذا الواقع عن عُمَّال البناء الذين يمشون على حبل اقتصاديٍّ رفيع، كي يواصلوا حيواتهم. فهم يدركون أنَّ إعلان الحكومة إنشاء وحدات سَكَنِيَّة جديدة في إحدى المستوطنات يعني احتمال انفتاح فُرجة أمامهم للحصول على فرصة عمل في المستقبل القريب، والحصول بالتالي على جريان دَخْلٍ، يمكن لهم من خلاله الاعتناء بمعيشة عائلاتهم. ولكنَّهم يدركون أيضاً أنَّ مثل هذا الإعلان يعني توسُّعاً فعليّاً للمستوطنات، أي إنَّه يعني – من جهة - أرجحيَّة اقتطاع مزيد من أراضي الفلسطينيِّيْن وتدمير موارد رزقهم، ومن الجهة الأخرى فهو غير قانونيٍّ، وينتهك القانون الدُّوليَّ، ومَدعاة للاحتجاج من جانب حكومة السلطة الفلسطينيَّة، والمجتمع الفلسطينيِّ، وحركة المقاطعة الأوسع BDS، كما يعني زيادة السيطرة الإسرائيليَّة عسكريّاً، وسياسيّاً أيضاً، في ما يخصُّ أيَّ اتِّفاقيَّة سلام، قد تحدث في المستقبل بشأن تبادل الأراضي. يتنهَّد عُمَّال البناء بارتياح حين يحصلون على عمل، ولكنَّهم يعرفون أنَّ شعبهم وبلدهم سيتأثَّران سَلْباً من هذا العمل.

يقول حكيم إنَّه يشعر بالذَّنْب بشأن العمل الذي يؤدِّيه، إذ يعدُّه – برأيه – أسوأ أنواع الوظائف في المستوطنات في ما يخصُّ إنهاء الاحتلال، وإحقاق حقِّ الفلسطينيِّيْن في تقرير مصيرهم، «ولكنَّ جميع أنواع العمل في المستوطنات هي على الشاكلة ذاتها،» يقول بغير اقتناع، وكأنَّه يحاول التخفيف عن نفسه حيال دوره الخاصِّ كعامل بناء في المستوطنات.

«أعرف أنَّ الناس في الخارج لا يرون الصورة الكاملة، فهم قد يظنُّون أنَّ المستوطنات نافعة لنا، بما أنَّها تقدِّم لنا عملاً، ولكنْ، في حقيقة الأمر ما من خيار أمامنا سوى العمل هناك. أن نبنيها. إنَّنا [عُمَّال المستوطنات] نشعر بأنَّنا منبوذون.»

يشكِّل عُمَّال البناء، مثل حكيم، نحو نصف عدد الفلسطينيِّيْن العاملين في سوق العمل الإسرائيليَّة، ومع هذا، فإنَّ مستوى الأمان المتاح لهم في عملهم منخفض، إذ قد يُطرَدون أو يوظَّفون خلال ثانية، علاوةً على الظروف الخطيرة التي تحفُّ مواقع عملهم. فالحوادث متكرِّرة، وتزداد سنةً إثر أخرى في قطاع البناء (Kav LaOved، 2016). ففي ظلِّ التطبيق الضئيل لمعايير الأمان من جانب الحكومة، في حال طُبِّقت أساساً، إضافة إلى تجاهُل حقوق العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، ليس لدى أصحاب العمل أدنى محرِّض لتحسين بيئات العمل الخطيرة، بل المميتة أحياناً السائدة الآن.[1] فالوقوع من مكان مرتفع في أثناء العمل في البناء – غالباً من دون توفُّر أدوات الأمان، أو التدريب، أو الإشراف – هو سبب الإصابات الأكبر (Ibid المصدر نفسه). ومع أنَّ قانون العمل الإسرائيليّ (الذي يشمل المستوطنات) يشترط وجوب توثيق وقوع أيِّ حادث، وإرسال العامل إلى مستشفى إسرائيليٍّ مباشرةً، ودَفْع تعويضات، إلَّا أنَّ هذا نادراً ما يحدث. ففي أغلب الحالات يُرسَل العُمَّال المصابون إلى المستشفيات الفلسطينيَّة التي تعاني من نَقْص في التمويل والتجهيزات في الضِّفَّة الغربيَّة، بدلاً من المستشفيات التَّخصُّصيَّة في إسرائيل، ما يُتيح لأصحاب العمل التَّملُّص من المسؤوليَّة الماليَّة التي ينصُّ عليها القانون. ويتوجَّب على العائلات الفلسطينيَّة المُعْوِزَة التَّكفُّل بفاتورة المستشفى في مرحلتَي الاستشفاء وما بعدها، والتي غالباً ما تكون فترة طويلة بما أنَّ العُمَّال يتعافون من إصابات جسيمة. يُفترَض أن تكون طبابة جميع العُمَّال مؤمَّنةً بحسب القانون،

---

1) انظر على سبيل المثال: Kav La Oved 2012؛ Human Rights Watch 2016.

حيثُ يكون ربُّ عملهم مسؤولاً عن دَفْع أقساط التأمين الصِّحِّيِّ الخاصَّة بموظَّفيه. وفي واقع الحال، في ظلِّ وجود الوثائق المزيَّفة، أو عدم وجود توثيق أو تسجيل لحياة العُمَّال،[1] تكون عمليَّة الحصول على تلك أموال التعويض تلك عسيرةً للغاية. بل ويعمد أصحاب العمل إلى التَّملُّص من طلب الإسعاف بالهاتف، بحيثُ ينتفي وجود أيِّ دليل على حدوث أيَّة إصابة في أماكن عملهم – حتَّى حين يتعرَّض العُمَّال لإصابات خطيرة.[2] أحمد،[3] وهو عامل بناء كان يعمل في موقع بناء في ميشور أدوميم المنطقة الصِّناعيَّة [التابعة لمستوطنة معاليه أدوميم]، سَقَطَ من ارتفاع ستَّة أمتار بعد أن انهار سقف، كان يقف عليه. فَكُسِرَ ظَهْره.

«وَضَعَني ربُّ عملي في سيَّارته، وانطلق بي من مكان الحادثة إلى مدخل المستوطنة،» يقول أحمد واصفاً الحادثة. «اكتفى بتَركي هناك، وقال لي: ´اذهبْ لتتعالجَ في منطقتكَ [يعني مناطق السلطة الفلسطينيَّة].` حاولتُ التَّحرُّك، ولكنَّني عجزتُ تماماً، وتمكَّنتُ أخيراً من مهاتفة أخي الذي جاء إلى مدخل المستوطنة، وأخذني إلى المستشفى.»

ليست هذه الحالات استثنائيَّة في قطاع البناء، وغالباً ما تنتهي بعدم حصول العامل على أيِّ تعويض أو حتَّى على أدنى حقوقه المُستحَقَّة. وفي الواقع، فإنَّ الاحتمالات تصبُّ في مصلحة صاحب العمل بقَدْرٍ كبير في حال نشوب نزاع بشأن أيِّ حادث عمل. ويتوجَّب على صاحب العمل أن يوقِّع على وثائق بشأن تأكيد وقوع الحادث، ولكنْ – وهذا لا يدعو إلى الاستغراب – يرفض كثيرون توقيع تلك الوثائق.[4] فمن أجل الوصول إلى

---

1) العبارة في الأصل: Workers rife؛ ولعلَّ أقرب ترجمة لها (على وَضْعها الحاليِّ) هي: وفرة العُمَّال. ولكنَّ هذا خطأ طباعيٌّ، استُبدلَت به بكلمة life (حياة)، كلمة rife (وفرة).

2) مقابلة جماعيَّة مع عُمَّال فلسطينيِّين مصابين يعملون في المستوطنات، أريحا، 6 شباط/فبراير2016.

3) مقابلة مع أحمد، عامل بناء، 6 شباط/فبراير 2016.

4) مقابلة مع عبد [الحليم] داري، وهو موظَّف ميدانيٌّ من جمعيَّة «عنوان العامل»، مختصٌّ

هذه المرحلة، يُفترَض في المقام الأوَّل أن يكون العُمَّال عارفين بحقوقهم، وأن يتحصَّلوا على الوثائق اللَّازمة، وأن يعرفوا ما يمكن أن تساعدهم به. إنَّه وَضْع بائس بين العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، حيثُ غالباً ما لا تتوافر ترجمة للوثائق من العبريَّة إلى العربيَّة، وحيث لا توجد نِقابة تُنظِّم أمورهم (انظر الفصل 5)، وحيث تسود ثقافة، لا يبذل فيها أصحاب العمل أدنى مجهود على الإطلاق في توعية العُمَّال بحقوقهم في المقام الأوَّل. إذ لا يعرف عُمَّال كثيرون بأنَّ هناك بنوداً قانونيَّة بشأن حقوقهم في حَدٍّ أدنى من الأجور، دَعْ عنكَ الحقوق والمكاسب الأخرى التي هي من حقِّهم وَفْقاً للقانون.

ليست الحياة سهلة بالنسبة إلى عُمَّال البناء مثل أحمد وحكيم. فالعمل خطير، وغالباً ما تكون فُرَص العمل موقَّتةً، وتعتمد بقوَّة على قرارات الحكومة بشأن الإعلان عن بناء الوحدات الاستيطانيَّة الجديدة، علاوةً على كونه عملاً، يتسبَّب بشعورٍ عالٍ من العار بين أوساط المجتمع الفلسطينيِّ وتطلُّعات الشعب في حقِّ تقرير المصير. وكما هو الأمر مع حكيم، كثيرون غير راغبين في التَّحدُّث بصراحة عن عملهم، بل يحاول بعضهم إبقاء الأمر سرّاً عن عائلاتهم وأصدقائهم. وحتَّى منظَّمات حقوق العُمَّال تعاني أحياناً قبل الوصول إلى هؤلاء العُمَّال، بالمقارنة مع عُمَّال آخرين في المستوطنات ممَّنْ يكونون عادةً أكثر انفتاحاً في أن يتقرَّبوا من تلك المنظَّمات أو أن تقترب منهم.

«العار،» تقول تغريد شبيطة، وهي موظَّفة ميدانيَّة فلسطينيَّة، تعمل مع منظَّمة «عنوان العامل»؛ وهي مؤسَّسة إسرائيليَّة، تدافع عن حقوق العُمَّال، تقول [تغريد] مفسِّرةً سبب وجود صعوباتٍ في جَذْب عُمَّال البناء، وتشجيعهم على المصارحة، وتوثيق ظروف عملهم، والاستغلال، والأجر البائس. «العامل مضطرٌّ إلى العمل في أرضه المنهوبة، والبناء عليها، حيثُ يعملون ضمن شروط استغلاليَّة، بل ويُعامَلون أحياناً على نحو

بالعُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات الإسرائيليَّة، 6 شباط/فبراير 2016.

مُهين، ومع ذلك لا بُدَّ له من الامتثال وضَبْط أعصابه، وأن يبقى ساكتاً عن الانتهاكات حينما يُومِئ أصحاب العمل بعدم وجود بديل [للأجر الحاليِّ، وظروف العمل]. لا يملك معظم العُمَّال مصدراً آخر للدَّخْل.»

عُمَّال البناء في المستوطنات موضوع حسَّاس، لدى الجميع آراء حياله. اركب أيَّ سرڤيس (سيَّارات أجرة عامَّة فلسطينيَّة بثمانية مقاعد) في أنحاء الضِّفَّة الغربيَّة، واسأل الرُّكَّاب واحداً واحداً عن أفكارهم بشأن هؤلاء العُمَّال، وستتراوح الآراء بين التعاطف وتفهُّم الوَضْع، مع أنَّه رأي الأقلِّيَّة، وبين الرأي المهيمن في الغالب القائل إنَّ هذا العمل بمثابة خيانة. ربَّما كان العمل في المستوطنات مُحتقَراً عموماً، ولكنْ، قد يتفهَّمه بعضهم، بكونه ضرورةً تحتاج إليها العائلات للعيش في ظلِّ انتفاء أيِّ خيارات لفُرص العمل. ولكنْ، يبدو أنَّ العمل في بناء المستوطنات - على الأخصِّ – هو الاستثناء لتلك القاعدة، ولا يمكنِ غفرانه في الغالب الأعمِّ.[1]

«مثلهم مثل أيِّ جنديٍّ إسرائيليٍّ،» قال رجل وبَصَقَ حين سُئِل عن رأيه بشأن عُمَّال البناء.[2] «إنْ جاء أحد هؤلاء العُمَّال في المستوطَنات إليَّ، وبدأ التَّحدُّث عن الحكومة [السلطة الفلسطينيَّة] أو الرئيس، طارحاً رأيه، أقول له – أنتَ مثلكَ مثل الإسرائيليِّيْن، أنتَ مثل جاسوس بالنسبة إلينا، لا يحقُّ لكَ أن تقول شيئاً.»

في مكان تُؤثِّر المستوطنات والاحتلال على الحياة اليوميَّة فيه، يكون للجميع رأيٌ في العمل في المستوطنات. فللمستوطنات، أوَّلاً وآخراً، تأثيرٌ

---

1) يُعبَّر عن هذا الرأي على ألسنة المسؤولين في السلطة الفلسطينيَّة، الذين، بالرغم من إدراكهم عَجْز السلطة الفلسطينيَّة عن توفير أعمال بديلة، ووجود بعض التعاطف العامِّ حيال مأساة العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، يرون أنَّ العمل في بناء المستوطنات غير قابل للتبرير عموماً. فعلى سبيل المثال، أقرَّ رئيس بلدية قباطية، علي زكارنة، في مقابلة مع المؤلِّف عام 2013، بأنَّه لا يمانع بشأن عمل الفلسطينيِّيْن كعُمَّال زراعيِّيْن في المستوطنات، ولكنَّ «العمل في البناء ذميم حقّاً.»

2) مقابلة مع حمزة، صاحب كراج، 23 كانون الثاني/يناير 2016.

وخِيْمٌ متواصلٌ على حيوات الفلسطينيِّيْن، و- على مستوى وطنيٌّ أكبر - على تطلُّعاتهم في تحقيق دولتهم. «نشعر بالغضب لأنَّهم يفعلون هذا،» يقول حسين الفقهاء،[1] أمين سرِّ الاتِّحاد العامِّ لنِقابات عُمَّال فلسطين، حين يُسأل عن دَوْر عُمَّال البناء الفلسطينيِّيْن [في المستوطنات]. «إنّهم يدمِّرون أرضنا حين يبنون المستوطنات عليها، مع أنَّنا نعارض وجود المستوطنات، ونناضل ضدَّ وجودها أيضاً. ولكنْ، هذا هو الوَضْع، الوَضْع نادر هنا. هناك 350.000 عاطل عن العمل، وعائلات بحاجة إلى قُوت يومها، ولا نملك إرغامهم على التَّوقُّف عن عملهم، فهم مُجبَرون، بسبب حاجتهم.»

أمَّا بالنسبة إلى عُمَّال البناء، فالإحساس بعدم وجود خيار متاح يبدو أشدَّ وطأةً ممَّا عليه الحال مع باقي العُمَّال في المستوطنات. «لماذا سأبني بلادهم وأُدمِّر بلادي، إنْ كان هناك خيار آخر؟» هو السؤال المطروح دوماً، ومن الصعب أن تخالفَهم الرأي. يحسُّ العُمَّال بأنَّهم متواطئون في استمرار وجود، وفعليّاً توسُّع، المستوطنات على حساب حيواتهم، وحيوات عائلاتهم، وحيوات الفلسطينيِّيْن بشكل عامٍّ. والعمل خطير أيضاً، كما أنَّ الأجر ليس أكثر أو أقل من أجر أيِّ عامل آخر في المستوطنات (100 إلى 150 شيكل يوميّاً) باستثناء العُمَّال في الزراعة الذين يتقاضون أدنى الأجور بلا منازع (60 إلى 80 شيكل يوميّاً)، كما أنَّه لا يجلب لهم أدنى احترام في المجتمع الفلسطينيِّ، بل ولعلَّهم يحتلُّون المكانة الأدنى بين عُمَّال المستوطنات كلّهم، وهم جماعة تحتلُّ مكانةً متدنِّيةً أساساً على نحو خاصٍّ في المجتمع الفلسطينيِّ على أيَّة حال.

«ولكنَّهم [أي الإسرائيليُّون] يُقيِّدوننا، يتحكَّمون بالطُّرُق التي نمشي فيها، وبما يمكن لنا أن نفعله،» يقول خالد، وهو عامل بناء عاطل عن العمل حاليّاً،

---

1) مقابلة مع حسين الفقهاء، أمين سرِّ الاتِّحاد العامِّ لنِقابات عُمَّال فلسطين، 6 كانون الثاني/يناير 2016.

وينتظر حصوله على فرصة عمل في قطاع البناء، موضِحاً الصعوبات التي يكابدها في التَّنقُّل في أنحاء الضِّفَّة الغربيَّة، على أمل الحصول على عمل بعيداً من المستوطنات. حينما تتوسَّع المستوطنات، يحصل على عمل، أمَّا حينما تتباطأ عمليَّة التَّوسُّع، فغالباً ما يكون بلا عمل. الوَضْع المالي سيِّئ دوماً، لذا يعمد إلى توفير ما بوسعه من أجل فترات التَّوقُّف عن العمل. أمَّا الزواج وتكوين عائلة، فخارج حساباته كُلِّيّاً. إذ بالكاد يمكن له تأمين معيشته وحده. فالتَّنقُّل في الأرجاء لإيجاد عمل ليس مجرَّد نفقات إضافيَّة تُلقَى على كاهله وحسب، بل ربمَّا لا يكون هذا التَّنقُّل مُتاحاً أصلاً. فشبكة الطُّرُق في الضِّفَّة الغربيَّة صُمِّمت، بحيثُ تتقطَّع أوصال المُدُن والبلدات وتتفرَّق بسهولة وسرعة بفعل نقاط تفتيش عسكريَّة إسرائيليَّة موقَّتة، يمكن أن تقطع تلك الطُّرُق بين المراكز الرئيسة، أو تُطيل أوقات السَّفَر إلى درجة غير معقولة حينما تخضع السَّيَّارات ورُكَّابها إلى إجراءات فَحْص وتفتيش طويلة.[1] وفي حال تصاعد القتال، لن يكون هذا الأمر متكرِّراً وحسب، بل تصبح الاشتباكات وحالات القَتْل بين الفلسطينيِّيْن المسافرين أمراً متواصلاً. وعلى نحوٍ يمكن فَهْمه، يفضِّل بعض الفلسطينيِّيْن عدم المخاطرة، والحَدّ من تحرُّكاتهم.

والأمور كلُّها غير مؤاتية بالنسبة إلى العمل في مدينة تبعد عشرات الأميال، على الأخصِّ في أرض محتلَّة، حيثُ يمكن لمشوار السَّفَر بين رام الله وبيت لحم، في يوم عاديٍّ، لا يُعكِّره شيء، في طريق لا تزيد المسافة المباشرة فيه عن 14 ميلاً، أن يستغرق ساعَتَيْن. أمَّا في الأيَّام السَّيِّئة، حيثُ ينصب الجنود نقاط تفتيش جديدة، ويبدؤون بتفتيش السَّيَّارات، يمكن لهذا الوقت أن يتضاعف مرَّتَيْن أو ثلاثاً. «لو أردتَ التَّوجُّه إلى إحدى المُدُن، لن يسمحوا لنا إلَّا بالعبور إلَّا من طريق واحدة، ولن يكون أمامكَ خيار آخر،» يقول خالد.

---

1) انظر دراسة وايزمن (Weizmann، 2007) الممتازة عن هندسة الاحتلال، وعن الكيفيَّة التي عملت إسرائيل فيها على تقسيم الضِّفَّة الغربيَّة، وتشكيل بنيتها التَّحتيَّة، بحيثُ تضمن السيطرة التَّامَّة عليها.

«ليس لديكَ خيارات متاحة. فحتَّى لو أردتَ أَخْذ طريق معيَّنة، سيتوجَّب عليكَ التفكير، هل بإمكاني المَشْي فيها؟ هل ينبغي لي أن أذهب منها؟ لا بُدَّ من أن تفكِّر مَلِيّاً في هذه الأسئلة، لأنَّ الأمر قد يكون خطيراً عليكَ. ولكنَّهم يُقيِّدون حركتكَ حتَّى في العمل في المستوطنات، يتحكَّمون بهذا أيضاً. حين يحتاجون إليكَ، يسمحون لكَ بالذهاب، وحين لا يريدون سيطردونكَ. قال لي أحد الجنود مرَّةً: ʻلو أردْنا مَنْع العرب من العمل، فهذا بإمكاننا، ولكنَّنا نريد منكم الآن أن تدخلوا وتعملوا.ʼ يسمحون لكَ بالعمل حين يريدون، ويتحكَّمون بتحديد العُمَّال، ووقت العمل، وعدد العُمَّال.»

يقول خالد إنَّه يخاف من العمل، بالرغم من حاجته إليه، ولا يعود هذا إلى طبيعة العمل الخطرة، بل إلى تزايد الأسلحة والسلطة التي يمكن للجنود والمستوطنين أن يوجِّهوها ضدَّ العُمَّال الفلسطينيِّيْن.

«حينماَ أصل إلى نقطة التفتيش قبل دخول المستوطنة للعمل، يعاملنا الإسرائيليُّون هناك كما لو كنَّا حيوانات. يرغموننا على الوقوف لساعات في انتظار السماح لنا بالدخول. يصوِّب الجنود أسلحتهم نحونا، كما لو كنَّا مجرمين. ويفعل المستوطنون هذا أيضاً حينما نكون في العمل. هم يكرهون الشعب الفلسطينيَّ، ولكنَّهم يريدون منَّا أن نعمل هناك، بحيثُ نبني بيوتهم لقاء أجر بَخْس، ولكنْ، حالما ننتهي من العمل، نُطرَد مباشرةً.»

«أكره هذا العمل،» يقول بنبرة غضب في صوته. «وأعرف أنَّ هناك أناساً يرونني خائناً، لأنَّني أعمل هناك – وأتفهَّم هذا، بل وأتَّفق معهم أيضاً، ولكنْ، ليس لديَّ خيار آخر، أنا مُرغَم على هذا العمل.»

5
مُعذَّبو الأرض المقدَّسة

قوَّة عمل يمكن الاستغناء عنها

يتذكَّر محمَّد الهدوء والظلام في تلك الليلة بصفاءٍ مرعب. جميعهم في عشرينيَّاتهم، محمَّد وإخوته عاشوا في بيت أهلهم في قرية سعير طوال حيواتهم. أمَّا المال، فكان متعسِّراً على الدوام، منذُ أقصى ما بوسعه أن يتذكَّر. كما كان العمل صعب المنال دوماً، حتَّى بالنسبة إلى محمَّد المتعلِّم وصاحب العَزْم – أو حمُّودة كما يناديه أصدقاؤه وعائلته. كانت الساعة الثالثة فجراً، وظنَّ أنَّه المستيقظ الوحيد في قريته الواقعة في تلال الخليل جنوبي الضِّفَّة الغربيَّة. كان يُفترَض أن يكون حمُّودة نائماً، ولكنَّ أفكاره لا تزال محتدمةً في ذهنه. ينبغي عليه الاستيقاظ بعد ساعَتَيْن من أجل التَّنقُّل بين الجنود الإسرائيليِّيْن وعبر نقاط التفتيش حتَّى يصل إلى مكان عمله في مستوطنة إسرائيليَّة قريبة، ولكنَّ سرير أخيه الخالي، الذي قُتل بالرصاص نهار البارحة بعد حادث طَعْن مزعوم ضدَّ جنود الاحتلال الإسرائيليّ، كان يلازِم تفكيره.[1]

لم يبقَ حمُّودة وحيداً لوقت طويل. فحالما تجاوز الوقت الساعة الثالثة فجراً، اقتحم دزِّينة من الجنود الإسرائيليِّيْن المُسلَّحين بيته. طُوِّقت أُمُّه،

---

1) باتت سعير، وهي قرية مدقعة الفقر، عانت بشدَّة من سياسات الحصار الإسرائيليَّة في الضِّفَّة الغربيَّة، مركزاً لعمليَّات الطَّعْن (بعضها مؤكَّد، وبعضها الآخر مزعوم) ضدَّ الجنود الإسرائيليِّيْن على يد سُكَّان القرية خلال تصاعد العنف في إسرائيل وفلسطين بين عامَي 2015 و2016، والتي اصطُلح على تسميتها بـ «انتفاضة السِّكِّين»، بسبب عدد الحوادث التي تضمَّنت هجوماً بالسَّكَاكين على أيدي فلسطينيِّيْن. انظر (Vickery، 2016b).

وأبوه، وأخوه الصغير. اندفع نصف الجنود لتفتيش البيت، حيثُ قلبوا الخزن، وقلَّبوا في الأدراج، حيثُ بدا من الواضح أنَّهم يبحثون عن شيء ما. أمَّا الجنود الباقون، فوقفوا مصوِّبين أسلحتهم إلى العائلة الخائفة.

«قلبوا محتويات المكان بأكمله، ومن ثمَّ سألني أحدهم أخيراً ما إذا كان لديَّ تصريح عمل من المستوطنة التي أعمل فيها. وأمرني أن أُحضره. وحينما أعطيتُهُ إيَّاه مزَّقه إلى نصفَيْن، وحرقه بولَّاعة، ونظر إليَّ، وقال- `والآن لم يعد لديكَ عمل.`»[1] وبعد أن مُزِّق تصريح عمله، غادر الجنود، وغادر معهم مصدر دَخْل حمُّودة.

ها قد بات حمُّودة ضحيَّة من ضحايا سياسة إسرائيل المتمثِّلة في الإلغاء الفوريِّ لتصاريح عمل أقارب الفلسطينيِّيْن الذين يُقتَلون في النزاع الإسرائيليِّ/الفلسطينيِّ المتواصل. والسبب وَفْقاً للدولة الإسرائيليَّة هو أنَّ أفراد العائلة المباشرين لأيِّ فلسطينيٍّ يُقتَل سيشكِّلون تهديداً لإسرائيل، بسبب إمكانيَّة قيامهم بعمليَّات انتقاميَّة (Machsom Watch، 2007: 30-31). ومع أنَّ التمزيق الفعليَّ لتصريح العمل على هذا النحو كان مجرَّد تسليةٍ للجنديِّ، إلَّا أنَّ الجيش الإسرائيليَّ عمد مباشرةً إلى وَضْع اسم حمُّودة في اللَّائحة السوداء، وحذفه من منظومة الكمبيوتر المتطوِّرة التي تشرف على جميع تصاريح عمل الفلسطينيِّيْن، وتوزِّعها على نقاط التفتيش.

أمَّا حمُّودة، الذي لا يزال يعاني من موت أخيه منذُ أيَّام قليلة وحسب، فيقول إنَّ كلَّ ما يريد فعله هو عيش حياة هادئة وإعانة والدَيْه في مصاريف العائلة – ومع وفاة أخيه، بات الأمر مُلِحّاً أكثر من ذي قبل. ومع خسارة دَخْل [أخيه]، وتلاشي دخل حمُّودة بعد إلغاء تصريح العمل، لم تكن الحياة لتبدوَ أشدَّ قسوةً وصعوبةً. إذ حُرِمَ من أخيه، ومورد رزقه، وأيَّ مستقبل على الإطلاق، على حَدٍّ تعبيره.

---

1) مقابلة مع محمَّد، عامل بناء، 12 كانون الثاني/يناير 2016.

«إنّنا قوَّة عمل يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى إسرائيل، بالنسبة إلى شركاتها. فهناك عدد كبير من المحتاجين إلى فُرَص عمل،» يقول. «لم أكن راغباً بالعمل في المستوطنات، على الأخصِّ هذا النوع من العمل [عامل بناء]، ولكنْ، ما من عمل متوفِّر، لم أرَ أمامي أيَّ خيار. لديَّ عائلة. ولا بُدَّ من أن نعمل. أتعرف أنَّ بعض الفلسطينيِّيْن بنوا سجوناً لإسرائيل، وهي السجون ذاتها التي سيُسجَنون فيها حين يأتي الجيش ويداهم بيوتهم ليلاً؟ هذا ما وَصَلَ إليه وضعنا. هذا جزء من الاحتلال، هم يستغلُّوننا، بكلِّ شكل من الأشكال.»

أمان العمل، أو بالأحرى الافتقار إليه، موضوع متكرِّر لدى العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات الذين قد يتعرَّضون للطَّرْد على أيدي أرباب عملهم في أيَّة لحظة، أو حتَّى – كما هي الحال مع حمُّودة – أن تُلغَى تصاريح عملهم من جانب الحكومة، بالرغم من عدم اقترافهم أدنى ذَنْب. فأصحاب العمل، والسماسرة، والحكومة الإسرائيليَّة، كلُّهم يعرفون إمكانيَّة الاستغناء عن العُمَّال – إذ ليس من الصعب إيجاد بديل، فالبدلاء واقفون حَرْفِيّاً في طوابير على مداخل المستوطنات منذُ الفجر.

وفي ظلِّ وجود معدَّل بَطَالَة يصل إلى نسبة 15 – 20 في المئة، ومعدَّل بَطَالَة ضمن شريحة الشباب قد تصل إلى 30 في المئة، باتت فرصة العمل وتقاضي أجر أمراً أشبه بترَف، بخاصَّة بالنسبة إلى جماعة سُكَّانيَّة، ثُلثاها من شريحة عُمُريَّة أقلّ من ثلاثين عاماً (ILO، 2015). ستعاني أشدَّ المعاناة قبل أن تجد عاملاً فلسطينيّاً سعيداً أو راغباً بالعمل في المستوطنات. «هذا ليس خياراً،» أو «أنا مُجبَر على العمل هناك،» هي الكلمات التي تتردَّد هنا وهناك في أنحاء الضِّفَّة الغربيَّة على ألسنة عُمَّال في المستوطنات يقولون بإصرار إنَّهم لو تمكَّنوا من إيجاد أيِّ عمل من أيِّ نوع في مناطق السلطة الفلسطينيَّة فسيسارعون إلى خَلْع أحذية العمل، ومغادرة المستوطنات في لمح البصر (Sbeih، 2011).

يدرك أصحاب العمل في المستوطنات تمام الإدراك مشكلات فُرَص العمل والوَضْع الاقتصاديَّ الذي يواجهه الشعب الفلسطينيُّ الواقع تحت الاحتلال، ما يسمح لهم [أصحاب العمل] باستغلال العُمَّال بسهولة بالغة، بل والأدهى من هذا، أن يكون لديهم مخزون من العُمَّال المنتظرين المتأهِّبين دوماً للعمل، برغم هذه الاستغلال. وبالتالي، نشأ واقعٌ، يمكن للعُمَّال فيه أن يُطرَدوا من دون أن تنتاب أصحاب العمل بادرة قلق بشأن آثار ذلك الطَّرْد على الإنتاج، وذلك بسبب وجود عاملٍ جديد، يمكن تشغيله بسرعة وسهولة. وبالنتيجة، وبسبب هذه السهولةَ التي يمكن إنجاز الأمر فيها، وفي ظلِّ وجود عدد كبير من العُمَّال المتوفِّرين، مع امتلاكهم خبرة أم لا، سيكون بإمكان أصحاب العمل طَرْد العُمَّال لمجرَّد هفوات بسيطة، وهذا ما يقومون به فعلاً. فالتَّأخُّر ولو لمرَّة واحدة، حتَّى لو لم يكن بسبب خطأ من العامل (كأن يتأخَّر بسبب طول إجراءات التفتيش مثلاً)، أو طلب زيادة أجر، أو معارضة صاحب العمل، أو امتلاك فرد عائلة قُتل على يد جنود إسرائيليِّيْن، أو محاولة تنظيم زملائه وتشكيل نِقابة، كلُّ هذه الأمور قد تُفضي إلى طَرْده من العمل. أو قد يحدث هذا بكلِّ بساطة وَفْقاً للعرض والطَّلَب، حيثُ يتمُّ التشغيل والطَّرْد بناءً على حاجات الإنتاج، وكلُّ هذا من دون قلق بشأن دَفْع تعويضات، بما أنَّ الحكومة الإسرائيليَّة تُواصِل غضَّ الطرف وتَعَمُّد التَّملُّص من تطبيق القانون، وهذا ما أشار إليه مراقب الدولة [الإسرائيليّ] في تقارير عديدة (انظر على سبيل المثال: State Comptroller، 2011؛ 2013). وعلى حَدِّ قول أحد عُمَّال البناء،[1] «قد يطردونكَ لمجرَّد أنَّهم قرَّروا أنَّهم لا يُحبُّونكَ، أنَّهم لا يُحبُّون وجهكَ.»

قوَّة عمل رخيصة وإعانة حكوميَّة

يبدو العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، من حيثُ كونهم غير

---

1) مقابلة مع محمود، عامل بناء، 26 كانون الثاني/يناير 2016.

مواطنين في الدولة الإسرائيليَّة، وأفراداً واقعين تحت الاحتلال في الضِّفَّة الغربيَّة، استثناءات – في عيون أصحاب العمل ودولة إسرائيل – من أبسط حقوق العمل التي وُضعت من أجل حمايتهم. ولا يعود هذا إلى أدنى خطأ منهم، بل إلى سياسة التجاهل المتعمَّد لتطبيق القانون، وإلى تغاضي الحكومة، وإلى انتفاع أرباب الأعمال الفاضح في المستوطنات. ونعني بهذا أنَّ أصحاب العمل يغضُّون الطرف عن واجبهم تجاه العُمَّال الفلسطينيِّيْن، ويرفضون تأدية حقوقهم لهم، وهذه قاعدة سائدة، وليست محض استثناء.[1] إذ لا تكتفي الدولة بغضِّ الطرف والتجاهل، ما يشجِّع هذا السلوك، بل إنَّها غائبة بقَدْر كبير في ما يخصُّ الرقابة وتطبيق القانون حينما يتعلَّق الأمر بحماية العُمَّال الفلسطينيِّيْن بالمقارنة مع نظرائهم الإسرائيليِّيْن، بل ولم تُبدِ يوماً رغبةً في تطبيق القانون. وفي الحالات النادرة التي استجاب فيها مفتِّشو الرقابة فعليّاً لشكاوى الاستغلال وانتهاك الحقوق، لم «يُتَّخذ أيُّ إجراء بحقِّ الشركات» (KavLaOved، 2013). ويُترَك العُمَّال الفلسطينيُّون عُرضةً للاستغلال، فيما تُواصِل الدولةُ تجاهَلها لهذا الاستغلال، برغم معرفتها به، ما يعني فعليّاً مَنْح الشركات وأصحاب العمل الأفراد إعانةً حكوميَّة لمشاريع العمل في المستوطنات على نحوٍ من الأنحاء. وتتمثَّل تلك الإعانة في اليد العاملة الرخيصة.

ومع عدم وجود تطبيق للقانون، تغادر الغالبيَّة العظمى من الفلسطينيِّيْن العاملين في المستوطنات مع نهاية النهار بأجر لا يقترب من الحَدِّ الأدنى للأجر اليوميِّ بحسب القانون، مع وجود استثناء واضح، ألَا وهم السماسرة الذين يأخذون إلى بيوتهم أجوراً أكبر من أجور العُمَّال الذين يشغِّلونهم، وغالباً ما يأخذون حصَّة من أجور العُمَّال، بهدف زيادة أجورهم هم أو حتَّى

---

1) علاوة على تجاهُلها ورَفْضها تطبيق قانون العمل المحليِّ، إنَّ أمام الشركات، وَفْقاً لقوانين الأمم المتَّحدة الناظمة للعمل وحقوق الإنسان، مسؤوليَّة يجب أن تتحمَّلها، وأن تحترم قوانين العمل المحليِّ إضافة إلى إعلان منظَّمة العدل الدُّوليَّة، بشأن المبادئ والحقوق الأساسيَّة في العمل. وكذلك يندرج التمييز على أساس الإِثْنِيَّة أو القوميَّة ضمن هذا الأمر.

تجميعها، تبعاً لنوع الاتِّفاق الذي عقدوه مع صاحب العمل. أمَّا بالنسبة إلى العُمَّال، فيمكن أن لا تزيد الأجور عن 60 شيكل لقاء عمل يوم طويل في مزارع المستوطنات، ويُعدُّ مبلغ 150 شيكل واحداً من أعلى الأجور المتاحة عموماً – ومع ذلك فهو أقلّ بـ 65 شيكل عن الحَدِّ الأدنى القانونيِّ للأجور كأجر يوميٍّ لعامل بدوام كامل. ويبدو أنَّ معظم أجور العاملين تتراوح بين هذَيْن الرَّقْمَيْن، مع ملاحظة تقارير أشارت إلى وجود أجور، لا تزيد عن 5 شيكل في الساعة.[1] وإنَّ دَفْع أجور للعُمَّال الفلسطينيِّينْ أقلّ من الحَدِّ الأدنى القانونيِّ عادةٌ منتشرة في المستوطنات. وينصُّ قرار حكوميٌّ، صَدَرَ عام 1970، بوضوح على وجوب واستحقاقيَّة دَفْع الأجور للعُمَّال الفلسطينيِّيْن الذين يعملون في إسرائيل، «أجور إجماليَّة وصافية تساوي أجور أيِّ عاملٍ آخر في إسرائيل يتمتَّع بالمزايا المِهَنيَّة والشخصيَّة ذاتها.»[2] وبحلول عام 1982، بات هذا القرار يُطبَّق في المستوطنات بموجب أمر عسكريٍّ، ينصُّ على أنَّ أصحاب العمل في المستوطنات مُلزَمُون بدَفْع الحَدِّ الأدنى القانونيِّ للأجور للعُمَّال الذين يشغِّلونهم – بمنْ فيهم فلسطينيُّو الضِّفَّة الغربيَّة، بوصفهم ليسوا مواطنين إسرائيليِّيْن.[3] وفي تاريخ أقرب، عام 2007، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيليَّة (HCJ) قراراً بالإجماع، يقضي بوجوب أن يلتزم جميع أصحاب العمل الإسرائيليِّيْن من أصحاب المشاريع في المستوطنات في الضِّفَّة الغربيَّة بالامتثال للقانون الإسرائيليِّ بشأن عُمَّالهم. وكان القرار يهدف إلى إزالة أيِّ شكٍّ في ما إذا

---

1) مقابلة مع أورون ميري Oron Meiri، وهو محامٍ إسرائيليّ، يمثِّل العُمَّال الفلسطينيِّيْن أمام محكمة العدل العليا الإسرائيليَّة (HCJ)، 7 كانون الثاني/يناير 2016.

2) اللجنة الوزاريَّة للشؤون الأمنيَّة، قرار رقم 1970، B/1.

3) Employment of Workers in Certain Locations (Judea and Samaria) (No. 967. 5742-1982.
[انظر هذا الرابط من أجل النسخة العربيَّة من الأمر العسكريّ بشأن تشغيل عُمَّال في الضِّفَّة الغربيَّة https://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=15415].

كانت المستوطنات مستثناةً بأيِّ شكل من الأشكال من قوانين العمل الموجودة أساساً، من أجل حماية العُمَّال في إسرائيل – مثل استحقاقيَّة الحَدِّ الأدنى من الأجور، وتعويض نهاية الخدمة، وتعويض العُطَل الرَّسْميَّة، وتعويضات الحوادث في أثناء العمل، وما يترتَّب عليها من نفقات علاج. ولكنْ، ومن خلال تجاهُل صارخ عشيَّة صدور قرار المحكمة العليا عام 2007، وخوفاً من أن يَعمَد العُمَّال إلى رَفْع دعاوى أمام المحكمة بشأن الأجور غير القانونيَّة التي يتقاضونها، امتنع معظم أصحاب العمل عن مَنْح إيصالات أجور للعُمَّال، مع العلم أنَّهم كانوا يمنحونهم إيَّاها من قبل (Kav LaOved، 2012: 40). أمَّا في ما يخصُّ أصحاب العمل في مستوطنات غور الأردن، فأكثر من 90 في المئة منهم لا يمنحون عُمَّالهم أيَّةَ إيصالات أجور أو أيَّ وثيقة تُثبت وَضْعهم كعُمَّال في المستوطنات.[1] بل إنَّ بعض أصحاب العمل يشغِّلون عُمَّالاً من دون أن يتقدَّموا أساساً بطلب للحصول على تصريح عمل، بحيثُ يضطرُّ العامل إلى الدخول إلى المستوطنة بشكل غير قانونيٍّ – وبذا لن يكون لدى العامل تصريح عمل، يُثبت حقيقة عمله، ما يعني انتفاء أيَّة إمكانيَّة لرَفْع دعوى ضدَّ صاحب العمل أمام المحكمة في أيِّ نزاع محتمَل بشأن العمل في المستقبل. وعلى حَدِّ تعبير أحد المحامين،[2] «هذا يُتيح لصاحب العمل أن يقول، `لا أعرف هذا الشخص، مَنْ هو؟ لم أرهم من قبلُ على الإطلاق.`» صاحب العمل مَحْمِيٌّ. فبدلاً من الامتثال للقانون، قرَّر أصحاب العمل أن يتكيَّفوا معه وحسب من خلال إخفاء أو التَّوقُّف عن مَنْح أيِّ دليل، يبيِّن ممارساتهم غير القانونيَّة. وقد وَصَفَ أحد المحامين الإسرائيليِّيْن الذين يمثِّلون العُمَّال الفلسطينيِّيْن أمام محكمة العدل الإسرائيليَّة العليا

---

1) مقابلة مع عبد [الحليم] داري، موظَّف ميدانيٌّ في جمعيَّة «عنوان العامل» مختصٌّ بالعُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات الإسرائيليَّة، 6 شباط/فبراير 2016.

2) مقابلة مع هاشم مصاروة، محامٍ فلسطينيٌّ، ينسِّق مع العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، 6 شباط/فبراير 2016.

الوَضْع برُمَّته الذي يحاول فيه أصحاب العمل التَّملُّص من أيِّ دليل بشأن انتهاكاتهم، بالقول إنَّه «سيرك،» حيثُ يعمل أصحاب العمل ما بوسعهم لمَنْع أيَّة معركة قانونيَّة في المستقبل، وذلك من خلال دَفْع أجور العُمَّال نَقْداً، لتجنُّب الوثائق، أو عبر رَفْضهم ترجمة الوثائق المكتوبة بالعبريَّة إلى العربيَّة، بحيثُ يعجز العُمَّال عن قراءة بنود العقد، ولا يعرفون على ماذا يُوقِّعون، أو ما هي حقوقهم.[1] بل قد يرغم أصحاب العمل عُمَّالهم على التوقيع على عقودٍ، تنصُّ على أنَّهم تنازلوا عن حقوقهم تقاضي تعويضات عن الإصابات التي تحدث في أثناء عملهم، أو تعويضات في حال طَرْدهم من العمل.[2] ثمَّة أساس قانونيٌّ صَلْبٌ موجود لحماية جميع العُمَّال العاملين في المستوطنات، بصَرْف النَّظَر عمَّا إذا كانوا إسرائيليِّيْن، أو فلسطينيِّيْن من الضِّفَّة الغربيَّة، أو مواطنين أجانب، ولكنْ، برغم هذا، وفي ظلِّ إدراك الدولة التَّامِّ، ومعرفتها بالاستغلال الذي يعاني منه العُمَّال الفلسطينيُّون في المستوطنات عن طريق تقارير عديدة من منظَّمات غير حكوميَّة، وقضايا في المحاكم، والتقارير السَّنويَّة التي يُصدرها مراقب الدولة، لا نجد إلَّا تطبيقاً ضئيلاً للقانون، أو لا تطبيق على الإطلاق. ويُتيح هذا الوَضْع لأصحاب العمل أن يتملَّصوا بحُرِّيَّة من استغلالهم الاقتصاديِّ لعُمَّالهم، وذلك عبر عدم مَنْحهم إيصالات أجور، أو توقيع عقود خطِّيَّة،[3] على سبيل المثال، أو من خلال تقديم تقارير زائفة عن ساعات وأيَّام العمل، واستخدام نظام تصاريح العمل كوسيلة ابتزاز بهدف تعزيز ممارساتهم غير القانونيَّة ومواصلتها.

---

1) مقابلة مع أورون ميري، محامٍ إسرائيليّ يمثِّل العُمَّال الفلسطينيِّيْن في محكمة العدل العليا الإسرائيليَّة، 7 كانون الثاني/يناير 2016.

2) مقابلة مع محمَّد، عامل زراعيّ، 24 شباط/فبراير 2016. ومقابلة مع زَكَرِيَّا، عامل زراعيّ، 24 شباط/فبراير 2016.

3) بشكل عامٍّ، تُعدُّ العقود الخطيَّة مع العُمَّال الفلسطينيِّيْن في سوق العمل الإسرائيليَّة (إسرائيل والمستوطنات) أمراً نادراً جدّاً (Bank of Israel، 2015).

عُمَّال بلا أب إسرائيليٍّ أو أُمٍّ فلسطينيَّة

يحسُّ العُمَّال الفلسطينيُّون في المستوطنات بالهجران. الهجران من جانب أرباب عملهم، من جانب الحكومة، ومن جانب القانون. منذُ عدَّة سنوات، أجرت موظَّفة ميدانيَّة فلسطينيَّة، كانت تعمل مع منظَّمة «عنوان العامل» التي تُعنى بالدفاع عن حقوق العُمَّال الإسرائيليِّيْن، مئات من المقابلات مع عُمَّال فلسطينيِّيْن في المستوطنات، وأوضحت شعور عُمَّال كثيرين منهم بالمختصر المفيد. بما أنَّ إسرائيل أخفقت في أداء دورها في ظلِّ القانون، من خلال عدم رقابتها على شروط الأمان، والأجور، وحوادث العمل، قالت [الموظَّفة] إنَّ العُمَّال في المستوطنات بلا «أب إسرائيليٍّ.» وفي ظلِّ مقاطعة السلطة الفلسطينيَّة للمستوطنات والعمل في المستوطنات، وعدم استعدادها لتقديم الخدمات للعُمَّال في المستوطنات أسوة بنظرائهم من العُمَّال الفلسطينيِّيْن الآخرين، لم يكن لديهم «أُمٌّ فلسطينيَّة» أيضاً. ويبدو الأمر وكأنَّ العُمَّال في المستوطنات هم الطفل المُعنَّف المتروك.

الأب الإسرائيليّ

لم تقم الدولة الإسرائيليَّة بأيِّ جهد حقيقيٍّ أو ملموس للحيلولة دون الاستغلال المُمارَس بحقِّ العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات. بل إنَّها عمدت فعليّاً، في حالة قرار محكمة العدل العليا الإسرائيليَّة الصادر عام 2007 والذي ينصُّ على وجوب امتثال أصحاب العمل الإسرائيليِّيْن في المستوطنات لقانون العمل الإسرائيليّ، على معارضته بشدَّة طوال الاثنَي عشر عاماً التي استغرقتْها مجريات تلك القضيَّة.[1] إذ حاججت الدولة بأنَّ قانون العمل الإسرائيليّ لا ينبغي أن يسري داخل المستوطنات على

---

1) انظر قرار محكمة العدل العليا الإسرائيليَّة 03/HCJ 5666، Kav LaOved et al. v. National Labor Court in Jerusalem et al.

العُمَّال الفلسطينيِّيْن فيها، بل ينبغي أن يكون هذا من اختصاص قانون العمل الأردنيِّ، بحُكم أنَّ الضِّفَّة الغربيَّة كانت تابعة للأردن قبل احتلال عام 1967 – وهو إطار عمل قانونيّ، يحول دون حماية حتَّى أبسط حقوق العامل الأساسيَّة في الحَدِّ الأدنى من الأجور، وتعويض نهاية الخدمة. وقد أتاحت المحاولات التي قامت بها الدولة من أجل خَلْق التباس قانونيٍّ حيال ماهيَّة الحقوق التي ينبغي أن يمتلكها العُمَّال الفلسطينيُّون في المستوطنات مجالاً لأصحاب العمل في المستوطنات، كي يستغلُّوا «التباس وَضْع المستوطنات في القانون الإسرائيليِّ، من أجل تشغيل عُمَّال فلسطينيِّيْن، بشروط أسوأ، لا يمكن لهم أن يُطبِّقوها، في حال تشغيل الإسرائيليِّيْن» (Human Rights Watch، 2016: 87 [ص 67-68 في النسخة العربيَّة من التقرير]). ولا تكتفي الحكومة بتجاهل الاستغلال المُمارَس ضدَّ عُمَّال المستوطنات، بل إنَّها كرَّست هذا في الماضي، ولا تزال، من خلال غياب تطبيق القانون، والمعارضة الشرسة – في المقام الأوَّل - للمبدأ برُمَّته المتمثِّل في أن يكون لهؤلاء العُمَّال الحقوق الأساسيَّة والحماية ذاتها التي ينالها نظراؤهم الإسرائيليُّون. وليس من المفاجِئ، إذن، أنَّ أجهزة الحكومة المسؤولة عن تطبيق القانون وحماية حقوق العُمَّال الفلسطينيِّيْن القانونيَّة، أي وزارة الصناعة والتجارة والاستخدام، وضابط أركان التشغيل في الإدارة المَدَنيَّة «لم تتجاوب نهائيّاً تقريباً مع الشكاوى المُقدَّمة إليها بشأن الانتهاكات ضدَّ العُمَّال، ولا تقوم بإجراءات المراقبة والإشراف الدَّوريَّة على أصحاب العمل في الضِّفَّة الغربيَّة، للتَّأكُّد من أنَّهم يحمون حقوق العُمَّال، ويحولون دون وقوع انتهاكات» (Kav LaOved، 2012: 38). أمَّا الإدارة المَدَنيَّة، وهي الجهة المسؤولة عن مَنْح تصاريح العمل لأصحاب العمل من أجل عُمَّالهم الفلسطينيِّيْن، فقد أشارت تقارير إلى أنَّها وَصَلَتْ إلى حَدِّ التَّوقُّف عن إصدار نُسخ ورقيَّة من تصاريح العمل للعُمَّال في بعض المستوطنات ما حَرَمَ هؤلاء العُمَّال، بشكل كامل، من

أحد الأدلَّة القليلة جدّاً التي يمكن لهم من خلالها إيصال أيِّ نزاع بشأن العمل إلى المحكمة.[1] وعلاوةً على هذا، ومع أنَّ جميع نقاط التفتيش تضمُّ منظومة كمبيوتر متطوِّرة، تُبيِّن وقت دخول وخروج كلِّ حامل تصريح عمل من نقطة تفتيش أيَّة مستوطنة وإليها، إلَّا أنَّ وزارة الدفاع رَفَضَتْ تقديم هذه البيانات في أثناء البَتِّ في دعاوى العمل في المحكمة رغم الطلبات المتكرِّرة (المصدر نفسه: 33). ويمكن لهذه المعلومة أن تُثبت، بلا أيِّ مجال للشَّكِّ، العدد الدقيق لساعات وأيَّام عمل كلِّ عامل، وهذه معلومة لا تُقدَّر بثمن في أيَّة قضيَّة في المحكمة، كأن تساعد مثلاً في التعويض الماليِّ الذي يجب أن يدفعه صاحب العمل لقاء عدم التزامه بدَفْع الحَدِّ الأدنى القانونيِّ من الأجور، وتلفيقه هذا الأمر، من خلال تقديم تقارير زائفة، بشأن إيصالات الأجر التي يُقدِّمها إلى قسم المدفوعات. بل قسم المدفوعات بذاته تلقَّى توبيخاً من مراقب الدولة، بسبب قبوله وثائق من أصحاب العمل، كان التلاعب فيها واضحاً (State Controller، 2014). ووَصَلَت الحال إلى أنَّ الحكومة اكتشفت وسيلة لحماية الشركات من أيَّة دعاوى قانونيَّة قد خسروها فعلاً، وذلك من خلال التصريح بأنَّ أيَّة قرارات محكمة لا تملك «أدنى تأثير» على تقييم أداء الشركات، وأنَّ «الدعاوى القانونيَّة سيُشار إليها بكونها 'تنبيهاً' وحسب» (Kav LaOved، 2013: 3). وبذلك لن يعرف زبائن الشركة، والمستثمرون فيها، والمورِّدون بأنَّ الشركة التي يتعاملون معها قد انتهكت القانون.

إنَّ خذلان العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات على يد إحدى الإدارات ليس استثناءً؛ بل إنَّه عمل مُمَنهَج ومُتعمَّد على طول إدارات الحكومة التي تتعامل مع العُمَّال في المستوطنات على هذا النحو أو ذاك. وبنتيجة هذا الخذلان، بات أصحاب العمل قادرين على خَلْق

---

1) مقابلة مع هشام مصاروة، محامٍ فلسطينيّ، ينسّق مع العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، 6 شباط/فبراير 2016.

وتكريس بيئات عمل في المستوطنات، يتعرَّض العُمَّال الفلسطينيُّون فيها للاستغلال والانتهاك، إضافةً إلى المخاطر التي تهدِّد صحَّتهم وأمنهم. ولقد صرَّح ثلث العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات بتعرُّضهم لعنف سيكولوجيٍّ، وصرَّح أكثر من ربعهم بتعرُّضهم لإساءات عنصريَّة أو دِينيَّة، وقال 7 في المئة منهم إنَّهم كانوا ضحيَّة عنف جسديٍّ على يد أصحاب عملهم (Sbeih، 2011).

وبرغم وجود القوانين، إلَّا أنَّها ليست إلَّا حبراً على ورق في واقع الأمر. إذ لا تبذل الحكومة جهداً كبيراً، أو لا تبذل أدنى جهد على الإطلاق، من أجل تحسين ظروف العمل في المستوطنات بالنسبة إلى العُمَّال الفلسطينيِّيْن، أو كَبْح الانتهاكات، أو حماية حقوق العُمَّال، أو الحيلولة دون الاستغلال المفرِط والصارخ الذي تتعرَّض له شريحة العُمَّال الفلسطينيِّيْن. تطبيق القانون «غائب على نحو كبير» (ILO، 2015: 26). ولا يُبدي العُمَّال الفلسطينيُّون بادرة تصديق بأنَّ الوَضْع سيتغيَّر في أيِّ وقت قريب، حيثُ أشار أحدهم إلى أنَّه عاجز عن تخيُّل أنَّ الحكومة الإسرائيليَّة ستُطبِّق القانون أو أنَّها ستكترث حيال حقوق العُمَّال الفلسطينيِّيْن في الوقت الذي تبدو فيه سعيدة لمواصلة احتلالٍ مُعيقٍ، يُقتَل بسببه الفلسطينيُّون في الضِّفَّة الغربيَّة على نحو منتظم.[1] وعلى نحو لا يصدَّق، وَصَلَ الأمر بوزارة الاقتصاد إلى حَدِّ أنَّها أبلغت لجنةً في الكنيست[2] عام 2013 بأنَّها، في ما يخصُّ مراقبة شروط الأمان والصِّحَّة في مكان العمل، «لا تقوم بأيِّ نشاط في المستوطنات، لأنَّها لا تعرِف أيَّ قانون يجب تطبيقه» (Human Rights Watch، 2016: 93). وبذا لا يكون لدى أصحاب العمل في المستوطنات ما يردعهم عن مواصلة الاستغلال الوحشيِّ، واستخدام الفلسطينيِّيْن كقوَّة عمل رخيصة، لتحقيق أكبر قَدْر ممكن من الأرباح. وتأتي وسائل الالتفاف من أجل توفير

---

1) مقابلة مع إبراهيم، عامل بناء، 7 أيَّار/مايو 2016.

2) لجنة مراقبة الدولة، البروتوكول رَقْم 28، 2013.

الأموال، مثل عدم تأمين معدَّات الأمان اللَّازمة أو التدريب المطلوب في بيئات العمل الخطيرة، على حساب صحَّة العُمَّال، وأجسادهم، بل وحيواتهم في بعض الحالات. وفي نهاية المطاف، فإنَّ المبالغ التي تُوفَّر عن طريق رَفْض توفير بيئة عمل صحِّيَّة وآمنة للعُمَّال هي أكبر من المبالغ التي تُدفَع للعُمَّال الذين يتعرَّضون للإصابات. صحيح أنَّ الإصابات شائعة الحدوث، ولكنَّ حصول العُمَّال على التعويضات أمر صعب المنال، ويستغرق وقتاً طويلاً، ويتطلَّب توكيل محامٍ بأجر باهظ، علاوةً على كونه سيصبُّ في مصلحة صاحب العمل معظم الأحيان. إذ حتَّى لو كان العامل يعمل على نحو قانونيٍّ في المستوطنات، ويملك تصريح عمل، ولديه شهود يشهدون لصالحه (وهو أمر لا يتحقَّق إلَّا بصعوبة بالغة بما أنَّ العُمَّال الآخرين يخشون فقدان عملهم وتعرُّضهم لإدراج أسمائهم في اللَّائحة السوداء، لو أدلوا بشهاداتهم في المحكمة) وقادراً على إثبات أنَّه كان يعمل يوم وقوع الحادث، قد يستغرق البَتُّ في القضيَّة وإصدار حُكْم ستَّ سنوات أو عشراً. فالعامل الفلسطينيُّ العاديُّ في المستوطنات، أكان تعرَّض للإصابة أم طُرد من العمل أم لا، المسؤول عن إطعام عائلة، والذي سيتعرَّض على الأرجح للمَنْع من العمل وعَجْزه عن العودة إلى العمل مجدَّداً بسبب القضيَّة التي رَفَعَهَا في المحكمة، ليس لديه تَرَف انتظار صدور حُكْم بعد ستِّ سنوات. وبسبب هذا الأمر، تنتهي معظم الدعاوى بتسوية، يكون فيها المبلغ الذي يُدفَع للعامل كتعويض أقلّ بكثير ممَّا يُفترَض أن يحصل عليه لو وَاصَلَ الإجراءات القانونيَّة حتَّى البَتِّ بالقضيَّة في المحكمة.[1] ففي نهاية المطاف، ليس لدى أصحاب العمل، الذين لا يدفعون إلَّا مبالغ صغيرة، ما يدفعهم إلى الحَدِّ من وقوع حوادث جديدة، ومواصلة ممارساتهم، إذ تمضي الأمور وكأنَّ القضيَّة، أو الحادثة، لم تحدث أساساً.

---

1) مقابلة مع أورون ميري، محامٍ إسرائيليّ يمثِّل العُمَّال الفلسطينيِّين في محكمة العدل العليا الإسرائيليَّة، 7 كانون الثاني/يناير 2016. مقابلة مع هشام مصاروة، محام فلسطينيّ، ينسِّق مع العُمَّال الفلسطينيِّين في المستوطنات، 6 شباط/فبراير 2016.

ولو كان صحيحاً أنَّ بالإمكان تقييم المجتمع تبعاً لكيفيَّة معاملته للمُستضعَفِين والضعفاء، فإنَّ أسلوب تعامل صاحب العمل مع عُمَّاله المصابين مؤشِّر واضح بما يكفي. وبمعزل عن صعوبات حصول العُمَّال المصابين على التعويض الماليِّ إثر تعرُّضهم لحادث عمل، فإنَّ معاملةَ العُمَّال على يد بعض أصحاب العمل حينما تحدث الإصابة معاملة مروِّعة. فالقانون يحفظ للعامل الفلسطينيِّ في المستوطنات حين يتعرَّض لإصابة في أثناء العمل حقَّه في المعالجة الطِّبِّيَّة في مستشفى إسرائيليٍّ. وهذه نقطة جديرة بالاهتمام خصوصاً في ظلِّ افتقار مستشفيات السلطة الفلسطينيَّة للتمويل، والاختصاصيِّيْن، والموارد، فالكادر الطِّبِّيُّ، في أغلب الأحيان، لا يمتلك المعدَّات أو القدرة على التعامل مع الإصابات الخطيرة.[1] وبالرغم من هذا، فإنَّ أصحاب العمل يرفضون الاتِّصال بالمستشفيات، من أجل إسعاف العُمَّال المصابين، ويطلبون من العُمَّال الذين أُصيبوا إصابات خطيرة بـ «العودة إلى بيوتهم،» وليس إجراءً استثنائيّاً أن يكتفي أصحاب العمل بترْك العُمَّال عند مداخل المستوطنات التي يعملون فيها، ويطلبون منهم أن يُدبِّروا أمورهم.[2] وفي إحدى الحالات المتعلِّقة بعامل[3] كان يعمل في مصنع للحلويات في المنطقة الصِّناعيَّة ميشور أدوميم، تسبَّب إهمال صاحب العمل، ومن ثمَّ مماطلة خدمة الإسعاف الإسرائيليَّة، حيثُ لم يتلقَّ العلاج الذي تتطلَّبه حالته إلَّا بعد سبع ساعات بإعاقة دائمة في يده. فبعد أن علقت يده في إحدى آلات المصنع، بقي العامل على هذه الحالة نصف ساعة قبل

---

1) عولج 97000 فلسطينيٍّ من الضِّفَّة الغربيَّة المُحتلَّة، وقطاع غزَّة، في مستشفيات إسرائيليَّة عام 2015، بسبب عَجْز المنشآت الطِّبِّيَّة التابعة للسلطة الفلسطينيَّة عن إجراء عمليَّات محدَّدة. مقابلة المؤلِّف مع منسِّق نشاطات الحكومة [الإسرائيليَّة] في المناطق (COGAT، 10 أيَّار/مايو 2016.

2) مقابلة جماعيَّة مع عُمَّال فلسطينيِّيْن مصابين في المستوطنات، أريحا، 6 شباط/فبراير 2016.

3) مقابلة مع محمَّد، عامل في مصنع، أريحا، 6 شباط/فبراير 2016.

أن يأتيَ صاحب العمل – الذي رَفَضَ الاتِّصال بالإسعاف، على الأغلب، كي يتملَّص من تسجيل إصابة العمل – ويخرج يده من الآلة، ويأخذه إلى عيادة طبِّيَّة تابعة للسلطة الفلسطينيَّة في العيزريَّة، وهي بلدة تقع في المنطقة ب التي تشرف عليها سلطة إسرائيليَّة-فلسطينيَّة مشتركة. وبعد أن أعلن الكادر الطِّبِّيُّ الفلسطينيُّ في العيادة عَجْزه عن معالجة إصابة العامل، اتَّصل صاحب العمل أخيراً بـ «نجمة داوود الحمراء»[1] Magen David Adom (وهي خدمة إسعاف وطنيَّة إسرائيليَّة) الذين تعاملوا مع الحالة بإهمال رهيب، حيثُ اكتفوا بنَقْل العامل إلى مستشفى المقاصد الفلسطينيِّ الذي يفتقر إلى المعدَّات اللَّازمة. وبعد أن أبدى الكادر الطِّبِّيُّ عَجْزه عن إجراء عمليَّة جراحيَّة لمعالجة ذراع العامل ويده، نُقل العامل أخيراً إلى مستشفى هداسا في القدس الغربيَّة، ذي التمويل والمعدَّات الجيِّدة، والذي يبعد 18 ميلاً من المنطقة الصِّناعيَّة ميشور أدوميم، حيثُ أصيب العامل. بعد سبع ساعات من وقوع الإصابة، وَصَلَ العامل إلى المستشفى الذي كان يُفترَض أن يُنقَل إليه منذُ البداية. ومع مرور هذا الوقت، كان الأوان قد فات على إنقاذ قَدْرٍ كبير من عمل اليد المصابة. وبات العامل عاجزاً عن إيجاد عمل في الأشهر التي أعقبت الحادثة.

وتشير المنظَّمة غير الحكوميَّة «عنوان العامل» التي تدافع عن حقوق العُمَّال الإسرائيليِّيْن إلى أنَّ «التمييز المتعمَّد ضدَّ العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات يصل إلى مستوى ازدراء القانون» (Kav LaOved، 2013: 2). وهذا الازدراء للقانون في ما يخصُّ حقوق العُمَّال الفلسطينيِّيْن لا يقتصر على أصحاب العمل في المستوطنات، بل ينسحب على الحكومة بحَدِّ ذاتها، التي يبدو أنَّها ترى بأنَّ استغلال العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات يُخالف القانون، ولكنَّها ترفض تطبيق قرارات محكمة العدل العليا.

---

1) المُعادِل الإسرائيليّ لمنظَّمتَيْ الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

التنظيم النِّقابيُّ

ربَّما كان العُمَّال الفلسطينيُّون في المستوطنات يندرجون، على الورق، على الأقلِّ، إن لم يكن فعليّاً، ضمن نطاق قانون العمل الإسرائيليِّ. ولكنَّهم، على أيَّة حال، ليسوا مُنضَوين تحت تمثيل الهستدروت، الاتِّحاد العامِّ لنقابات العُمَّال الإسرائيليَّة. ومع أنَّ نِقابات العُمَّال الفلسطينيَّة مثل الاتِّحاد العامِّ لنقابات عُمَّال فلسطين (PGFTU) لا تتبع لسلطة السلطة الفلسطينيَّة، إلَّا أنَّها لا تمتلك سلطة أو صلاحيَّات داخل المستوطنات. ولقد بُذِلَت محاولات من جانب العُمَّال أنفسهم، بشكل مستقلٍّ، علاوةً على المنظَّمات غير الحكوميَّة التي تدافع عن حقوق العُمَّال، من أجل دَعْم العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، وتثقيفهم بشأن حقوقهم، والسَّعْي إلى تنظيمهم ضمن نِقابات، يمكن أن تُكسِبَهم موقعاً تفاوُضيّاً مع أصحاب عملهم.[1] ولكنْ، بما أنَّ المستوطنات تقع ضمن تصنيف لا يُطبَّق فيه القانون على نحو أمثل، أو لا يُطبَّق على الإطلاق في الغالب الأعمِّ من الحالات، كانت ردَّة فعل أصحاب العمل حيال محاولات تنظيم العُمَّال ضمن نِقابات بطَرْد العُمَّال الذين يُقدِمون على هذا مباشرةً. وقد كانت هذه السياسة ناجحةً جدّاً، إلى درجة أنَّ أحد أكبر الاستبيانات التي أُجريت في أوساط العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات قد أظهرَ أنَّ 93 في المئة من العُمَّال ليس لديهم أيُّ نِقابة ترعى شؤونهم على الإطلاق (Sbeih، 2011). وفي ظلِّ معدَّل البطالة المرتفع داخل المناطق الفلسطينيَّة المحتلَّة، ووجود آلاف من العُمَّال الباحثين عن فرصة عمل، وتطبيق ضئيل أو لا تطبيق على الإطلاق لقوانين العمل التي تحمي العُمَّال من الطَّرْد غير القانونيِّ، فإنَّ سلطة التفاوض المتمثِّلة في الإضراب مفقودة تماماً بالنسبة إلى هؤلاء العُمَّال – إذ يمكن لأصحاب العمل التَّخلُّص بكلِّ سهولة من العُمَّال المحرِّضين من دون إبداء قلق كبير بشأن التبعات القانونيَّة أو دَفْع تعويض

---

1) انظر على سبيل المثال: Hachlili (2015).

إقالة، ومن دون تأثير كبير على الإنتاج، بفعل سهولة تأمين عُمَّال جدد. وقد حَصَلَتْ حالات طَرْد جماعيٍّ في واقع الأمر. فالعُمَّال في المنطقة الصِّناعيَّة بَرْكان، الذين كانوا يتقاضون 12 شيكل عن الساعة، وغالباً ما يعملون 13 ساعةً يوميّاً، رفضوا توقيع وثيقة كاذبة، قدَّمها صاحب عملهم، تنصُّ على أنَّهم يتقاضون الحَدَّ الأدنى القانونيّ للأجور. وقد كان مصير كلِّ مَنْ رَفَضَ التوقيع الطَّرْد من العمل مباشرة (Kav LaOved، 2012: 42). ولن تشكل منظومة إصدار تصاريح العمل أدنى مشكلة بسبب بطء إجراءات سيرورة التشغيل – إذ بإمكان السماسرة إيجاد عُمَّال من داخل سوق العمل ممَّنْ يمتلكون مثل هذه التصاريح أساساً، عدا عن أنَّ آلاف العُمَّال يسافرون بشكل غير قانونيٍّ، ويعملون في المستوطنات، من دون تصريح عمل أو إذن إسرائيليٍّ، على أيَّة حال.

الأُمُّ الفلسطينيَّة

تُعدُّ المستوطنات، المَبنيَّة على أرض فلسطينيَّة ضُمَّت [بعد الاحتلال]، غير قانونيَّة في نَظَر القانون الدُّوليِّ، كما أنَّ قَدْراً كبيراً من بنية إسرائيل السُّلطويَّة على الضِّفَّة الغربيَّة يُرى – على نحو غير مفاجِئ – بكونه غير شَرعيٍّ بالنسبة إلى الفلسطينيِّيْن، أكانوا منظَّمات أو حركات يقودها فلسطينيُّون، أو السلطة الفلسطينيَّة بحَدِّ ذاتها. وبذا فإنَّ السياسة العامَّة التي تتبعها السلطة الفلسطينيَّة هي المقاطعة التَّامَّة لها، كجزء من الحركة الأوسع «حركة المقاطعة، وسَحْب الاستثمارات، وفَرْض العقوبات» (BDS)، بما فيها حظر من السلطة الفلسطينيَّة على العمل داخل المستوطنات، جرى تفعيله منذُ عام 2010. وينصُّ هذا الحظر على أنَّ الفلسطينيِّيْن الذين يعملون في المستوطنات، يمكن أن يُعاقَبوا بالسجن لخمس سنوات لو واصلوا عملهم هناك. ولم تتمكَّن السلطة الفلسطينيَّة من تطبيق هذا الحظر بأيِّ شكل من الأشكال، بما أنَّها عاجزة عن تأمين فُرَص عمل بديلة لعشرات

آلاف العُمَّال الفلسطينيِّيْن الدائمين أو الموقَّتين ممَّنْ يعتمدون على عملهم في المستوطنات، من أجل تأمين قُوْتهم[1] – وستترك الغالبيَّة العظمى منهم عملها في المستوطنات، لو أُتيح لها عمل بديل في مناطق السلطة الفلسطينيَّة. ويشير أمين سرِّ الاتِّحاد العامِّ لنِقابات عُمَّال فلسطين إلى أنَّه حتَّى لو أقدمت السلطة الفلسطينيَّة على حَظْر جميع العُمَّال الفلسطينيِّيْن من العمل في المستوطنات، سيكون هناك 100.000 عامل جاهز لأَخْذ مكانهم في اليوم التالي.[2] وطالما أنَّ الاحتلال مستمرٌّ، وأنَّ التجارة، والأرض الفلسطينيَّة، والماء، والبنية التَّحتيَّة، والاقتصاد الفلسطينيَّ كلّها بيد إسرائيل، لن يكون بمقدور السلطة الفلسطينيَّة واقعيّاً خَلْق ما يكفي من فُرَص العمل البديلة. وليست مقاطعة العمل في المستوطنات (لا ينبغي خَلْطها مع مقاطعة منتجات المستوطنات) إلَّا محض رطانة خطابيَّة، وستبقى كذلك إلى حين إيجاد بدائل لها. إذ إنَّها ليست ذات نَفْع للعُمَّال الذين يتعرَّضون أساساً للاستغلال كقوَّة عمل رخيصة، وللحرمان الدائم من حقوقهم التي يصونها القانون الإسرائيليُّ، ما يجعلهم مكشوفين أمام انتهاكات أصحاب العمل، عدا عن عدم امتلاكهم للخدمات التي يحصل عليها نظراؤهم في مناطق السلطة الفلسطينيَّة، مثل التأمين الصِّحِّيِّ.[3] ولن تُسهِمَ مقاطعة العمل في المستوطنات إلَّا بتغريب عُمَّال المستوطنات بشكل أكبر عن المجتمع الفلسطينيِّ الأوسع، من خلال الإشارة إليهم، بوصفهم جزءاً من المشكلة بدلاً من أن يكونوا ضحايا للاحتلال.

---

1) وصل الأمر بأحد العُمَّال إلى الإشارة إلى أنَّه يعتقد بأنَّ السلطة الفلسطينيَّة، برغم تلويحها بالحَظْر، تُبطن سرورها حيال العُمَّال في المستوطنات، بما أنَّهم أُرغموا على «أن نُدبِّر أمورنا، وهذا يعني بأنَّهم [السلطة الفلسطينيَّة] غير مضطرِّين للبحث عن بدائل من أجلنا.» مقابلة مع موسى، عامل يدويّ، 7 أيَّار/مايو 2016.

2) مقابلة مع حسين الفقهاء، أمين سرِّ الاتِّحاد العامِّ لنِقابات عُمَّال فلسطين، 6 كانون الثاني/يناير 2016.

3) مقابلة مع تغريد شبيطة، موظَّفة ميدانيَّة في منظَّمة «عنوان العامل»، تنسِّق مع العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات الإسرائيليَّة، 8 آب/أغسطس 2013.

القسم الثاني
استغلال «العدوِّ»

6
التمييز في سوق العمل، خَنْق الاقتصاد

سـوق العمـل المتمايـزة: الفلسـطينيُّون بوَصْفهـم عُمَّـالاً مـن الدرجـة الثانيـة

يُستخدَم فلسطينيُّو الضِّفَّة الغربيَّة العاملون في المستوطنات كقوَّة عمل متخصِّصة بالأعمال اليدويَّة، تتَّسم بكونها رخيصة وسهلة الاستغلال. وعلى المستوى التَّاريخيِّ، حُشر هؤلاء العُمَّال، سواء كانوا مواطنين فلسطينيِّيْن-إسرائيليِّيْن، أم عُمَّالاً فلسطينيِّيْن غير مواطنين من قطاع غزَّة والضِّفَّة الغربيَّة، في قطاعات عمل محدَّدة في سوق العمل الإسرائيليَّة، بحيثُ يُصار إلى تشغيلهم في أعمال يدويَّة شاقَّة مثل أعمال البناء والزراعة في سوق العمل الثَّانويَّة (اقرأ: سوق عمل الياقات الزرقاء). أي قطاعات العمل التي يُلاقي أصحاب العمل فيها صعوبةً في تشغيل مواطنين إسرائيليِّيْن، لأنَّها قطاعات تُرى بكونها تمثِّل أشكالاً غير مرغوبةً من العمل. أمّا منظومة مَنْح تصاريح العمل التي تُتيح لعُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة صيغةً قانونيَّة للعمل داخل سوق العمل الإسرائيليَّة (إسرائيل والمستوطنات) فتُبرمَج على نحو خاصٍّ من أجل مواصلة هذا التمييز بين الإسرائيليِّيْن والفلسطينيِّيْن، بحيثُ لا يُسمَح لفلسطينيِّي الضِّفَّة الغربيَّة بالعمل في إسرائيل والمستوطنات إلَّا في قطاعات عمل محدَّدة هي الزراعة، والبناء، والخدمات. وبذلك لا يمكن للعُمَّال أن يحصلوا على تصاريح عمل، ولا يمكن لأصحاب العمل تقديم طلبات للحصول على هذه التصاريح إلَّا إذا كان العمل في سوق العمل الثَّانويَّة (Kav LaOved، 2012؛ ILO، 2015).

وهذا التمييز في سوق العمل موجودٌ قبل زمن طويل من اتِّفاقيَّات أوسلو، وحتَّى قبل احتلال الأراضي الفلسطينيَّة عام 1967 (Lustick، 1980؛ Shafir، 1989). الفارق في الحالَتَيْن هو أنَّ المواطنين الفلسطينيِّيْن في إسرائيل كانوا هم الذين يشكِّلون الشريحة العظمى من قطاع أعمال الياقة الزرقاء [العمل اليدويّ]، حيثُ يُحرَم هؤلاء المواطنون على نحو ممنهَج من باقي المِهَن من خلال اشتراط ينصُّ على أنَّ الخدمة العسكريَّة (مواطنو إسرائيل الفلسطينيُّون ليسوا جزءاً من سياسة التجنيد الإلزاميِّ في البلاد)[1] شرط لازم في كثير من مِهَن الياقة البيضاء ذات الأجور الأعلى؛ وهذا الاشتراط لا يزال سارياً حتَّى اليوم. ولهذا السبب نجد عدداً متواضعاً جدّاً من المواطنين الفلسطينيِّيْن-الإسرائيليِّيْن، نحو 3000، تطوَّعوا للخدمة في جيش الدفاع الإسرائيليِّ – في معارضة مباشرة مع مجتمعهم الفلسطينيِّ – في محاولة لرَفْع مؤهِّلاتهم من أجل فُرَص العمل المستقبليَّة (Kanaaneh، 2008). ولطالما كان الفلسطينيُّون في إسرائيل يعانون من مكانة اجتماعيَّة، وسياسيَّة، واقتصاديَّة متدنِّية للغاية (Pappe، 2011). فالتمييز ضدَّهم مُستشرٍ، وفي واقع الحال، فإنَّ جوهر الطبيعة التَّمييزيَّة للدولة الإسرائيليَّة (سياسيّاً واجتماعيّاً) التي تضع المواطنين الإسرائيليِّيْن في مكانة أرقى من المواطنين الفلسطينيِّيْن كجزءٍ لا يُجتزأ من الأيديولوجيا الصهيونيَّة، كان له التأثير الحاسم على أصحاب العمل الإسرائيليِّيْن بشأن خياراتهم، من أجل فُرَص العمل المتاحة (Miaari, Zussman and Zussman، 2010). وعلاوةً على ذلك، فإنَّ التمويل الحكوميَّ الإسرائيليَّ مُخصَّص للجماعات اليهوديَّة الإسرائيليَّة على نحو غير متناسب [مع باقي الجماعات غير اليهوديَّة]، بحيثُ تترك نظيراتها من

---

1) مع وجود استثناء واضح، وهم جماعة الدّروز في إسرائيل، وهم جماعة إثْنِيَّة يُقدِّمون أنفسهم أحياناً بوَصْفهم فلسطينيِّيْن. إذ وقَّع زعماء الدروز «عهد الدم،» عام 1956، مع الزعماء الإسرائيليِّيْن لتفعيل التجنيد الإلزاميِّ بين صفوف شباب الدروز. انظر Firro (1999) من أجل معلومات أكثر بشأن الدروز في إسرائيل وعلاقة هذه الجماعة بالخدمة الإلزاميَّة في الجيش.

الجماعات الفلسطينيَّة-الإسرائيليَّة بلا تمويل وبتنمية سيِّئة. وقد أفضى هذا الأمر إلى أن يكون للجماعات اليهوديَّة-الإسرائيليَّة ومواطنيها الفُرص التَّعليميَّة والخدمات الأفضل، وبالتالي فُرَص العمل الأفضل، بحيثُ يحصلون، بالدرجة الأولى، على فُرَص العمل في سوق العمل الأساسيَّة، على عكس المواطنين الفلسطينيِّيْن-الإسرائيليِّيْن الذين وجدوا أنفسهم عالقين في سوق العمل الثَّانويَّة.[1]

غير أنَّ احتلال الأراضي الفلسطينيَّة عام 1967 قد تسبَّب بإحداث تغيير في ما يخصُّ الجماعات التي تعمل الدولة وأصحاب العمل في المقام الأوَّل على حَشْرها في سوق العمل الثَّانويَّة. فالأوامر العسكريَّة الإسرائيليَّة التي صَدَرَتْ في أعقاب الاحتلال مباشرةً سَعَتْ إلى التَّحكُّم بالاقتصاد الفلسطينيِّ وقوَّته العاملة، وإلحاقهما بالاقتصاد الإسرائيليِّ، وإلى خَلْق قوَّة عمل رخيصة وسهلة المنال، يمكن توظيفها بما يُلائِم حاجات الإنتاج الإسرائيليِّ (Samara، 1988). وقد كانت تلك حركة مقصودة وموجَّهةً سياسيّاً. ومع هذا التَّوفُّر المفاجِئ لشريحة سُكَّانيَّة مُحتلَّة، مقموعة، ذات دَخْل منخفض، بدأ فلسطينيُّو الضِّفَّة الغربيَّة غير المواطنين [في الدولة الإسرائيليَّة] يحلُّون محلَّ المواطنين الفلسطينيِّيْن-الإسرائيليِّيْن في الأعمال المتدنِّية ذات الأجر السَّيِّئ. وقد جرى السَّعْي إلى وَضْع هؤلاء العُمَّال غير المواطنين بشكل خاصٍّ بسبب افتقارهم إلى الحقوق السِّياسيَّة، وبذا فهم يشكِّلون فرصة من أجل عَمَالة رخيصة، واستغلال أشنع، بالمقارنة مع مواطني الدولة الذين يملكون حماية أكبر، ووَضْعاً أقلّ التباساً وَفْقاً لمعايير القانون. وقد عانت الطبقة العاملة، أي پروليتاريا الضِّفَّة الغربيَّة الذين يكسبون قُوْتهم من زراعة الأرض، أشدَّ المعاناة بفعل الاحتلال بعدما

---

1) انظر، على سبيل المثال، كتاب بن وايت Ben White الممتاز: «الفلسطينيُّون في إسرائيل: الفصل، التمييز، والدِّيمقراطيَّة» *Palestinians in Israel: Segregation, Discrimination and Democracy* (2011)، الذي يبيِّن، على نحو شامل، ما يواجهه المواطنون الفلسطينيُّون في إسرائيل، بما فيها مسألة العمل، وخيارات فُرَص العمل.

جرى ضَمُّ أمكنة عملهم وأراضيهم ونَهْب وانتزاع لقمة عيشهم منهم بعد قدوم الاحتلال. وكانت النتيجة أنَّ عدداً كبيراً من هذه الجماعات الرِّيفيَّة باتت معتمدةً على العمل في سوق العمل الإسرائيليَّة.

ومع تفعيل منظومة مَنْح تصاريح العمل أوائل التِّسعينيَّات، والتي كانت تنصُّ على وجوب أن يتقدَّم جميع فلسطينيِّي الضِّفَّة الغربيَّة العاملين في إسرائيل بطلبات للحصول على تصريح عمل، إن أرادوا مواصلة عملهم،[1] بات التمييز في سوق العمل الإسرائيليِّ مُكرَّساً أكثر بعد دَعْمه بسياسة فعليَّة. والآن بات حَشْر هؤلاء العُمَّال في قطاعات عمل محدَّدة مثل الزراعة والبناء قراراً مباشراً من فوق. وفي واقع الحال، كانت هذه هي الوظائف التي يعمل فيها فلسطينيُّو الضِّفَّة الغربيَّة من قبل، إلَّا أنَّ البدء بمنظومة مَنْح تصاريح العمل أعطى بُعْداً قانونياً لهذا التمييز. وما من استثناءات بشأن قطاعات العمل التي يُسمَح لفلسطينيِّي الضِّفَّة الغربيَّة العمل فيها أو لا. وفي إحدى الحالات، كان أحد أصحاب العمل يبحث طوال عامَيْن عن نجَّار ماهر – وقد عجز عن إيجاد مواطن إسرائيليٍّ، يصلح كمرشَّح لأداء هذا العمل – واكتشف نجَّاراً فلسطينيّاً حاذقاً من الضِّفَّة الغربيَّة يحقِّق شروط العمل. ولكنَّ طلب تصريح العمل قُوبل بالرَّفْض عدَّة مرات، لأنَّ النجارة ليست مُدرَجة في لائحة الأعمال التي يُسمَح للعُمَّال الفلسطينيِّيْن بالحصول على تصريح عمل لممارستها. وفي نهاية المطاف، أُغلقت القضيَّة، التي أثارت اهتماماً حكومياً كبيراً، على يد وزارة الصناعة والتجارة والاستخدام الإسرائيليَّة التي أكّدتْ أنَّ على صاحب العمل استدعاء العامل الخبير الذي يطلبه من رومانيا، لا من الضِّفَّة الغربيَّة، بالرغم من العوائق الواضحة الجغرافيَّة والماليَّة المرتبطة بهذه المسألة (Kav LaOved،

---

1) في أعقاب حرب الخليج عام 1991، طرأ تحوُّل في سياسة التعامل مع العُمَّال الفلسطينيِّيْن الذين يدخلون إلى إسرائيل. فقبل تطبيق هذه السياسة الجديدة، كان يمكن للعُمَّال أن يتحرَّكوا بحُرِّيَّة نسبيَّة، ما لم يُوضَع اسم الشخص على اللَّائحة السوداء. ولكن هذا التَّحوُّل بات يشترط على العُمَّال الفلسطينيِّيْن غير المواطنين الحصول على تصريح عمل (Arnon، Spivak، 1998).

2012: 8). ولم يقتصر تأثير منظومة مَنْح تصاريح العمل على تكريس أساس قانونيٍّ لهذا التمييز، بل تسبَّب فعليّاً أيضاً بإنهاء تدفُّق العُمَّال على أساس العرض والطلب، وخَلَقَ بدلاً من ذلك منظومة، تعتمد سيطرتُها على البُعد العسكريِّ واعتباراته (Farasakh، 2002: 16) وبذلك بات يمكن حَصْر تدفُّق العُمَّال الفلسطينيِّيْن في مناطق جغرافيَّة بعينها أو إيقافه كُلِّيّاً، من خلال تفعيل سياسات الحصار على الضِّفَّة الغربيَّة.[1]

سياسة دولة خَلَقَت التمييز في سوق العمل

تميل الدراسات التي تتناول التمييز في السوق إلى عَزْو التمييز إلى مصالح الرَّأسماليِّيْن الاقتصاديَّة حصراً (Bonacich، 1972؛ Peck، 1989). فعلى سبيل المثال، يرى رايخ، وگوردن، وإدوردز (Reich, Gordon and Edwards، 1973) الأمر بكونه تكتيك «فَرِّقْ تَسُدْ» بهدف ضمان استمرار الهيمنة على المنظومة الاقتصاديَّة. وفي واقع الأمر، لا تتنبَّه هذه الدراسات إلى الإمكانيَّات كلِّها داخل دولة احتلال والمناطق التي تحتلُّها، والبيئة السياسة المعقَّدة الناتجة عن هذا الوَضْع، عدا عن

---

1) تقوم سياسة الحصار الإسرائيليَّة، التي تمثِّل في جوهرها شدَّ الخناق على الحركة الحدوديَّة على يد الحكومة الإسرائيليَّة حينما تدَّعي الدولة وجود مخاوف أمنيَّة، تتعلَّق بالسُّكَّان الفلسطينيِّيْن (في أثناء تسارُع وتيرة النزاع على سبيل المثال)، على العَزْل الفعليِّ للضفَّة الغربيَّة عن إسرائيل و/أو المستوطنات، وإغلاق الحدود، وزيادة عدد المتاريس ونقاط التفتيش، ومَنْع العُمَّال الفلسطينيِّيْن الذين يملكون تصاريح عمل من الدخول. يمكن لسياسات الحصار أن تُطبَّق على عموم السُّكَّان الفلسطينيِّيْن ككلٍّ، ولكنَّها قد تُفرَض أيضاً على جماعات بعينها، تبعاً لتصنيفات العُمُر، والجنس، سُكَّان قرية/بلدة/مدينة، وما إلى ذلك. ويمكن لسياسة الحصار أن تمنع دخول السُّكَّان الفلسطينيِّيْن إلى إسرائيل بالكامل، ولكنْ، يمكن أيضاً لجنود جيش الدفاع الإسرائيليِّ أن يعزلوا إحدى المُدُن الفلسطينيَّة عن محيطها مثلاً، حيثُ يُوقِفون حركة الدخول والخروج من مركز المدينة وإليها لفترة زمنيَّة محدَّدة. وقد وُصِفَت سياسات الحصار هذه في الماضي بكونها شكلاً من أشكال العقاب الجماعيِّ، بسبب طبيعتها الشاملة التي قد تُوجَّه إلى عموم الفلسطينيِّيْن ككلٍّ، أو إلى جميع أفراد شريحة فلسطينيَّة بحسب العُمُر، أو الجنس، ... إلخ. انظر، على سبيل المثال، Cohen (2016)، Human Rights Watch (1996)، و Dearden (2016).

الأسباب الأيديولوجيَّة الكامنة التي يمكن لها تعزيز مثل هذا الاحتلال - وهو الصهيونيَّة في حالتنا. وفي مطلق الأحوال، عند تحليل سياق سوقَيْ العمل المتمايزَتَيْن (الأساسيَّة والثَّانويَّة) داخل الاقتصاد الإسرائيليِّ، سيكون بالإمكان تلمُّس أنَّهما تشكَّلتا، من خلال سلسلة مراحل، تتجلَّى على نحو جزئيٍّ تبعاً للمواقع السِّياسيَّة للشرائح السُّكَّانيَّة المكوِّنة علاوة على آليَّات الدولة المتعلِّقة بالدَّمْج الاقتصاديِّ منذُ تأسيس الدولة، بدلاً من أن تكون عن طريق قوى السوق في المقام الأوَّل (Rosenhek، 2003). وعند موازاة هذا الأمر مع التفرقة المعروفة والمهيمنة ضدَّ الفلسطينيِّيْن على يد أصحاب العمل الإسرائيليِّيْن، بفعل تأثير الأيديولوجيا الصهيونيَّة في المقام الأوَّل، سيتَّضح لنا مسار، يبيِّن أهمِّيَّة الدولة وخطاب الدولة في تكوين وتعزيز هذا التمييز في السوق. ونعني بهذا أنَّ التمييز المُمارَس ضدَّ الفلسطينيِّيْن ككلٍّ في المجتمع الإسرائيليِّ، لكونهم فلسطينيِّيْن ساهم في تعزيز وتشجيع فَصْل الفلسطينيِّيْن (مواطنين وغير مواطنين) عن المواطنين الإسرائيليِّيْن اليهود في سوق العمل، والذي تعزَّز أكثر بفعل سياسات الدولة، على الأخصِّ بعد إنشاء منظومة مَنْح تصاريح العمل. وقد لعبت سياسات الحكومة الإسرائيليَّة، إلى جانب التمييز، دوراً بارزاً في رَبْط الاقتصاد الفلسطينيِّ بالاقتصاد الإسرائيليِّ، حيثُ تستغلُّ السُّكَّانَ الفلسطينيِّيْن في المناطق المحتلَّة علاوةً على بَذْل جهد موازٍ، من أجل إغراق عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن في مجالات العمل ذات المكانة المنخفضة (Farsakh، 2002). ويتجلَّى هذا في أوضح صوره في الطريقة التي تتعامل فيها الحكومة الإسرائيليَّة مع قطاع غزَّة، بالمقارنة مع الضِّفَّة الغربيَّة خلال سيرورة اتِّفاقيَّات سلام أوسلو، حيثُ بُذل جهد واضح لإحكام سيطرة أكبر على تدفُّق العُمَّال، وعلى الاقتصاد والتجارة في الضِّفَّة الغربيَّة مقارنةً بالسيطرة على قطاع غزَّة.[1] وفي واقع الأمر، كانت

1) على سبيل المثال، كان ثمَّة استعداد من جانب إسرائيل لعقد اتِّفاق تجارة حُرَّة مع قطاع غزَّة، من دون أن يترافق هذا بخطوة مماثلة مع الضِّفَّة الغربيَّة، مع الاستمرار، في الوقت ذاته، في

السياسة الاقتصاديَّة تهدف فعليّاً إلى قَطْع العلاقات مع غزَّة، وفي الوقت ذاته دَمْج اقتصاد الضِّفَّة الغربيَّة أكثر، وتعزيز سهولة الوصول إلى العُمَّالية الفلسطينيَّة الرخيصة هناك.

ومع أنَّ سبب إسرائيل الأساسيّ في التَّمسُّك بالضِّفَّة الغربيَّة قد يكون متعلِّقاً بالأرض، إلَّا أنَّ التعاملات مع السُّكَّان الفلسطينيِّيْن المحلِّيِّيْن كجزء من الاحتلال كانت تسعى إلى خَلْق تلك العَمَالة اليدويَّة الرخيصة سهلة الاستغلال، واستثمارها، من أجل مصلحة الاحتلال الإسرائيليِّ. وبدوره، توطَّد التَّوسُّع اللَّاحق للمستوطنات الإسرائيليَّة في ما يخصُّ ذلك الهدف الجغرافيِّ، ماديّاً واقتصاديّاً، بفعل وجود هذه العَمَالة الرخيصة القابلة للاستغلال التي لا يُسمَح لها بالعمل إلَّا في قطاعات العمل التي يعاني أصحاب العمل في المستوطنات من اجتذاب العُمَّال المواطنين الإسرائيليِّيْن إليها، بطبيعة الحال. وحتَّى مع تدفُّق العُمَّال المهاجرين الأجانب إلى إسرائيل في التِّسعينيَّات، والذي كان يعني دخول عَمَالةٍ رخيصة، يُفترَض أنَّها قابلة للاستغلال، بقيت أعداد العُمَّال [الفلسطينيِّيْن] في المستوطنات ثابتةً نسبيّاً،[1] بما أنَّ شركات المستوطنات استغلَّت فرصة القُرب المكانيِّ لعُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن من أماكن العمل، وكذلك، وبشكل جوهريٍّ، بسبب الالتباس – الذي تُشجِّعه وتُعزِّزه الحكومة الإسرائيليَّة – حيال وضع عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن، من الناحية القانونيَّة والحقوق، بحيثُ بات الدعامة الأساسيَّة في تشغيل العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات

تضييق الخناق على حدود غزَّة في السنوات التي أعقبت اتِّفاقيَّة السلام في محاولةٍ للحَدِّ من عبور العُمَّال غير القانونيِّ – بالرغم من الطَّلَب المتواصل لقوَّة العمل الرخيصة من غزَّة – وهو ما لم يحدث مع الضِّفَّة الغربيَّة أبداً (Farsakh، 2002: 21).

1) بالرغم من أنَّ أعداد عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن في إسرائيل قد أصابها بعض التأثير، على الأخصِّ بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، حيثُ عمل بعض أصحاب العمل الإسرائيليِّيْن على استبدال العُمَّال الفلسطينيِّيْن بقوَّة عمل من المهاجرين (انظر مثلاً: Ellaman and Laacher، 2003).

(انظر الفصل 5). ولم يكن مثل هذا الالتباس موجوداً بالمدى ذاته بالنسبة إلى العُمَّال المهاجرين الأجانب.

وقد كانت نتيجة كلِّ هذا خَلْقَ تقاطُعٍ بين الطبقة (المتدنِّية) والإِثْنِيَّة (الفلسطينيَّة) في سوق العمل التي استمرَّ تعزيزها وتقويتها، بفعل سياسات الدولة والتمييز الممتدِّ على طول المجتمع. وإنَّ وَضْع المواطنين الإسرائيليِّيْن-الفلسطينيِّيْن مُقيَّد بسبب التمييز المفروض عليهم العائد إلى إِثْنِيَّتِهم، وإلى عدم انخراطهم في الجيش؛ ولكنَّهم ليسوا محصورين جوهريّاً، وَفْقاً للقانون على الأقلِّ، بقطاعات عمل محدَّدة. أمَّا فلسطينيُّو الضِّفَّة الغربيَّة، كشريحة سُكَّانيَّة قابعةٍ تحت الاحتلال، وخاضعة لقَمْع الدولة، فقد استُغلُّوا خصِّيصاً من أجل ملء فراغات فُرَص العمل في القطاعات التي لا تتقدَّم إليها الغالبيَّة العظمى من الإسرائيليِّيْن (على الأخصِّ المواطنين الإسرائيليِّيْن اليهود الذي يحتلُّون مكانةً اجتماعيَّة أرفع في المجتمع من الفلسطينيِّيْن-الإسرائيليِّيْن[1]) ولا يرغبون أصلاً بالتقديم إليها. وتُبيِّن المستوطنات هذا الحَشْر بحقِّ فلسطينيِّي الضِّفَّة الغربيَّة في قطاعات العمل اليدويَّة في أوضح صوره. فالمصانع التي تعتمد على عدد عُمَّال كبير وأجور منخفضة، تنتقل خصِّيصاً إلى المستوطنات من أجل الربح، وذلك لا يقتصر على استغلال القُرب الجغرافيِّ من قوَّة عمل رخيصة وسهلة الاستغلال وحسب، بل كذلك من وجود قوَّة عمل ضخمة مستعدَّة

---

1) وتجدر الإشارة، على أيَّة حال، إلى وجود هَرَميَّة اجتماعيَّة داخل الجماعة اليهوديَّة الإسرائيليَّة في إسرائيل، والتي تُفرد القمَّة عموماً لليهود الأَشكناز (ممَّنْ لديهم أصول أوروبيَّة شرقيَّة)، يليهم اليهود السّفارد (الذين يتحدَّرون من مناطق البحر المتوسِّط)، بينما يكون المستوى الأخير من نصيب اليهود المزراح (المتحدِّرين من أصول عربيَّة). وقد أدَّى هذا، مثلاً، إلى خَلْق هُوَّة واسعة بين الأشكناز والمزراح (RettingGur، 2014). وبذلك فإنَّ من الممكن أن يعمل المواطن الإسرائيليُّ اليهوديُّ ذو الأصول العربيَّة (المزراح) في مِهَن تماثل المِهَن التي يعمل فيها المواطن الفلسطينيُّ-الإسرائيليُّ في الدولة، وأن يعانيَ الوَضْع الاقتصاديَّ نفسه، ولكنَّ حقيقة عدم يهوديَّة هذا المواطن الأخير ضمن السياق الإسرائيليِّ ستجعل مكانته أدنى من سابقه، بفعل وجود رأسمال اجتماعيٍّ أعلى، يمكن أن يسمحَ بفُرص عمل، وأجور أفضل، ... إلخ. كما أنَّ الانخراط في الجيش يحمل مزايا اجتماعيَّة أفضل.

للعمل في هذه المِهَن غير المرغوبة (Human Rights Watch، 2016). وهذا هو السبب الذي يجعل مزارع المستوطنات قادرة على استثمار ما يزيد على مساحة 9000 هكتار من الأرض، وسبب وجود 20 منطقة صناعيَّة وأكثر من 1000 مصنع إسرائيليٍّ في المستوطنات تحديداً، وليس في أيَّة منطقة أخرى. ونجد أنَّ المستوطنين، الذين يشكِّلون ما يقرب من نصف عدد العُمَّال الكُلِّيِّ في المستوطنات، والذين لا يمكن استغلالهم بسهولة، يعملون، على الأخصِّ، في المزارع والمصانع، بينما لا تزيد نسبة المستوطنين الذين يعملون في قطاعات المِهَن اليدويَّة المتعارَف عليها مثل الزراعة، ومقالع الحجارة، والتعدين، وما يشبهها، عن 7.5 في المئة (المصدر نفسه Ibid: 106). ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ المستوطنين الذين يعملون في مثل هذه القطاعات يشغلون دوماً، تقريباً، مناصب إداريَّة وبيروقراطيَّة، لا في العمل اليدويِّ، بحَدِّ ذاته.

خَنْق الاقتصاد الفلسطينيِّ والسيطرة على المنطقة ج

لم يكن يمكن أن يتعزَّز خَلْق التمييز في سوق العمل، وتكريس وَضْع العُمَّال الفلسطينيِّيْن غير المواطنين كقوَّة عمل رخيصة قابلة طَيِّعة للاستغلال على يد المنتجين وأصحاب العمل الإسرائيليِّيْن، إلَّا إذا كانت فُرَص التنمية الفلسطينيِّيْن مخنوقة إلى الحَدِّ الذي لا يمكن فيه أبداً لخَلْق فُرَص عمل داخل مناطق السلطة الفلسطينيَّة أن تُلبِّي حاجة الفلسطينيِّيْن إلى العمل، أو أن تمدَّ يد العون داخل بركة العُمَّال العاطلين عن العمل، بحيثُ تؤثِّر على نحو فعَّال في حاجات أصحاب العمل الإسرائيليِّيْن شديدة التذبذب من ناحية العرض والطَّلَب.[1] ومع أنَّ سبب إسرائيل الرئيس في

1) يتجسَّد مثالٌ جيِّدٌ عن حاجات أصحاب العمل المتذبذبة من ناحية العرض والطَّلَب في شركات البناء التي تعمل في المستوطنات، حيثُ غالباً ما تُوجَّه هذه المشاريع عبر سياسات الحكومة الإسرائيليَّة المتعلِّقة بتوسيع المستوطنات وبناء وحدات استيطانيَّة سَكَنِيَّة جديدة (انظر

احتلال الضِّفَّة الغربيَّة نابعٌ من طموحاتها الجغرافيَّة، من أجل بلوغ «أرض إسرائيل» الكبرى[1]، إلاَّ أنَّ التَّحكُّم باقتصاد الضِّفَّة الغربيَّة وخَلْق اعتماديَّة على الاقتصاد الإسرائيليِّ كانا عاملين مُهمَّين في تعزيز سيطرة أكبر، جَنْباً إلى جَنْب، مع مظاهر الاحتلال العسكريَّة الأكثر وضوحاً. كما أنَّ خَنْق تنمية المراكز الحضريَّة الفلسطينيَّة، وخَلْق سوق مُعتمِدَة على المنتجات الإسرائيليَّة يُسهم، أيضاً، في بُعدٍ اقتصاديٍّ نَفْعِيٍّ لما يُشكِّل، في واقع الحال، مَسْعَى دولةٍ عسكريّاً باهظاً.

وفيما كان الجهد يُبذَل في السنوات التي أعقبت الاحتلال من أجل إلحاق الاقتصاد، والسوق وقوَّة العمل الفلسطينيَّة بالاقتصاد الإسرائيليِّ، كان پروتوكول پاريس، الذي وُقِّع في نيسان/أبريل 1994[2] – وهو إطار عمل اقتصاديٍّ وُلِدَ بعد اتِّفاقيَّات أوسلو، وكنتيجة لها – هو الذي كرَّس هذه التَّبعيَّة. كرَّس البروتوكول الشيكل الإسرائيليَّ الجديد (NIS) العملة القانونيَّة الرئيسة في الضِّفَّة الغربيَّة،[3] وفرض تقييدات قاسية على حركة البضائع من المناطق الفلسطينيَّة وإليها، ومَنَحَ إسرائيل سلطة أمر واقع على تلك التَّحرُّكات، وعلى نوعيَّة المنتجات المسموحة والممنوعة وكمِّيَّاتها، إضافةً إلى إنشاء لجنة اقتصاديَّة مشتركة تَرَكَ السلطة فعليّاً بيد إسرائيل في أن تعارض أيَّة طلبات من السلطة الفلسطينيَّة حين ترى [إسرائيل] أنَّها لا تصبُّ في مصلحتها الاقتصاديَّة. وعادةً ما تستخدم

على سبيل المثال: Levinson, Lis, Ravid، 2003؛ Ravid، 2015).

1) يعبِّر مصطلح (Eretz Israel) «أرض إسرائيل» عن أرض إسرائيل الكبرى [التوراتيَّة]، أي التي تضمُّ الأراضي الحاليَّة لدولة إسرائيل إضافة إلى الأراضي الفلسطينيَّة. وكذلك، نجد ادِّعاءات أخرى بأنَّ «أرض إسرائيل» تشمل أجزاء من الأردن أيضاً.

2) كان من المفترَض أن يكون پروتوكول پاريس اتِّفاقاً اقتصاديّاً موقَّتاً لخمس سنوات، ولكنَّه وَاصَلَ توجيه السياسة الاقتصاديَّة والتَّحكُّم بها لأكثر من عقدَيْن.

3) ولكنْ، تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه العملة فُرِضَت فعليّاً على المناطق الفلسطينيَّة المُحتلَّة منذُ بداية الاحتلال.

إسرائيل كلَّ ما تضمُّهُ ترسانتها الاقتصاديَّة لإعاقة أيَّة محاولات فلسطينيَّة لتحسين الاقتصاد الفلسطينيِّ أو تحسين وَضْع السُّكَّان الفلسطينيِّيْن ككلّ. وكمثال على هذا، حينما شرعت السلطة الفلسطينيَّة أولى خطواتها في الانضمام إلى محكمة العدل الدُّوليَّة أوائل عام 2015 – وهي خطوة، يمكن لها أن تمهِّد الطريق لمحاكمة إسرائيل على جرائم الحرب التي اقترفتْها – بدأت إسرائيل حرمان السلطة الفلسطينيَّة من عائداتها الضَّريبيَّة.[1] ووَفْقاً لپروتوكول پاريس، يُسمَح لإسرائيل جباية الضرائب[2] (اصطُلح عليها بـ «العائدات الضَّريبيَّة» في بنود البروتوكول) نيابةً عن السلطة الفلسطينيَّة. وتُحوِّل هذه العائدات، الضَّروريَّة من أجل دَفْع أجور عشرات آلاف الموظَّفين المَدَنِيِّيْن الفلسطينيِّيْن، إلى السلطة الفلسطينيَّة كلّ عام. وكما هي الحال دوماً، تُماطل الحكومة الإسرائيليَّة عادةً في تحويل هذه المبالغ أو تُوقِفها، كمحاولة لإبقاء السطوة في يدها. ولا يزال پروتوكول پاريس، الذي لم يكن إلَّا إطار عمل اقتصاديّ موقَّت لن يزيد عن خمس سنوات، يُوجِّه العلاقة الاقتصاديَّة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيَّة، على حساب تلك الأخيرة، لأكثر من عقدَيْن بعد انتهاء مدَّته [القانونيَّة].

ومن أجل أيِّ شكل من أشكال التنمية الاقتصاديَّة المستدامة، تحتاج الضِّفَّة الغربيَّة ومُنتجوها إلى حُرِّيَّة الدخول إلى الأسواق. تتحكَّم إسرائيل بجميع الحدود التي تحيط بالضِّفَّة الغربيَّة، بما فيها الحدود بين الضِّفَّة

---

1) وبالرغم من الاعتراضات الإسرائيليَّة، تكلَّلت الخطوة الفلسطينيَّة بالنجاح، لتصبح السلطة الفلسطينيَّة عضواً رسمياً [في محكمة العدل الدُّوليَّة] في الأول من نيسان/أبريل 2015.

2) تأتي هذه العائدات من الضرائب المفروضة على الصادرات الفلسطينيَّة على سبيل المثال. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ دولة إسرائيل، علاوةً على تحكُّمها بالصادرات الفلسطينيَّة والتَّحكُّم بما يدخل إلى السوق، وتحديد معاييره، تقتطع نسبة 3 في المئة من العائدات (كما تنصُّ بنود پروتوكول پاريس) كَبَدَل خدمات على جبايتها للضرائب نيابةً عن السلطة الفلسطينيَّة (انظر وزارة الماليَّة الفلسطينيَّة، 2014).

الغربيَّة والأردن. كما أنَّها تتحكَّم بحركة التجارة كلِّها دخولاً وخروجاً،[1] ما أدَّى إلى أن يكون ثُلثا واردات المناطق الفلسطينيَّة المُحتلَّة من المُنتجين الإسرائيليِّيْن، علاوةً على أنَّ 87 في المئة من صادراتها تذهب إلى السوق الإسرائيليَّة (ILO، 2015: 16). وبوجود پروتوكول پاريس، تواصل إسرائيل التَّحكُّم بالأسواق التي يُسمَح لها بالانفتاح على المُنتجين الفلسطينيِّيْن، وبالمُنتَجات التي يُسمَح بدخولها.[2] وفي ظلِّ تحكُّم الاحتلال الإسرائيليِّ بالاقتصاد، والتجارة، والأرض، ليس أمام أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيِّيْن في الضِّفَّة الغربيَّة إلَّا طريق واحدة فعليَّة للربح – وهي أن يعملوا مع رجال الأعمال الإسرائيليِّيْن في تسويق المنتجات الإسرائيليَّة داخل سوق الضِّفَّة الغربيَّة التي تحتلُّها إسرائيل، وتتحكَّم بها (Samara، 2000: 118-119). ولم تقتصر الأشهر والسنوات الأولى من الاحتلال على خَلْق اعتماديَّة للطبقة العاملة الفلسطينيَّة في الضِّفَّة الغربيَّة على سوق العمل الإسرائيليَّة فقط، بل خَلَقَت اعتماديَّة أخرى لطبقة رجال الأعمال في الضِّفَّة الغربيَّة على الاقتصاد الإسرائيليِّ، بحيثُ لا يمكن لهم إلَّا الإتجار

---

1) مع وجود استثناء وحيد، وهو حدود قطاع غزَّة الجنوبيَّة مع مصر، حيثُ تجري عمليَّات تهريب كبيرة للبضائع والموادِّ عبر عدد هائل من الأنفاق المحفورة تحت حدود غزَّة-مصر. ومع هذا، لا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذه الأنفاق تتعرَّض للهَدْم أغلب الأحيان على يد السلطات المصريَّة، أو الطيران الإسرائيليِّ، بحيثُ لا يوجد اقتصاد أنفاق دائم ومستقرّ بهذا المعنى.

2) بل وحتَّى الموادّ التي تختار إسرائيل السماح بخروجها من الضِّفَّة الغربيَّة، بهدف التصدير إلى الأسواق الخارجيَّة، كالمنتجات الزراعيَّة الفلسطينيَّة، على سبيل المثال، تكون عرضةً، أغلب الأحيان، إلى مماطلات طويلة، بما أنَّ المنتجين ممنوعون من تصدير المَنتَج من الضِّفَّة الغربيَّة مباشرةً، إذ لا بُدَّ من أخْذه إلى نقطة تفتيش إسرائيليَّة، كي يخضع للتفتيش والمرور في إجراءات وبروتوكولات أمنيَّة طويلة قبل أن يُعاد تحميله. وهذه العمليَّة، التي تُسمَّى «النَّقْل بالترادف» (back-to-back transfer)، ليست مطلوبة بالنسبة إلى المنتجات التي تدخل إلى الضِّفَّة الغربيَّة – أي المنتجات الإسرائيليَّة. وقد عقَّب البنك الدُّوليُّ على هذه العمليَّة من قبل، مصرِّحاً بأنَّه علاوة على المماطلات التي تتأتَّى من هذه العمليَّة – وتُكلِّف وقتاً ومالاً – فإنَّ عمليَّات النَّقْل بالترادف «تتسبَّب، أيضاً، بأضرار جسيمة بالبضائع حينما تُفرَّغ أو تُفحَص يدويّاً» (World Bank، 2008: ii). وليست عمليَّات النَّقْل بالترادف إلَّا مثالاً واحداً من العوائق الإسرائيليَّة المُمَنْهَجَة أمام التجارة الفلسطينيَّة، وهي عوائق ماديَّة وبيروقراطيَّة على السواء، تهدف إلى الحيلولة دون نشوء اقتصاد فلسطينيٍّ فعَّال في الضِّفَّة الغربيَّة.

بالمنتجات الإسرائيليَّة، وتسويقها أغلب الأحيان. أمَّا علاقات الاستيراد والتصدير التي كانت تربط الدول العربيَّة بفلسطين قبل الاحتلال، فقد انقطعت تماماً، بفعل السياسات الاقتصاديَّة الإسرائيليَّة التي أغلقت باب التجارة الفلسطينيَّة في وجوهها. ولم يقتصر الاحتلال على الأرض؛ بل امتدَّ إلى الاقتصاد الفلسطينيِّ أيضاً.

ولقد كان تأثير السياسات الإسرائيليَّة والاحتلال على المنطقة ج – وهي المنطقة التي يُفترَض أن تكون مركز قوَّة أيَّة دولة فلسطينيَّة – هو العقبة الأكبر في نشوء اقتصاد فلسطينيٍّ مُستدامٍ وتنمية مبشِّرة. أمَّا التأثير الاقتصاديُّ السَّلبيُّ المباشَر للتقييدات الإسرائيليَّة الشديدة على حُرِّيَّة حركة الفلسطينيِّيْن، والزراعة، والتنمية في المنطقة ج، فلا يقتصر على الإنتاج وفُرص العمل وحسب، بل، أيضاً، يتسبَّب بخسارة للاقتصاد الفلسطينيِّ، تقارب 3.4 مليار دولار سنويّاً.[1] وعلاوة على هذا، فإنَّ إسرائيل، في الحالات كلِّها، تقريباً، ترفض السماح للفلسطينيِّيْن بالتنقيب عن الموادِّ الخام التي يمكن أن توجد في المنطقة ج، ويُقدِّر البنك الدُّوليُّ أنَّ ما يقارب مليار دولار تضيع سنويّاً، بسبب هذا الرَّفْض (World Bank، 2013: 13). وقد وَجَدَت «هيومن رايتس ووتش»، حينما تناولت مسألة مقالع الحجارة في الضِّفَّة الغربيَّة، أنَّ إسرائيل كانت تمنح تصاريح لشركات إسرائيليَّة، بل وأوروبيَّة لإنشاء مقالع حجارة في المناطق الفلسطينيَّة المُحتلَّة، ولكنَّها كانت ترفض أيَّ طلب يُقدَّم لها من الشركات الفلسطينيَّة للعمل في المنطقة ج منذُ عام 1994، ما أدَّى إلى خسارة الاقتصاد الفلسطينيِّ لما يقارب رُبْع مليار دولار سنويّاً (Human Rights Watch، 2016).[2] وعلى أيَّة حال، فإنَّ استثمار الأرض بأقصى

---

1) من أجل أخْذ فكرة عن مدى أهمِّيَّة مقدار هذا المبلغ، يمكن للعائدات الضَّريبيَّة التي ستُحصِّلها السلطة الفلسطينيَّة من هذا المبلغ أن تُخلِّصها من نصف الديون المُستحقَّة على السلطة الفلسطينيَّة في عام واحد (Human Rights Watch، 2016: 10).

2) في ما يخصُّ الموادّ الخام التي تُستخرَج من المقالع في أراضي الضِّفَّة الغربيَّة المُحتلَّة،

طاقتها يمكن أن يُفضي إلى خَلْق ما بين 150.000-200.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة لكلِّ 100.000 دونم (10.000 هكتار)، وهي تنمية، يمكن لها قلب أوضاع الجماعات الفلسطينيَّة المُعْوِزَة في غور الأردن، حيثُ ستُخفِّض معدَّل البطالة بدرجة كبيرة، وتزيد معدَّل الإنفاق، وتمنح العُمَّال الزراعيِّيْن الفلسطينيِّيْن الفرصة لتَرْك العمل الزِّراعيِّ في المستوطنات، هذا العمل الاستغلاليّ، ذي الأجر المنخفض، المُسبِّب للعار (ضمن أوساط الفلسطينيِّيْن)، والمُدمِّر على نحو كبير (شخصيّاً وسياسيّاً).

وقد تسبَّب هذا العجز الشديد في تنمية الأرض أو حتَّى زراعتها بجَعْل عدد كبير من البلدات والقرى الفلسطينيَّة في المنطقة ج معتمدةً على المتبرِّعين الدُّوليِّيْن لتأمين الخدمات الأساسيَّة ومرافق البنية التَّحتيَّة كالمياه، والمدارس، بل وحتَّى مخيَّمات لسَكَن العائلات (OCHA، 2014a) – وبالرغم من أنَّ هذه المخيَّمات تابعة لمنظَّمات ومؤسَّسات مثل الاتِّحاد الأوروبيِّ، إلَّا أنَّ هذا لا يمنع هَدْمها المتكرِّر على يد قوَّات جيش الدفاع الإسرائيليِّ (Hass، 2016). ومع بداية عام 2016، لم يُوافَق إلَّا على نسبة لا تتجاوز 1.5 في المئة من الطَّلَبات الفلسطينيَّة للتنمية في المنطقة ج (OCHA، 2016)، وفي الفترة الممتدَّة بين عامَي 2000 و2012، لم تنل الموافقة إلَّا 210 طلب من بين 3565 طلب مُقدَّم (Human Rights Watch، 2016: 37). ومن جانب آخر، كان المستوطنون الإسرائيليُّون في مستوطنات الغور يواصلون البناء بشكل دائم من دون الحصول على الموافقات اللَّازمة، بما أنَّهم يحظون بالسماح على نحو ارتجاعيٍّ (Halper and Schaeffer، 2012). وهذا التمييز واضح

تذهب 94 في المئة من تلك الموادِّ إلى السوق الإسرائيليَّة (Human Rights Watch، 2016: 43). ولا تنسحب المكاسب على الجوانب الاقتصاديَّة وحسب. فالناس، بشكل عامٍّ، لا تُحبُّ فكرة وجود نشاطات تتعلَّق بأعمال ومصانع التعدين والمقالع قُرب بيوتهم، ولذا نَقَلَ الإسرائيليُّون هذه الصناعات المزعِجة بعيداً من مَرأى عيونهم، وتمركزت في المستوطنات قُرب أماكن سَكَن الفلسطينيِّيْن، بدلاً من أماكن سَكَن الإسرائيليِّيْن.

وصاعق كما هي حال العواقب السَّلبيَّة للتنمية الفلسطينيَّة والتَّطوُّر في المنطقة ج.

ومع أنَّ المنطقة ج هي الأكثر تعرُّضاً للعجز عن التنمية وبناء البنية التَّحتيَّة، إلَّا أنَّ هناك تأثيرات معيقة تصيب المنطَقَتَيْن أ وب أيضاً. وقد تسبَّب التقسيم الذي لحق بالضِّفَّة الغربيَّة نتيجةً لاتِّفاقيَّات أوسلو بخَلْق جُزُر صغيرة من المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينيَّة، تحيط بها محيطات من المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. وتعرَّضت المراكز الحضريَّة الفلسطينيَّة إلى عزل فِعْليٍّ، يفصل إحداها عن الأخرى عن طريق أراضي المنطقة ج التي تطوِّق الضِّفَّة الغربيَّة، وتُحيلها إلى بانتوستانات. وبالتالي، باتت البلدان والمُدُن الفلسطينيَّة عاجزة فعليّاً عن رَبْط مشاريع البنية التَّحتيَّة في ما بينها بما أنَّ الجيش الإسرائيليَّ يتحكَّم بالأرض التي تفصل بينها، ويرفض، في الحالات كلِّها، تقريباً، السماح للفلسطينيِّيْن بمشاريع البناء فوقها – مثل إنشاء طُرُق جديدة أو شبكات مياه.

تعزيز الاحتلال، إفادة المستوطنات

ولم يقتصر تأثير السياسة الإسرائيليَّة، عبر إخضاع الاقتصاد الفلسطينيِّ، والتَّحكُّم بالتجارة، واستغلال موارد الأرض المُحتلَّة لمصلحة سُكَّانها بما يخالف القانون الدُّوليَّ،[1] على رَبْط الاقتصاد الفلسطينيِّ بالاقتصاد الإسرائيليِّ، بل جَعَلَتْهُ، أيضاً، تابعاً له، بحيثُ خَنَقَ أدنى احتماليَّة للبدء بتنمية فلسطينيَّة. ولا يمكن للسلطة الفلسطينيَّة، أو رجال الأعمال

---

1) يُفترَض أن لا تُستخدَم الموارد المُستخرجة على يد سلطة الاحتلال إلَّا في تلبية حاجات السُّكَّان الواقعين تحت الاحتلال. فتبعاً للقانون الدُّوليِّ، «لا يُسمَح لسلطة الاحتلال باستخدام موارد الأرض المُحتلَّة إلَّا في تلبية الحاجات المُلحَّة المتعلِّقة بالإدارة الحاليَّة للأرض، وحاجات السُّكَّان الأساسيَّة» (Institut de Droit International، 2003). انظر أيضاً Benvenisti، 2012: 82.

والمستثمرين أن يُسهِموا في تنمية الضِّفَّة الغربيَّة على نحو مُجْدٍ أو يستثمروا مواردها الطَّبيعيَّة في ظلِّ مثل هذه الظروف، وبالتالي لن نجد إلَّا فُرَصاً قليلة ضئيلة لخَلْق فُرَص عمل لشريحة سُكَّانيَّة عانت، ولا تزال، طوال سنوات من معدَّلات فَقْر وبطالة عاليَّيْن. وما من مفاجأة في أنَّ البنك الدُّوليَّ وَصَفَ اقتصاد الضِّفَّة الغربيَّة بأنَّه غير مُستدام، مصرِّحاً بأنَّ التقييدات الإسرائيليَّة المُعيقة للتنمية هي العقبة الأساسيَّة أمام الاستثمار في فلسطين (World bank، 2012: 4). وفي ظلِّ التأثيرات السَّلبيَّة التي تقاسيها المناطق الفلسطينيَّة الرِّيفيَّة، بسبب تحكُّم إسرائيل بالأرض، كانت معاناة سُكَّان المنطقة ج هي الأكبر، حيثُ فَقَدَ عدد كبير منهم مورد رزقهم التَّقليديّ، أي الزراعة وتربية المواشي. وفي ظلِّ عدم وجود فُرَص للتنمية، وعَجْزهم عن استثمار الأرض في البناء أو الزراعة، بات الخيار الوحيد أمام عشرات آلاف العُمَّال هو العمل في المِهَن اليدويَّة في سوق العمل الإسرائيليَّة. وعلى المقلب الآخر، انتفع المستوطنون وأصحاب العمل الإسرائيليُّون في المستوطنات من هذه الخسارة التي يتكبَّدها الفلسطينيُّون، علاوةً على التشجيع الذي يتلقَّونه على يد الحكومة الإسرائيليَّة في الانتقال إلى المستوطنات، من خلال تقديم عروض ماليَّة سخيَّة وإعفاءات ضريبيَّة. وقد أدَّى هذا إلى أن تعدَّ الدولة 90 مستوطنةً وجميع المناطق الصِّناعيَّة فعليّاً «مناطق أولويَّة قوميَّة»، تمنح فيها لأصحاب العمل والمدنيِّيْن الذين يعيشون هناك سلسلة متعاقبة من الإعانات الحكوميَّة.[1] وكلُّ هذا علاوةً على المكاسب التي تنتج عن العمل في منطقة – هي المستوطنات –

---

1) عيِّنة مختارة من المكاسب التي يتلقَّاها المستوطنون المَدَنيُّون، تشمل القدرة على شراء سَكَن، بمساعدة قرض عقاريٍّ حكوميٍّ، ومواصلات مجَّانيَّة إلى المدارس، ورواتب أعلى للمعلِّمين، وتعليم مجَّانيٍّ من سنِّ الثالثة فما فوق. أمَّا في المجال الصِّناعيِّ، فالضرائب في المستوطنات أقلُّ بكثير منها في مناطق الخطِّ الأخضر في إسرائيل، علاوةً على وجود مِنَح وإعانات حكوميَّة، تتوافر لشركات المستوطنات دون غيرها من الشركات داخل إسرائيل، إلى جانب تعويضات ضريبيَّة تتأتَّى من المنتجات التي تُصدَّر إلى الاتِّحاد الأوروبيِّ. ويمكن الحصول على الشرائح السُّكَّانيَّة التي تندرج تحت بند «الأولويَّة القوميَّة» من وزارة الإعمار الإسرائيليَّة.

وُضِعَتْ فعليّاً خارج نطاق القانون في ما يخصُّ حماية حقوق العُمَّال الفلسطينيِّيْن (انظر الفصل 5). فتشغيل قوَّة العمل الفلسطينيَّة المجاورة المقموعة ليس زهيد الثمن وحسب، بل يُضاف إليه المكسب المباشر الذي يأتي من الإعانات الحكوميَّة، إضافةً إلى المكسب غير المباشر الذي يأتي من غياب التفعيل الحكوميِّ لحماية حقوق العُمَّال الفلسطينيِّيْن – ما يسمح، على سبيل المثال، لأصحاب العمل بتوفير المال المُخَصَّص لمعدَّات الأمان، والتدريب، وتجهيز بيئات عمل ملائِمة، من دون إبداء قَلَق كبير حيال الاضطرار إلى دَفْع تعويضات جرَّاء الإصابات التي تحدث في أثناء العمل. وبالمجمل، أدَّى هذا الوَضْع إلى أن تكون تكاليف أجر عامل من المواطنين الإسرائيليِّيْن في المستوطنات 2000 شيكل أكثر من تكاليف أجر عامل فلسطينيٍّ غير مواطن من الضِّفَّة الغربيَّة (Human Rights Watch، 2016: 92) – وهو واقع مَنَحَ لأصحاب العمل في المستوطنات فُرصةً بارزةً أكبر، بالمقارنة مع نظرائهم في غير مناطق المستوطنات (State Controller، 2012: 1677)، ويمنح، بالنتيجة، إعانة حكوميَّة أكبر (من خلال العَمَالة الرخيصة، التي غالباً ما تتقاضى أجوراً أقلّ من الحَدِّ الأدنى القانونيِّ للأجور) لأصحاب العمل في المستوطنات.

وفي الوقت الذي تعرَّض فيه اقتصاد الضِّفَّة الغربيَّة من قَمْع وإلحاق، ووَقَعَ سُكَّانها ضحيَّة المعاناة، كان اقتصاد المستوطنات يزدهر، وسُكَّانها يكسبون أكثر، حيثُ يُمنَحون كلّ فرصة ممكنة للازدهار على يد الحكومة الإسرائيليَّة في محاولة لزيادة تعزيز الهيمنة الإسرائيليَّة على الأرض المُحتلَّة في الضِّفَّة الغربيَّة وتوسيعها.[1] وكانت نتيجة هذا الوَضْع هو تعزيز الاحتلال على الأرض، وتعزيز بنية سيطرته مع ضَمٍّ الأرض وبناء البنية التَّحتيَّة،

---

1) فعلى سبيل المثال، تصل قيمة صادرات المستوطنات إلى أكبر شركاء إسرائيل الاقتصاديِّيْن، الاتِّحاد الأوروبيّ، إلى 300 مليون دولار. وليس هذا إلَّا تقديراً معتدلاً للمبلغ. كما أنَّ مزارع المستوطنات تصدِّر من منتجاتها إلى خارج إسرائيل بنسبة أكبر (66 في المئة) ممَّا تصدِّره أيَّة منطقة أخرى داخل البلاد (Human Rights Watch، 2016: 101).

وتحسينها بين المستوطنات وإسرائيل. ويُستولى على الموارد على نحو متواصل، ما يتسبَّب في إبقاء التنمية الفلسطينيَّة محدودةً بشكل كبير. ويساهم كلُّ هذا في زيادة عَجْز الفلسطينيِّيْن عن تطوير فُرَص العمل، وزراعة أراضيهم، ومواصلة موارد رزقهم التَّقليديَّة، وتكريس اعتماديَّة – لدى سُكَّان الريف في المنطقة ج على الأخصِّ – على سوق العمل الإسرائيليَّة التي حشرت قوَّة العمل الفلسطينيَّة في قطاعات العمل اليدويَّة غير المرغوبة ذات الأجور المنخفضة طوال عقود، من خلال سياسة الدولة والتمييز الذي تمارسه ضدَّهم.

7
إنشاء مناطق لفُرَص عمل ممكنة

حالما بدأت الحكومة الإسرائيليَّة ضَمَّ الأراضي الفلسطينيَّة في أعقاب احتلال عام 1967 للضِّفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة، أُلحِق الاقتصاد [الفلسطينيُّ] مباشرةً، ما خَلَقَ اقتصاداً فلسطينيّاً ضعيفاً، باعتماديَّة تامَّة على اقتصاد إسرائيليٍّ مهيمن. وكما ناقشْنا في الفصل السادس، كانت السياسة الإسرائيليَّة في الضِّفَّة الغربيَّة تقوم على مَنْح السلطة الفلسطينيَّة فرصة ضئيلة، إن مُنِحَت أساساً، للتنمية أو الصناعة في الضِّفَّة الغربيَّة، واستثمار مواردها، والعمل، بالنتيجة، على تأمين فُرَص عمل ممكنة لمئات آلاف الفلسطينيِّيْن العاطلين عن العمل، ما يُسهم، بالتالي، في تحسين الازدهار الاقتصاديِّ للسُّكَّان ككُلّ.[1] وتتجلىَّ أهمِّيَّة مغزى السياسة الإسرائيليَّة حيال الاقتصاد الفلسطينيِّ في ما يخصُّ مسألة العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات في حقيقة أنَّ السلطة

1) الفساد موجود في أوساط السلطة الفلسطينيَّة، وهذا معروف منذُ سنوات (انظر Samara، 2000). وفي حال حَصَلَتْ السلطة الفلسطينيَّة على أموال أكثر حينما تصبح قادرة على توليد عائدات من استثمار الموارد الطَّبيعيَّة والتنمية، لن يكون هناك ضمانة بأن تنجوَ تلك الأموال من قبضة الفساد. ولكنْ، من المنطقيِّ الاعتقاد بأنَّ السلطة الفلسطينيَّة ما كانت ستبدو على هذا الوَضْع الحاليِّ، لولا وجود الاحتلال. إذ يعتمد هذا الوَضْع بقوَّة على التمويلات الخارجيَّة، ويُستغَلُّ من جانب الحكومة الإسرائيليَّة للسيطرة أكثر على السُّكَّان الفلسطينيِّيْن، ويستشري فيه الفساد، ويصبح أمراً مقبولاً، من دون وجود معارضة له، وذلك بهدف إبقاء الطبقة السِّياسيَّة في موقع السلطة والسيطرة – فبقاء نخبة السلطة الفلسطينيَّة السِّياسيَّة في الوَضْع السِّياسيِّ القائم مُحبَّذ لدى إسرائيل. ولو أردْنا طَرْح مثال واحد، من بين الأمثلة الكثيرة، دعونا نتناول ما سُمِّيت «الوثائق الفلسطينيَّة» (Palestine Papers، 2011)، وهي الوثائق التي نشرتْها قناة «الجزيرة» عام 2011، وتُبيِّن التنسيق الأمنيَّ بين السُّلطَتَيْن الإسرائيليَّة والفلسطينيَّة، بل وَصَلَ الأمر إلى مناقشة إمكانيَّة القيام بعمليَّات اغتيال ضدَّ شخصيَّات فلسطينيَّة بارزة (Khoury, Issacharoff et al.، 2011).

الفلسطينيَّة عاجزة، في ظلِّ مثل هذه التقييدات، عن تأمين أيَّة فُرَص عمل بديلة لعشرات آلاف الفلسطينيِّيْن الذين يعملون في المستوطنات – وهو عُمَّال يُعبِّرون بلوعة عن كونهم مُرغَمين على هذا العمل، من أجل تأمين قُوْتهم اليوميِّ. وكذلك، ما من فُرَص كبيرة لصالح المستثمرين في القطاع الخاصِّ، وفعليّاً ما من رغبة لدى رجال الأعمال هؤلاء بالاستثمار في الضِّفَّة الغربيَّة، وبالمساعدة – بالتالي – في خَلْق فُرَص عمل في الوَضْع الذي تكون فيه سوق الضِّفَّة الغربيَّة، وقوَّتها العاملة، ومواردها، وصادراتها وواردتها، كلّها ضمن قبضة إسرائيل والسياسات الحكوميَّة الإسرائيليَّة، وليست في مصلحة الفلسطينيِّيْن أو اقتصادهم. إنَّها بيئة عمل خطرة وغامضة للغاية بالنسبة إلى المستثمرين.

وعلى الرغم من أنَّ السلطة الفلسطينيَّة عاجزة عن خَلْق ما يكفي من فُرَص العمل البديلة للعُمَّال في المستوطنات، بحيثُ يكونون قادرين على تَرْك ما في أيديهم، والتَّخلِّي عن المستوطنات غير الشَّرعيَّة، إلَّا أنَّ الوَضْع لن يتغيَّر حتَّى لو كان بوسع السلطة، أو العُمَّال أنفسهم، إيجاد فُرَص عمل أخرى في الضِّفَّة الغربيَّة، لأنَّ الظروف التي يفرضها الاحتلال ستُقلِّل بشدَّة من قدرة العامل على ممارسة ذلك العمل البديل في مطلق الأحوال. إذ خَلَقَتْ إسرائيل عقبات عديدة، ماديَّة وبيروقراطيَّة، تحدُّ من حُرِّيَّة حركة الفلسطينيِّيْن داخل الضِّفَّة الغربيَّة. فالجدار العازل، ونقاط التفتيش التابعة للجيش الإسرائيليِّ (أكانت نقاطاً دائمةً أم موقَّتة «طيَّارة»)، ومنظومة مَنْح تصاريح العمل، ومناطق إطلاق النار في المنطقة ج، والمَحمِيَّات الطَّبيعيَّة، والأراضي الواقعة تحت سيطرة المستوطنات الإداريَّة (أكانت تستخدمها أم لا)، والمرتفعات الأرضيَّة، والخنادق، وشبكات الطُّرُق، كلّها تحدُّ من حُرِّيَّة حركة الفلسطينيِّيْن، كما أنَّها تُعيق في اجتماعها قدرة الفلسطينيِّيْن على التَّحرُّك من مكان إلى آخر، إن لم تُوقِفها كُلِّيّاً. وفي واقع الأمر، هناك أكثر من 500 عقبة بارزة داخل الضِّفَّة الغربيَّة أمام حُرِّيَّة حركة الفلسطينيِّيْن،

بما فيها 96 نقطة تفتيش ثابتة، منها 57 نقطة داخليَّة،[1] ويتمركز عدد كبير منها في عُمق الضِّفَّة الغربيَّة. هذا بالإضافة إلى عقبات غير ماديَّة مثل فكرة ووجود المناطق أ، ب، ج ومنظومة مَنْح تصاريح العمل. وأضِفْ إليها المنطقة H2 في الخليل، حيثُ المستوطنات الإسرائيليَّة مَحْميَّة ومحروسة على يد آلاف الجنود، والتي استولت على أكثر من خمس مساحة المدينة، علاوةً على 100 عقبةٍ أخرى متمثِّلة في مناطق وطُرُق عسكريَّة، تُضاف إلى القائمة (OCHA، 2014a). وتُفرض إجراءات تقييد مشدَّدة على جميع السُّكَّان الفلسطينيِّيْن في الضِّفَّة الغربيَّة على يد جيش الاحتلال، فيما تسبَّبت الطُّرُق المخصَّصة للمستوطنين حَصْراً، والتقسيم المتعمَّد للضِّفَّة الغربيَّة إلى ثلاث مناطق بسلطات مختلفة (أ، ب، ج) بعَزْل مراكز تجمُّع السُّكَّان الفلسطينيِّيْن أحدها عن الآخر، ما خَلَقَ – فعليّاً – حاجزاً يُحدِّد المدى الذي يُسمَح فيه للفلسطينيِّيْن بالبحث عن العمل، والحصول عليه.

أمَّا بالنسبة إلى العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، فإنَّ إيجاد عمل بديل خارج المستوطنات ليس صعباً وحسب، بسبب الخيارات المحدودة لفُرَص العمل، وفُرَص التنمية، ومعدَّل الطَّلَب العالي على أيَّة فرصة عمل موجودة، بفعل معدَّلات البطالة المرتفعة، بل إنَّ قدْراً كبيراً من فُرَص العمل تلك خارج متناول اليد كُلِّيّاً، بالنسبة إلى عُمَّال كثيرين، بسبب التقييدات المفروضة على حُرِّيَّة حركتهم. وغالباً ما يكون قُرب العامل من مكان العمل هو الشرط الأوَّل الذي يركن إليه أصحاب العمل، وليس تشغيل العامل ذي المهارة أو الخبرة الأعلى للعمل. فعلى سبيل المثال، يمكن لنجَّار ماهر في منطقة جنوب جبال الخليل أن يحقِّق الشروط الأمثل لفرصة عمل في مَنْشَرة في رام الله على مسافة لا تتجاوز 26 ميلاً، ولكنْ، في ظلِّ وجود التقييدات الإسرائيليَّة على الحركة، ونقاط التفتيش، ومنظومة الطُّرُق، يمكن للرحلة إلى هناك أن تستغرق عدَّة ساعات، إذ يمكن أن يتخلَّلها عبور مفترقات

---

1) هذا العدد حتَّى شهر أيَّار/مايو 2015 (B'Tselem، 2015).

طُرُق، يعمد فيها الجنود الإسرائيليُّون، أغلب الأحيان، إلى إيقاف حركة مرور الفلسطينيِّيْن، وإخضاعهم إلى عمليَّات تفتيش طويلة ومُهينة أحياناً، عدا عن إمكانيَّة أن يتعرَّض الفلسطينيُّون لإطلاق النار والقَتْل في الفترات التي تشهد تصاعد وتيرة العنف.[1] ويمكن أن تتعرَّض الطُّرُق - وهي لا تتجاوز طريقاً واحدة أو طريقَيْن، يُسمَح فيها للفلسطينيِّيْن بالعبور من وإلى المراكز الحَضَريَّة الفلسطينيَّة، من أجل ضمان سهولة السيطرة عليها على يد جيش الدفاع الإسرائيليِّ – أن تُغلَق بأوامر عسكريَّة بكلِّ سهولة، ومن دون إعلان مُسبَّق، ما يؤدِّي إلى إضافة الازدحام فوق صعوبات حُرِّيَّة التَّنقُّل.[2] ولن يُشكِّل هذا الأمر فرقاً بالنسبة إلى بيئة، يمكن فيها للعامل أن يضمن وصوله إلى العمل يوميّاً، أو وصوله بلا تأخير، وبأمان، أو على أيِّ نحو مُتاح للأفراد والعائلات منخفضة الدَّخْل. ولكنْ، وصل الأمر، في بعض الحالات، إلى أنَّ الرحلة التي لا تتجاوز كيلومتراً واحداً استغرقت عشرين ضعف وقتها المفترَض، بسبب وجود المستوطنات، وإغلاق الطُّرُق، والجدار العازل (Human Rights Watch، 2016: 58). ويُضاف إلى هذا أنَّ أكثر من 60 كيلومتراً من الطُّرُق الدَّاخليَّة في الضِّفَّة الغربيَّة مخصَّصة للمستوطنين حَصْراً، ويحظر على الفلسطينيِّيْن حتَّى استخدامها. ومع هذا، وحتَّى في الطُّرُق التي يُسمَح للفلسطينيِّيْن بالتَّنقُّل عبرها بين المناطق السَّكَنيَّة الفلسطينيَّة، يتسبَّب انتشار المماطلات الطويلة، والتعامل المُهين، والمواجهات الخطيرة المُحتملة بجَعْل حركة الفلسطينيِّيْن بطيئة جدّاً، في بعض الطُّرُق الرئيسة (التي يُسمَح للفلسطينيِّيْن باستخدامها)، بحيثُ باتت في الواقع طُرُقاً مخصَّصة للمستوطنين حَصْراً على يد جنود

1) انظر مقتل كلٍّ من عدنان عايد حمد المشني ذي السبعة عشر عاماً، أو أحمد رياض محمود شحادة ذي السِّتَّة وثلاثين عاماً كمثالَيْن (B'Tselem، 2016).

2) وفي مطلق الأحوال، فإنَّ الحالات النادرة التي ينخفض فيها معدَّل الازدحام تكون موقَّتة، ولا تعدو أكثر من محاولة لتخفيف التَّوتُّرات المتصاعدة ضدَّ الاحتلال في الضِّفَّة الغربيَّة، بدلاً من أن تكون من أجل إتاحة الفرصة للاقتصاد الفلسطينيِّ أو الوَضْع العامِّ بالتَّحسُّن على المدى البعيد (LO، 2015: 20).

الجيش الإسرائيليِّ والمستوطنين (B'Tselem، 2015). ومن جهة أخرى، نجد الجدار العازل، الذي تصفه منظَّمة العمل الدُّوليَّة بكونه «العقبة الأكبر أمام الحركة» بالنسبة إلى الفلسطينيِّيْن (2015: 15)، والذي يتواصل بناؤه بعد عقد كامل من قرار محكمة العدل الدُّوليَّة عام 2004 الذي نصَّ على عدم شرعيَّته[1] وهو أحد الأمثلة الأبرز على الآليَّات الإسرائيليَّة في الحَدِّ من حُرِّيَّة حركة الفلسطينيِّيْن. أمَّا الجدار[2] الذي اكتمل بناؤه مؤخَّراً، بطول 707 كيلومتراً – أي أنَّه بضعفَي طول الخطِّ الأخضر (خطّ هُدنة عام 1949) – ويمرُّ بنسبة 85 في المئة داخل الضِّفَّة الغربيَّة (OCHA، 2011: 3) – فقد بُني من أجل أغراض أمنيَّة، وَفْقاً للحكومة الإسرائيليَّة. ولكنْ، ثبت بطلان هذا الزَّعْم بدرجة كبيرة. فالواقع هو أنَّ الجدار بُني من أجل إحكام السيطرة على الضِّفَّة الغربيَّة، ومن أجل ضَمٍّ أكبر للأراضي الفلسطينيَّة إلى الجانب «الإسرائيليِّ» وتأمينها في المستقبل عند إجراء أيَّة مفاوضات

1) أصدرت محكمة العدل الدُّوليَّة (ICJ)، وهي الهيئة القضائيَّة الأعلى في الأمم المتَّحدة، رأياً استشارياً في 9 حزيران/يونيو 2004 ينصُّ على وجوب إيقاف بناء الجدار، وهَدْم الأجزاء المكتملة منه. ومع أنَّ اللجنة الاستشاريَّة أقرَّت بأنَّ إسرائيل "لها الحقُّ، بل الواجب، في العمل من أجل حماية حيوات مواطنيها"، إلَّا أنَّ اللجنة أوضحت صراحةً أنَّ "المعايير المتَّخذة يجب أن تتوافق في مطلق الأحوال مع القانون الدُّوليِّ" (ICJ، 2004: 12). ومع هذا، فإنَّ بناء الجدار وإحداث طريق متعرِّجة، تؤثِّر سَلْباً على الفلسطينيِّيْن، ينتهك التزامات إسرائيل، بمقتضى القانون الدُّوليِّ. كما نصَّت محكمة العدل الدُّوليَّة، أيضاً، على وجوب أن تدفع إسرائيل جميع التعويضات «جرَّاء مصادرة المنازل، والمحالِّ، والأراضي الزراعيَّة وهَدْمها» و«إعادة الأراضي، والبساتين، وحقول الزيتون، والممتلكات العقاريَّة الأخرى كلّها» (المصدر نفسه: 14). وهو الموقف نفسه الذي حظي بموافقة ساحقة في اجتماع الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة الذي انعقد في 20 تمُّوز/يوليو 2004، وقرارها 15/ES-10، الذي ينصُّ على وجوب التزام إسرائيل بقرار محكمة العدل الدُّوليَّة.

2) وتضمُّ كتلة الجدار 61 كيلومتراً من جدار إسمنتيٍّ، بارتفاع تسعة أمتار في بعض المناطق الفلسطينيَّة المأهولة – ما يعني أنَّه يتسبَّب حَرْفِيّاً بفَصْل البلدات، والمُدُن، والعائلات إلى نصفَيْن. بينما باقي الجدار، فمَبْنِيٌّ من أسلاك مكهربة بارتفاع 15 قَدَماً، ويُحاط بـ «مناطق عسكريَّة»، يتراوح عرضها بين 135-33 قَدَم، وأسلاك شائكة، وطُرُق مراقبة، وطُرُق عسكريَّة خاصَّة بالجيش الإسرائيليِّ، وحُفَر لمَنْع مرور السَّيَّارات. وبالرغم من أنَّ مساحة الإسمنت لا تتجاوز 10 في المئة من طوال الجدار الكُلِّيِّ، إلَّا أنَّ الأقسام المُسيَّجة التي يمكن أن تمتدَّ إلى مئات الأمتار والخاضعة لحراسة مشدَّدة عَصِيَّة على الدخول – أغلب الأحيان – أكثر من أجزاء الجدار الإسمنتيَّة.

بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيَّة[1]. ولو كان الأمن سبباً من أسباب فكرة الجدار وإتمامه، فإنَّه ليس إلَّا أدنى الأسباب. فالأجزاء المكتملة من الجدار قد قسَّمت الضِّفَّة الغربيَّة إلى ثلاثة أقسام منفصلة. أوَّلها في الشَّمال، معزول بسبب «إصبع أريئيل» [امتداد الجدار العازل]، حيثُ يُطوِّق الجدار مستوطنة أريئيل الكبيرة التي تمتدُّ على عمق 20 كيلومتراً داخل أراضي الضِّفَّة مجاورةً للخطِّ الأخضر، ويتَّسع على طول التلال التي تعزل المراكز الحَضَريَّة الفلسطينيَّة أحدها عن الآخر على طول الجانبَيْن. وثانيها يقع في المنتصَف بين إصبع أريئيل وكتلة معاليه أدوميم الاستيطانيَّة، أمَّا الثالث، فيقع جنوب هذه الكتلة. وبذا فإنَّ نتيجة إنشاء المسار الأفعوانيِّ للجدار لا يقتصر على تصعيب الحركة بين إسرائيل والضِّفَّة الغربيَّة وحسب، بل أيضاً بين الضِّفَّة الغربيَّة والضِّفَّة الغربيَّة. وبما أنَّ مسار الجدار يبتعد بدرجة كبيرة من مسار الخطِّ الأخضر لهُدنة عام 1949، أُقيمت جيوب بين الخطِّ الأخضر والجدار. تُصنَّف هذه الجيوب، التي تُسمَّى «منطقة الدّرزة»، ضمن المنطقة ج، وتُعدُّ، في الغالب الأعمِّ، مناطق عسكريَّة، تتبع للجيش الإسرائيليِّ. وبالنسبة إلى ما يقارب 33.000 فلسطينيٍّ من الضِّفَّة الغربيَّة يسكنون هنا (من دون حساب القدس الشرقيَّة وسُكَّانها)، معظمهم يتحدَّرون من جماعات ريفيَّة فقيرة، كما هي الحال مع جماعة قرية الولجة في «منطقة الدرزة»، فإنَّ الحياة أصعب بما لا يُقاس، وحُرِّيَّة الحركة مُقيَّدة بشدَّة. المسألة ليست مسألة إزعاج؛ فهذه العقبات أمام حُرِّيَّة الحركة مفرِطة. ففي بعض قرى منطقة الدرزة الأكثر عزلة، يُمنع الأطبَّاء وموظَّفو الصِّحَّة من الدخول إلى القرى، إذ يُطلَب منهم «تصاريح زيارة» يُصدِرها الجيش، وهي تصاريح تُرفَض مُعظم الطَّلَبات بشأنها، عدا عن أنَّها

---

1) اكتشفت منظَّمة «بتسيلم» B'Tselem الإسرائيليَّة الحقوقيَّة غير الحكوميَّة من خلال تحليل مسار امتداد الجدار أنَّ هذا المسار يتماشى فعليّاً مع الخطط الموضوعة أساساً، من أجل توسيع المستوطنات (2005: 12). فهدف هذا الجدار ليس الحماية الأمنيَّة، بل ضَمّ الأراضي، والسيطرة على السُّكَّان الفلسطينيِّين في حقيقة الأمر.

لا تصدر بالسرعة الكافية في حالات الطوارئ. وبسبب هذه الظروف، تركت بعض النساء الحوامل اللواتي يعشنَ في منطقة الدرزة بيوتهنَّ قبل أسابيع من موعد الولادة، كي يضمنَّ الوصول إلى المستشفى، عدا عن تسجيل حالات ولادة عند نقاط التفتيش العسكريَّة (OCHA، 2011: 18).

وقد تسبَّب تحويل الضِّفَّة الغربيَّة إلى بانتوستانات على يد إسرائيل، بحيثُ قُسِّم السُّكَّان الفلسطينيُّون وَفْق منظومة مناطق أ، ب، ج تبعاً لاتِّفاقيَّة أوسلو، ووجود 135 مستوطنة إسرائيليَّة رسميَّة (حتَّى عام 2016)، و100 بؤرة استيطانيَّة أخرى[1]، علاوةً على 500 عقبة إضافيَّة مثل نقاط التفتيش الإسرائيليَّة العسكريَّة والمسار الأفعوانيّ المُدمِّر للجدار العازل، تسبَّب بخَلْق منظومة تحكُّم متعدِّدة الطبقات، وشديدة التدمير لحُرِّيَّة حركة الفلسطينيِّيْن، حيثُ يصبح السماح بالحركة أو إعاقتها رَهْناً بمزاج جنود الجيش الإسرائيليِّ. إنَّها منظومة تواصل تعزُّزها وتكريسها، وهي مُصمَّمة، بشكل أساسيٍّ، من أجل الحَدِّ من الحركة الحُرَّة للبضائع والناس، والسيطرة على حيوات الفلسطينيِّيْن قَدْر المستطاع، وتقسيم الضِّفَّة الغربيَّة إلى أجزاء يسهل التَّحكُّم بها، وبالتالي يسهل التَّحكُّم بسُكَّانها (Weizmann، 2007). إذ هي تقسم العائلات إلى قسمَيْن، وتُحرَم القرى والبلدات الفلسطينيَّة من الخدمات والبنى التَّحتيَّة الأساسيَّة وتُشظِّي كلَّ مظهر من

---

1) البؤر الاستيطانيَّة هي مستوطنات غير مُرخَّص ببنائها، أنشأها مستوطنون إسرائيليُّون متطرِّفون، في سعيهم إلى تحقيق «أرض إسرائيل» [التَّوراتيَّة] وإلى زيادة تقسيم التَّجمُّعات السُّكَّانيَّة الفلسطينيَّة في الضِّفَّة الغربيَّة، ويعملون على زيادة حضور الاستيطان في الضِّفَّة الغربيَّة المُحتلَّة، من خلال بناء مستوطنات جديدة، لم يسكنها المستوطنون بعد، على قِمَم التلال على الأخصِّ. وتُعدُّ هذه البؤر الاستيطانيَّة، التي تبدأ بمجرَّد بيت واحد بدايةً، أو عدَّة خيم وكرفانات، غير شَرعيَّة تبعاً للقانون الإسرائيليِّ. وبالرغم من هذا، فإنَّها – حالَ إنشائها – تتلقَّى تمويلاً حكومياً أغلب الأحيان، ودَعْماً وحمايةً من جيش الدفاع الإسرائيليِّ، ومع توسُّع مساحتها مع مرور السنوات، غالباً ما تكتسب صفةً شَرعيَّة وَفْقاً للقانون الإسرائيليِّ، حيثُ تُصنَّف بكونها امتداداً لمستوطنات قائمة أو حتَّى كمستوطنات جديدة. ويواصل هذا الاعتراف الارتجاعيُّ بالبؤر الاستيطانيَّة بتشجيع بناء بؤر استيطانيَّة جديدة في الضِّفَّة الغربيَّة (The Rights Forum and Peace Now، 2015؛ Yesh Din، 2015).

مظاهر الحياة الفلسطينيَّة. إذ لو كانت الضِّفَّة الغربيَّة متحرِّرة من الاحتلال، يُفترَض أن يكون بوسع المواطن أن يتنقَّل بسهولة من مدينة إلى أخرى، من الشَّمال إلى الجنوب، من الشرق إلى الغرب، ولكنَّ هذا الآن ليس صعباً وحسب، بسبب وجود الاحتلال، بل يمكن أن يكون مستحيلاً، في بعض الأحيان. فالاحتلال لم يكتفِ بإعاقة الحركة، والتنمية، وخَلْق فُرَص العمل، بل خَلَقَ أيضاً «مناطق لفُرَص عمل ممكنة» - أي، مناطق يمكن للفلسطينيِّيْن أن يبحثوا فيها عن عمل بحسب قدرتهم على السَّفَر إلى هناك وإمكانيَّة مواصلة هذا الأمر بانتظام في المستقبل، بحيثُ يحافظون على فرصة العمل المتاحة. وتتفاوت هذه القدرة من مكان إلى آخر، ولكنْ، على طول أرجاء الضِّفَّة الغربيَّة من المستحيل أن تتحرَّك بحُرِّيَّة، من دون تدخُّل الحكومة الإسرائيليَّة أو الجيش الإسرائيليِّ. وبدأ هذا التَّشظِّي في الضِّفَّة الغربيَّة إلى مئات المناطق الفلسطينيَّة الصغيرة يصبح أمراً دائماً أكثر فأكثر مع زيادة العقبات واتِّساع رقعة المستوطنات وعددها. وهذا الوَضْع القائم يستحيل عَصِيّاً على التغيير شيئاً فشيئاً، على الأخصِّ لو أخذنا بالاعتبار وجود البؤر الاستيطانيَّة الجديدة التي يبنيها المستوطنون، والتي تُضاف، على نحو دائم تقريباً، إلى شبكات الطُّرُق والمياه والكهرباء الخاصَّة بالمستوطنات،[1] وغالباً ما تكون في مكان يُسهِّل عمليَّة وَصْل المستوطنات إحداها بالأخرى، و«ملء الفراغات» بينها. ومناطق فُرَص العمل الممكنة هذه تتزايد أكثر فأكثر مع تواصُل وجود الاحتلال، من دون وَضْع حَدٍّ له.

منذُ بداية الاحتلال، وبالتأكيد منذُ بداية بناء الجدار، من الجيِّد أن التقييدات على حُرِّيَّة حركة الفلسطينيِّيْن في الضِّفَّة الغربيَّة قد وُثِّقت

---

1) انظر، على سبيل المثال، تقرير سامون الذي أصدرتْهُ الحكومة الإسرائيليَّة بنفسها (Sason Report، 2005)، موجز للرأي بشأن البؤر الاستيطانيَّة غير المُرخَّصة Summary of the Opinion Concerning Unauthorized Outposts، والذي يتناول مسألة كيفيَّة رَبْط هذه البؤر الاستيطانيَّة الجديدة بالبنية التَّحتيَّة القائمة الخاصَّة بالمستوطنات.

بشكل ممتاز من جانب منظَّمات غير حكوميَّة محلِّيَّة ودوليَّة عديدة علاوةً على المنظَّمات الرَّسميَّة الدُّوليَّة. ولكنَّ أهمِّيَّة مسألة العُمَّال الفلسطينيِّين في المستوطنات لم تلقَ تركيزاً كافياً في حقيقة الأمر. ففي الغالب يتحدَّر عُمَّال المستوطنات من الجماعات الرِّيفيَّة، حيثُ كان أسلوبا الحياة التَّقليديَّان في الزراعة والرَّعي هما الوسيلة الرئيسة للحصول على مورد رزْق قبل وقوع احتلال الضِّفَّة الغربيَّة، وفي السنوات القليلة التي أعقبتْهُ، حيثُ كانت مساحة الأرض المضمومة أقلّ، وعدد المستوطنات ومساحتها أقلّ بكثير. وفي واقع الحال، ومع تزايد توسُّع المستوطنات مع مرور السنوات، وتعاظم ضَمِّ الأراضي التي أُلحِقَت بها و/أو أُعلِنَت مناطق عسكريَّة، بحيثُ بات من المحظَّر زراعتها أو الرَّعْي فيها، تلاشت موارد الرزق القديمة – من دون أدنى ذَنْب أو رغبة من جانب السُّكَّان الفلسطينيِّيْن. فَقَدَت تلك الجماعات الرِّيفيَّة أسلوب حياتها، وتدهور وَضْعهم الاقتصاديُّ، وفَقَدَت العائلات مصدرَ دَخْلها. ولم يفقد القرويُّون الأرض وحسب، بل فقدوا أيضاً حُرِّيَّة الحركة في الوقت ذاته. ولا تقتصر لعنة أن تكون قريباً من إحدى المستوطنات على نَهْب أرضكَ فقط، بل تعني – في الحالات كلِّها تقريباً – أنَّ القرية الفلسطينيَّة باتت، مع بدء اتِّفاقيَّات أوسلو في التِّسعينيَّات، حين تكون مُصنَّفةً على أنَّها من ضمن المنطقة ج، و/أو محاطةً كُلِّيّاً بأراضي المنطقة ج – أرضاً تحت السيطرة الإداريَّة الخاصَّة بالمستوطنات والمؤسَّسة العسكريَّة الإسرائيليَّة. لا يمكن أن تُزرَع الأرض، وبات الدخول أو حتَّى المَشْي في قسم كبير منها محظوراً. وكأمثلة على هذا، نجد مناطق إطلاق النار العسكريَّة، و«المناطق الفاصلة» التابعة للمستوطنات، إضافة إلى المستوطنات بحَدِّ ذاتها. وفي حال تجاهُل أوامر جيش الاحتلال يمكن أن تتعرَّض للاعتقال أو حتَّى القَتْل بإطلاق النار. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ كلَّ بناء أو عمل يخصُّ التنمية في هذه المناطق الرِّيفيَّة يستلزم تصاريح وإذناً من الحكومة الإسرائيليَّة،

ويكاد يكون من المستحيل الحصول على الموافقة على تلك التصاريح. أمَّا محاولة تصنيع البضائع، فقد باتت مستحيلةً فعليّاً، بما أنَّ التعاقد مع الشركات بشأن الموادِّ الخام غير مسموح، ما يعني أنَّ الموارد ينبغي أن تُشحَن بتكاليف باهظة إلى داخل الضِّفَّة الغربيَّة من الأسواق الخارجيَّة. أي إنَّ الأمر لم يقتصرْ على انتزاع أسلوب الحياة التَّقليديِّ من بين أيدي السُّكَّان المحلِّيِّيْن، إذ إنَّ فُرَص العمل الخاصَّة بالعمل الذَّاتيِّ، أو التعاقد، أو التصنيع والتنمية بإدارة فلسطينيَّة كلّها انتُزِعَت أيضاً. سيكون التَّطلُّع من أجل فُرَص العمل إلى المناطق الفلسطينيَّة الحَضَرِيَّة والأكثر تطوُّراً خياراً أكثر من ممكن، لو أنَّ الاحتلال غير موجود، ولو كان بوسع الفلسطينيِّيْن التَّحرُّك بحُرِّيَّة من مكان إلى آخر. ولكنْ - مجدَّداً - وفي المقام الأوَّل، ستكون هناك حاجة ضئيلة، أو لا حاجة على الإطلاق، إلى التَّوجُّه إلى هناك، لو كانت موارد رزق الآلاف من الفلسطينيِّيْن لم تُنتزَع من بين أيديهم. إذ إنَّ بناء المستوطنات وتوسيعها علاوةً على المشاريع الصِّناعيَّة والزِّراعيَّة المرتبطة بها تسبَّبت فعليّاً بجَلْب فرصة عمل إلى عتبات بيوت الجماعات الفلسطينيَّة الريفيَّة المُعْوِزَة التي كان لها النصيب الأكبر من المعاناة، بفعل بناء تلك المستوطنات؛ وقد حوَّلتْ هذه الجماعات إلى تجمُّعات من العُمَّال الذين يسهل استغلالهم. ولكنَّ العمل في المستوطنات يجلب العار والخزي للعُمَّال، ويجعلهم يبدون جزءاً من دمار أُمَّتهم، هذا إضافةً إلى حقيقة أنَّهم يُستغَلُّون ويُستخدَمُون كعَمَالة رخيصة، يمكن استبدالها بسهولة على يد أصحاب العمل. ولكنَّ التقييدات الوحشيَّة المفروضة على حُرِّيَّة حركة الفلسطينيِّيْن - على الأخصِّ أولئك القاطنين في المنطقة ج - تمنع هؤلاء العُمَّال من البحث، والحصول على فُرَص عمل في أيِّ مكان آخر في الضِّفَّة الغربيَّة. بات العمل في المستوطنات هو الطريق المفتوحة الوحيدة، من أجل تأمين دَخْل للعُمَّال الرِّيفيِّيْن العاطلين عن العمل، بمَنْ فيهم العُمَّال غير القانونيِّيْن، الذين يقومون بمجازفات خطيرة على

حيواتهم، لمجرَّد أن يحاولوا الحصول على عمل في المستوطنات القريبة من أماكن سَكَنهم. وهذا ليس عملاً يرغبون بفعله، أو عملاً يفتخرون به، بل إنَّ حاجتهم الاقتصاديَّة ماسَّة للغاية، وخيارات فُرَص العمل محدودة بشدَّة، بحيثُ تصبح تلك المجازفة ضرورة.

وفي واقع الحال، حتَّى لو وُجِدت خيارات كثيرة لفُرَص عمل أخرى للعُمَّال الفلسطينيِّيْن في المناطق التابعة للسلطة الفلسطينيَّة، فإنَّ الرحلة التي سيقطعها العُمَّال غير القانونيِّيْن من قُراهم إلى المستوطنات الإسرائيليَّة القريبة – وهي مسافة لا تتجاوز كيلومترات قليلة في أغلب الأحيان – والتي تتضمَّن عبور أراض مقفرة، أو القفز من فوق الجدار حَرْفِيّاً تحت جُنح الظلام، هي أكثر سهولة بالنسبة إلى البعض، وأوفر من الناحية الاقتصاديَّة، من السَّفَر من مناطق إلى مناطق أخرى في الضِّفَّة الغربيَّة للحصول على عمل. إذ إنَّ التقييدات المفروضة على حُرِّيَّة الحركة في أرجاء الضِّفَّة الغربيَّة قاسيةٌ جدّاً بكلِّ معنى الكلمة. ولهذا السبب بات العمل، بالنسبة إلى هذه الجماعات الفلسطينيَّة الرِّيفيَّة في المستوطنات القريبة منها جغرافياً، هو قطاع العمل الأساسيِّ. والعكس صحيح أيضاً. فأرقام النِّسَب المئويَّة للعمل في المستوطنات في المُدُن الفلسطينيَّة الواقعة ضمن المنطقة أ – وبالتالي المناطق السُّكَّانيَّة الفلسطينيَّة غير المُحاطة عموماً، أو غير قريبة من المستوطنات الكبيرة، وحيث تتوافر إمكانيَّة أكبر لفُرَص عمل فلسطينيَّة – نِسَب أقلّ بكثير من النِّسَب التي نجدها في القُرى المحاذية للمستوطنات.[1] وهذا لا يعني انتفاء الحاجة إلى فُرَص العمل في هذه المناطق الحَضَريَّة بالمقارنة مع المناطق الرِّيفيَّة. فمعدَّلات

---

1) نِسَب المشاركة المعروفة في سوق العمل الإسرائيليَّة تتضمَّن: الخليل 5 في المئة (ARIJ، 2009)؛ بيت لحم 3 في المئة (ARIJ، 2010b)؛ نابلس 3 في المئة (ARIJ، 2014b). أمَّا في المناطق الرِّيفيَّة القريبة من المستوطنات، فنجد نِسَباً مئويَّة أعلى بكثير، كما في: الولجة 47 في المئة (ARIJ، 2010a)؛ مجدل بني فاضل 60 في المئة (ARIJ، 2014b)؛ نحالين 40 في المئة (ARIJ، 2010c).

البطالة في المناطق الحَضَرِيَّة الفلسطينيَّة، بالرغم من كونها ليست عالية في الغالب كما هي الحال مع المناطق الريفيَّة، لا تزال تتراوح بين 15 و20 في المئة، علاوةً على معدَّلات الفقر العالية، على الأخصِّ في مخيَّمات اللَّاجئين المزدحمة في المُدُن، حيثُ تكون مصادر الدَّخْل مطلوبة بشدَّة. ولكنَّ حُرِّيَّة الحركة هنا، كما في باقي مناطق الضِّفَّة الغربيَّة، محدودة للغاية بفعل التَّحكُّم الإسرائيليِّ وتقييداته. يُحشَر الفلسطينيُّون داخل مناطقهم، ويُحشَرون، بالتالي، في أنماط محدَّدة من فُرَص العمل والأماكن التي يمكن لهم إيجاد عمل أو البحث عن عمل فيها. في حالة مُدُن المنطقة، نجد، على الأقلِّ، فسحة لشيء من التنمية وخَلْق فُرَص العمل – برغم محدوديَّتها الشديدة، بفعل سيطرة إسرائيل على الاقتصاد الفلسطينيِّ – وبالتالي يمكن لقطاعات عمل مختلفة أن تُوجَد، بما فيها فُرَص العمل التي لا تشارك في تدمير تطلُّعات الفلسطينيِّيْن في حقِّ تقرير المصير، بخلاف ما يفعله العمل في المستوطنات. في المناطق الرِّيفيَّة، المفصولة عن المراكز الحَضَرِيَّة الفلسطينيَّة، والمحرومة من أرضها، ومن فُرَص التنمية، تتعاظم الاعتماديَّة على سوق العمل الإسرائيليَّة – على الأخصِّ في حالة الأفراد الذين فَقَدَتْ عائلاتهم معظم أراضيها أو كلّها. هذا عمل مفروض عليهم قَسْراً، ولا يقومون به إلَّا من أجل النجاة وحسب.

دراسة حالة قرية الزبيدات

حين نتناول حالة قرية الزبيدات، التي أُشيرَ إليها في الفصل الثالث، سنجد وسيلة جيِّدة لتبيان كيفيَّة عمل مناطق فُرَص العمل الممكنة هذه بالضبط. القرية، بحُكْم جوهر طبيعتها، جماعة زراعيَّة ريفيَّة. الأرض المنبسطة، التربة الخصبة، موارد المياه، الزراعة الطَّبيعيَّة في سهول الغور، وعلى التلال المحيطة بها، كلُّها ممتازة جدّاً لتربية المواشي وتميّزها من بين

المناطق الأخرى. وقد «كانت» الزبيدات مجتمعاً زراعيّاً، ولكنَّها، الآن في حقيقة الأمر، ليست إلَّا مصدراً لقوَّة عمل من أجل مزارع المستوطنات، في مستوطنة أرجمان تحديداً ومزارعها المحيطة بها. يمكن أن يكون التَّنقُّل في أرجاء غور الأردن خطراً بالنسبة إلى الفلسطينيِّيْن، وهو صعب حَتْماً، بل ومستحيل في بعض الأحيان. 90 في المئة من أراضي الغور تقع في المنطقة ج. والقرى الفلسطينيَّة معزولة في ما بينها بمناطق إطلاق نار عسكريَّة، ومستوطنات، وبحقول ألغام في الشَّمال، لا تزال تحتلُّ قسماً من الغور. ويتكرَّر كلام السُّكَّان بشأن خشيتهم من مغادرة قُراهم خوفاً من المَشْي في أرض يعدُّها الجيش الإسرائيليُّ محظورة على الفلسطينيِّيْن، أو التَّعرُّض لإطلاق النار على يد المستوطنين المُسلَّحين والجنود الذين يتحكَّمون بكلِّ جانب من جوانب الحياة في الغور وفي المنطقة ج. كما أنَّ الزبيدات نفسها مقسومة بين المنطقَتَيْن ب وج، بالرغم من أنَّ مفردة «مقسومة» مُضلِّلة جدّاً. فالتَّجمُّعات المزدحمة في القرية، حيثُ يعيش السُّكَّان مندرجة ضمن المنطقة ب – ما يقارب 36 دونم بالمجمل. أمَّا باقي أراضي القرية، 4087 دونم، وهي ما تعادل 99 في المئة من المساحة التَّاريخيَّة لقرية الزبيدات، فتقع ضمن المنطقة ج تحت سيطرة الجيش الإسرائيليِّ الكُلِّيَّة. وفي حقيقة الأمر، لا تملك القرية إلَّا تجمُّعاً حَضَرِيًّا فلسطينيّاً صغيراً جدّاً، أمَّا أراضي القرية المحيطة بها – التي كانت تُزرَع من جانب العائلات في الماضي – فقد ضُمَّت وباتت من نصيب الاحتلال.

لا نجد عدداً كبيراً من الاستبيانات الشاملة بشأن القُرى الرِّيفيَّة الصغيرة في الضِّفَّة الغربيَّة، ولكنْ، أشار أحدها، وهو الذي أنجزه «معهد الأبحاث التَّطبيقيَّة – القدس» (ARIJ) عام 2012، إلى أنَّ عدد السَّيَّارات الخاصَّة في القرية لا يتجاوز 20 سيَّارة، إضافة إلى سيَّارتي تكسي (ARIJ، 2012)، وسرفيس (حافلة صغيرة) واحد للنَّقْل العامِّ، يخدم شريحة سُكَّانيَّة من 1400 شخص علاوةً على جماعات عديدة أخرى في القرية. تقع أريحا،

وهي أكبر مركز حَضَريٍّ فلسطينيٍّ في غور الأردن، وحيث يمكن أن تتوافر بعض فُرَص العمل – في قطاع الخدمات على سبيل المثال – على بُعد 27 كيلومتراً جنوب القرية. ومن الصعب إيجاد سيَّارة خاصَّة من القرية أو سيَّارة نَقْل عموميّ متَّجهة إلى هناك، بل يصل الأمر، في بعض الأيَّام، إلى عدم وجودها على الإطلاق. ومع أنَّ الحافلات الخضراء العامَّة الكبيرة الإسرائيليَّة التي تديرها شركة «إيجد» من أجل خدمة المستوطنات متوفِّرة ذهاباً وإياباً، على طول الأوتوستراد العامِّ، وتمتاز بانتظامها وسرعتها، إلَّا أنَّها ركوبها محظور على فلسطينيِّي الضِّفَّة الغربيَّة. والمَشْي إلى أريحا مستحيل، إذ إنَّ احتماليَّة مصادفة سيَّارات جيب عسكريَّة أو جنود إسرائيليِّيْن، أو التفاجؤ بوجود حاجز طيَّار، احتماليَّة عالية، وحدوث المواجهات ليس بالأمر المستبعَد. وبالطبع، في عزِّ الصيف حينما تتجاوز درجة الحرارة 40 درجة مئويَّة، يمكن للتَّنقُّل مَشْياً إلى أيِّ مكان لفترة طويلة أن يكون خطيراً، بل ومميتاً أحياناً. كلُّ هذه الأسباب تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التَّنقُّل خارج القرية، ما يؤدِّي، بالتالي، إلى حَصْر فُرَص العمل، أو حتَّى مجال البحث عن فرصة عمل، في عدَّة كيلومترات على جانبَي قرية الزبيدات. وحينما نجد أنَّ سُكَّاناً قليلين، يحافظون على نوعٍ من العمل الذَّاتيِّ، من خلال مواصلتهم للزراعة حيثُما يستطيعون، وحيث نجد بالمقارنة أنَّ عدد سُكَّان القرية (1400) أكبر بكثير من عدد المواشي (850) التي يملكها سُكَّان القرية، سنكون أمام مؤشِّر جيِّد إلى مدى سرعة تلاشي أسلوب العمل في الزراعة والرعي (ARIJ، 2012).[1] تسبَّب الاحتلال، وضَمُّ الأرض، والعَجْز عن التَّنقُّل بحُرِّيَّة بمعدَّل بَطَالَة عالٍ في القرية، وَصَلَ إلى 80 في المئة. أمَّا بالنسبة إلى مَنْ يعملون، فإنَّ

---

1) وهذه، بكلِّ تأكيد، ليس مشكلة محصورة بالجماعات التي تسكن غور الأردن. فقرية مردا، وهي قرية فلسطينيَّة لا يتجاوز عدد سُكَّانها 2000 نسمة، وتقع وسط الضِّفَّة الغربيَّة، تعرَّضت لتدمير اقتصادها المعتمِد على الزراعة والرعي، بفعل خسارة الأرض بعد ضَمِّها إلى مستوطنة أريئيل القريبة، وبفعل امتداد الجدار. كان عدد المواشي في القرية يصل إلى 10.000، ولكنَّ الرَّقْم تضاءل إلى 100 رأس فقط (Human Rights Watch، 2016: 73).

97 في المئة منهم يعملون في القطاع الزِّراعيِّ، وإنَّ الغالبيَّة العظمى من هؤلاء العُمَّال، باستثناء قلَّة قليلة تمكَّنت من الحفاظ على بعض الأرض والمواشي، يعملون في مزارع المستوطنات القريبة من القرية الفلسطينيَّة.

وعلى الأخصِّ، فإنَّ القرى الفلسطينيَّة – مثل الولجة ونحالين – التي تقع بجانب مُدُن المستوطنات الكبيرة ودائمة التَّوسُّع مثل معاليه أدوميم وبيتار عيليت، تضمُّ أعداداً كبيرة من السُّكَّان الذين يعملون في بناء المستوطنات. في الزبيدات، حُشر السُّكَّان داخل القطاع الزِّراعيِّ في عمل المستوطنات عموماً. وبذلك فإنَّ مناطق فُرَص العمل الممكنة لا تُحدَّد أين يمكن الحصول على فُرَص العمل وحسب، بل يمكن لها، أحياناً، أن تحدِّد نوع فُرَص العمل تلك وَفْقاً لنوع المستوطنة – منطقة صناعيَّة، أو زراعيَّة، أو مستوطنات ذات مشاريع بناء متواصلة – التي تكون قُربها.

8
جيش احتياطيّ من العُمَّال

إنَّ الحركات العامَّة للأجور، مأخوذةً في مجموعها الكُلِّيِّ، تنتظم حَصْراً بفعل توسُّع وتقلُّص الجيش الصِّناعيِّ الاحتياطيِّ، وهذان، بدورهما، يتطابقان مع التَّغيُّرات المرحليَّة في الدَّوْرة الصِّناعيَّة. فالأجور، إذنْ، لا تتحدَّد بفعل حركة تغيُّر العدد المطلق للسُّكَّان العاملين، بل بالنِّسَب المتغيِّرة التي تنقسم الطبقة العاملة بموجبها إلى جيش عاملٍ وجيش احتياطيٍّ، بارتفاع أو انخفاض المقدار النِّسبيِّ للسُّكَّان الفائضين، وبمدى امتصاص هذا الفائض تارةً أو نَبْذه تارةً أخرى. (Marx، 1867: 340)[1]

كان وجود فائضٍ عالٍ من العُمَّال اليدويِّيْن الفلسطينيِّيْن العاطلين عن العمل في الضِّفَّة الغربيَّة المُحتلَّة ذا نفعٍ كبيرٍ للرَّأسماليِّيْن الإسرائيليِّيْن. ولا يقتصر الأمر على أنَّ المستوطنات وأصحاب العمل في المستوطنات لديهم حُرِّيَّة وصول إلى خزَّان كبير من العُمَّال العاطلين عن العمل، غير المواطنين والقابلين للاستغلال بسهولة، بل إنَّ ذلك الخزَّان قريبٌ جغرافيّاً منهم، ويتَّسم بمحدوديَّة فُرَص العمل فيه بفعل التقييدات المفروضة على حُرِّيَّة الحركة والخَنْق المُتعمَّد للتنمية والاقتصاد الفلسطينيَّيْن على يد إسرائيل. وبحُكْم تركُّز وجودهم في مناطق العمل الممكنة، فإنَّ عدداً كبيراً من العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المجتمعات الرِّيفيَّة الواقعة بجانب المستوطنات يعتمدون على العمل في المستوطنات حَصْراً. ولو تعرَّضوا للطَّرْد – وهذا سهلٌ جدّاً بالنسبة إلى أصحاب العمل بسبب الحماية

1) الاقتباس من كتاب ماركس «رأس المال»، الجزء الأول. وأعتمد هنا ترجمة فالح عبد الجبّار (دار الفارابيّ، 2013)، ص 783.

الضئيلة لحقوق العُمَّال في المستوطنات، في حال وجودها. وفي ظلِّ وجود معدَّلات البَطَالَة العالية في الضِّفَّة الغربيَّة، على الأخصِّ في المجتمعات الرِّيفيَّة، ثمَّة حاجة إلى الحصول على عمل في المستوطنات بالنسبة إلى سُكَّان تلك المجتمعات. وبذا فإنَّ لدى أصحاب العمل في المستوطنات خزَّان من العُمَّال العاطلين عن العمل المنتظرين فرصة عمل على الدوام، أكانت موقَّتةً أم دائمة، بدوام جزئيٍّ أو كامل. زيادة الإنتاج ليست مشكلة على الإطلاق؛ فالعُمَّال متوافرون بسهولة. وإن كان هناك انخفاض في الإنتاج، يمكن ببساطة الاستغناء عن العُمَّال من دون حاجة إلى القلق بشأن التعويضات أو ردَّة فعل النِّقابات العُمَّاليَّة. وما نَتَجَ هنا هو قوَّة عمل بظروف هشَّة، يمكن أن تتقاضى أجوراً ضئيلة، ومُعتمَدَة بشدَّة على الاحتلال، ومتوافرة، ويمكن الاستغناء عنها بكلِّ سهولة على يد الرَّأسماليِّيْن الإسرائيليِّيْن في المستوطنات.

ماركس وجيش العُمَّال الاحتياطيّ

وُثِّقت – على نحو ممتاز – مسألة دَمْج الفلسطينيِّيْن داخل الاقتصاد الإسرائيليِّ وسوق عملها، كما ناقشْنا في الفصل السادس، وذلك في ما يتعلَّق باستخدام العُمَّال الفلسطينيِّيْن كوسيلة للإنتاج الرخيص. ومن الطَّبيعيِّ، بالتالي، افتراض أنَّ الاقتصاد الإسرائيليَّ يصلح لأن يخضع لتأويل ماركسيٍّ كبير، ولكنَّ هذا التحليل [لا يزال] محدوداً. فالمحاجَّات المُستمدَّة من الفكر الماركسيِّ القائمة حاليّاً تتناول تحليل أنَّ الاحتلال الإسرائيليَّ، والتَّحكُّم بالاقتصاد الفلسطينيِّ بطبيعة الحال، قسَّمَ الطبقات العاملة في إسرائيل وفلسطين وحافظَ على تقسيمها وغفلتها عن الاستغلال الواقع عليها، علاوةً على المحاجَّة القائلة إنَّ الهدف الجوهريَّ للاحتلال الإسرائيليِّ هو الاستيلاء على الموارد الفلسطينيَّة، واستغلال قوَّة عملها (انظر، على سبيل المثال: Bishara، 2001؛ Hass، 2002؛ أو مفهوم هالپر Halper

المتعلِّق بـ «مصفوفة السيطرة» (matrix of control)، (2000). وتُحاجج النَّظَريَّة الماركسيَّة، من حيثُ الجوهر، بأنَّ الكَبْت يُوجَد من أجل تسهيل استغلال الطبقة العاملة على يد الهيمنة الرَّأسماليَّة (Marx and Engels، 1848؛ Marx، 1867). وسيكون من الخطأ حَتْماً أن يُحاجَج بأنَّ الاحتلال الإسرائيليَّ والمشاريع الاستيطانيَّة، المدفوعة بالأيديولوجيا الصهيونيَّة طوال عقود، لا يُوجَدان إلَّا من أجل استغلال الفلسطينيِّيْن غير المواطنين و/أو موارد الأراضي الفلسطينيَّة – بالرغم من عدم وجود أدنى شكٍّ بأنَّ هذا الوَضْع شكَّلَ مكسباً كبيراً للاحتلال.

وعبر تطبيق الاحتماليَّة التَّفسيريَّة المُستمَدَّة من مفهوم كارل ماركس عن «جيش العُمَّال الاحتياطيِّ»، أي استخدام خزَّان متوافر بسهولة من العُمَّال اليدويِّيْن العاطلين عن العمل من أجل معدَّلات إنتاج زهيدة، يمكن الاستغناء عنهم بسهولة حين يكون الطَّلَب منخفِضاً، وتشغيلهم بسهولة حين يصبح الطَّلَب عالياً، فإنَّ أفكاراً مُهمَّة ستُطرَح بشأن العلاقة بين العُمَّال الفلسطينيِّيْن غير المواطنين وبين عملهم في المستوطنات الإسرائيليَّة. ويبدو أنَّ هناك دراسةً واحدةً فقط (Farjoun، 1984) تمسُّ هذا المفهوم الماركسيَّ في ما يخصُّ العُمَّال الفلسطينيِّيْن غير المواطنين، وإنْ كانت ضمن السياق الإسرائيليِّ ككلٍّ، لا سياق المستوطنات خصوصاً. وبالرغم من ألمعيَّة أُفقها، إلَّا أنَّها تحليل فرجون يعاني من مشكلات. إذ حَاجَجَت الدراسة بأنَّ الفلسطينيِّيْن غير المواطنين الذين يعملون داخل إسرائيل يتحوَّلون إلى فائض على يد الشركات الإسرائيليَّة حينما يكون الطَّلَب منخفضاً، وبذا تتجنَّب الشركات طَرْد أيِّ عامل إسرائيليٍّ يهوديٍّ؛ وعلى العكس، حينما يكون الطَّلَب عالياً، تُشغَّل قوَّة العمل الفلسطينيَّة مرَّة أخرى. وبذا تكون الخلاصة أنَّ قوَّة العمل من غير المواطنين «لها اعتماديَّتها المطلقة على قوى السوق» (1984، 90). ولكنْ، وكما ناقشْنا في الفصلَيْن السادس والسابع، من الممكن أن نَخْلص إلى أنَّ مطواعيَّة

قوَّة العمل المكوَّنة من الفلسطينيِّيْن غير المواطنين يمكن أن تكون، ولا تزال، وستبقى، مُوجَّهةً بفعل سياسة الدولة، «علاوةً على»، قوى السوق.

يميل الماركسيُّون إلى عَدِّ الطبقة أعلى من أشكال الهُوِيَّة الأخرى، بوصفها العامل الأهمَّ بين الشَّريحَتَيْن السُّكَّانيَّتَيْن الإسرائيليَّة والفلسطينيَّة. ولكنْ، ضمن سياق النزاع الإسرائيليِّ/الفلسطينيِّ، وجوهر طبيعة الدولة الإسرائيليَّة، بوصفها دولة شُيِّدت من خلال الأيديولوجيا الصّهيونيَّة، وعليها، ودولة تضع الهُوِيَّة الدِّينيَّة-الإِثْنِيَّة فوق أيِّ اعتبار، من الواضح أنَّ الطَّبَقَتَيْن العاملَتَيْن الإسرائيليَّة والفلسطينيَّة ليستا مجرَّد طَبَقَتَيْن مقسومَتَيْن بفعل الاستغلال الرَّأسماليِّ. وتكمن أهمِّيَّة الإقرار بهذا الأمر في إمكانيَّة إعادة تعريف المفاهيم الماركسيَّة، وتوظيفها في ما يخصُّ إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينيَّة. وما مِن مغزى من تحليل النزاع والاحتلال ككلٍّ من خلال عدسة ماركسيَّة – إذ لا تنطبق العدسة الماركسيَّة على هذه الحالة. فالاحتلال، كمجموعة معقَّدة من السياسات المَبنيَّة طوال عقود من السيطرة، والمرتبطة جوهريّاً بأفكار الهُوِيَّة القوميَّة والدِّينيَّة، خَلْق – في مطلق الأحوال – بيئات فرعيَّة، مثل سوق العمل الثَّانويَّة في ما يخصُّ العمل في المستوطنات، الذي يمكن النَّظَر إليه، بكلِّ تأكيد، عبر عدسة جيش العُمَّال الاحتياطيِّ الماركسيَّة.

جيش عُمَّال احتياطيّ أنتجتْهُ الدولة

كما ناقشْنا سابقاً، حُشِر الفلسطينيُّون غير المواطنين الذين يعملون في سوق العمل الإسرائيليَّة في قطاعات العمل ذات المكانة الدُّنيا (سوق العمل الثَّانويَّة)، مثل البناء وغيرها من أنواع العمل اليدويِّ المماثلة، حيثُ تكون الأجور وأمان العمل في مستوى مُتدنٍّ بالمقارنة مع قطاعات العمل ذات المكانة الأعلى (سوق العمل الأساسيَّة) التي تضمُّ مواطنين

إسرائيليِّيْن يهوداً في المقام الأوَّل. ومع تطبيق سياسات إغلاق الحدود في وجه العُمَّال الفلسطينيِّيْن من الضِّفَّة الغربيَّة على يد إسرائيل في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية (انظر Samara، 2000؛ Roy، 2001؛ Hever، 2010) طرأ تناقص ملحوظ في مَنْح تصاريح للفلسطينيِّيْن، تخوِّلهم السَّفَر إلى داخل إسرائيل، للبحث عن فرصة عمل في سوق العمل الثَّانويَّة (B'Tselem، 2007). وقد كان بعض مَنْ أُلغِيَتْ تصاريح عملهم أو أُدرِجُوا على اللَّائحة السوداء، وحُظروا من العمل في إسرائيل كُلِّيّاً، يعملون من دون أدنى مشكلات لصالح صاحب العمل الإسرائيليِّ نفسه طوال عقود (Kav LaOved، 2012: 22). ولكنْ، برغم هذا، لم يُطبَّق تخفيض مَنْح التصاريح هذا على العمل في المستوطنات. فالعمل في المستوطنات والعمل في إسرائيل كانا، ولا يزالان، يُعامَلان تعاملاً مختلفاً من جانب الحكومة الإسرائيليَّة حينما يتعلَّق الأمر بالعُمَّال الفلسطينيِّيْن. ويصحُّ هذا إلى درجة أنَّ الشروط الفعليَّة للحصول على تصريح عمل في المستوطنات أكثر تساهلاً ممَّا لو أراد العامل الحصول على تصريح عمل، يُخوِّله العمل في إسرائيل. فبالنسبة إلى العمل في المستوطنات، يجب على العامل أن يكون متجاوزاً سنَّ الثامنة عشرة؛ أمَّا بالنسبة إلى العمل في إسرائيل، فيُشترَط أن لا يَقلَّ عُمُر العامل عن 22، كما يجب أن يكون متزوِّجاً.[1] وهذه الشروط المتعلِّقة بمدى الأهليَّة للحصول على تصريح عمل في إسرائيل متذبذبة على نحو دائم، إذ ترتفع السِّنُّ المطلوبة أو تنخفض تبعاً للاعتبارات الأمنيَّة الخاصَّة بالدولة. إذ قد يرتفع حَدُّ السِّنِّ المسموح به في فترات تصاعد النزاع، وقد وَصَلَ إلى خمسة وثلاثين أحياناً منذُ البدء بتطبيق منظومة مَنْح تصاريح العمل، عدا عن وجود شرط أحياناً في وجوب أن يكون لديكَ أولاد. وفي واقع الأمر، وعلى عكس حالة مَنْح تصاريح العمل للعمل في إسرائيل، بقيت شروط الحصول على تصاريح

1) يصحُّ هذا حتَّى شهر أيَّار/مايو 2016. مراسلات المؤلِّف مع منسِّق نشاطات الحكومة الإسرائيليَّة في المناطق (COGAT).

للعمل في المستوطنات الإسرائيليَّة مستعصيةً لسنوات. فعليّاً، يمكن لكلِّ فلسطينيٍّ من فلسطينيِّي الضِّفَّة الغربيَّة تجاوَزَ الثامنة عشرة أن يكون مؤهَّلاً للعمل في المستوطنات. ولا يُشترَط أن يكونوا متزوِّجين، وهذه الشروط لا تتغيَّر حتَّى في معظم أوقات تصاعد النزاع.[1] وفي الواقع، يُسمَح للعُمَّال الذي حُظروا من العمل في إسرائيل بسبب مخاوف أمنيَّة بالعمل في المستوطنات، إن تمكَّنوا من الحصول على إذنٍ من مسؤول الأمن المحليِّ (Kav LaOved، 2012: 37).

وبذا فإنَّ العمل في المستوطنات يبدو كأنَّه ذو مكانة خاصَّة، بالمقارنة مع العمل في إسرائيل. فالحصول على تصريح من أجل العمل في إسرائيل صعب المنال، بخلاف الوَضْع في عمل المستوطنات، بل وزاد الأمر سوءاً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية التي تزامنت مع استبدال بعض أصحاب العمل [الإسرائيليّين] بعُمَّالهم الفلسطينيِّيْن عُمَّالاً مهاجرين (B'Tselem، 2004، 2007). ومن ناحية ثانية، كان تأثُّر العمل في المستوطنات أقلَّ في ما يخصُّ الحضور المتزايد للعُمَّال المهاجرين.[2] ومع أنَّ الخطاب الحكوميَّ الإسرائيليَّ يصرِّح بأنَّ المستوطنات وإسرائيل كيان واحد، إلَّا أنَّ سياسة نظام مَنْح التصاريح تبيِّن بوضوح اختلاف الواقع. فتصاريح العمل في المستوطنات أسهل للحصول بالنسبة إلى فلسطينيِّي الضِّفَّة الغربيَّة، بما أنَّ شريحة السُّكَّان البالغين مؤهَّلةٌ كلّها فعليّاً، للحصول على التصاريح. وبالنتيجة، سيمتلك أصحاب العمل الإسرائيليِّيْن في المستوطنات خزَّاناً كبيراً من عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن ذوي الأجور الزهيدة

---

1) وتجدر الإشارة إلى أنَّ الجيش الإسرائيليَّ يعمد، أحياناً، إلى تطبيق سياسات حصارٍ على هؤلاء العُمَّال، كأنْ يمنعهم من دخول المستوطنات ليومٍ كامل أو أكثر مثلاً، في أعقاب حصول هجوم فلسطينيٍّ أو سلسلة هجمات على الجنود أو المستوطنين. ولكنَّ مثل هذا التضييق على عُمَّال المستوطنات نادرٌ نسبيّاً، ولا يدوم لفترة طويلة في حال تطبيقه.

2) ولكنْ، نجد في القطاع الزِّراعيِّ عُمَّالاً تايلنديِّيْن، يعملون مع عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن، كجزء من اتِّفاق ثُنائيٍّ لجَذْب العُمَّال التايلنديِّيْن إلى إسرائيل، وقَّعتْهُ الحكومتان الإسرائيليَّة والتَّايلنديَّة (Vickery، 2016a).

والقابلين للاستبدال والطَّرْد بسهولة تامة ممَّا يمتلكه أصحاب العمل في إسرائيل. وهذا يعني، في ظلِّ وجود معدَّلات بَطَالَة عالية، أنَّ مئات آلاف الفلسطينيِّيْن العاطلين عن العمل هم جميعهم عُمَّال مُحتمَلون لهذه الشركات. ومع ذلك، لم يتجاوز عدد العُمَّال القانونيِّيْن، في عام 2016، 27.000 عامل (يحمل تصريح العمل) من فلسطينيِّي الضِّفَّة الغربيَّة في المستوطنات – وما يقارب 10.000 من العُمَّال غير القانونيِّيْن. ومن ناحية أخرى، يدَّعي الاتِّحاد العامُّ لنِقابات العُمَّال في فلسطين بأنَّ هناك 350.000 فلسطينيٌّ عاطل عن العمل، في العام ذاته، يحتاجون إلى فُرَص عمل. ويعطي هذا الأمر مؤشِّراً معقولاً إلى الميزان المائل المتعلِّق بعدد العُمَّال العاطلين عن العمل المتوافرين نظريّاً أمام أصحاب العمل في المستوطنات، وبعدد الفُرَص الضئيل المتاحة أمام هؤلاء العُمَّال فعليّاً.

وهذا الخزَّان الكبير الذي تمتلكه الشركات في المستوطنات تحت تصرُّفها لا يمتلك إلَّا فُرَص عمل محدودة جدّاً بما أنَّ موارد رزق العُمَّال وأراضيهم قد سُلِبت منهم، علاوةً على الاقتصاد الفلسطينيِّ المتدهور، والتقييدات الوحشيَّة على حُرِّيَّة الحركة التي تسبَّبت كلُّها بخَلْق مناطق فُرَص عمل ممكنة على يد سياسات الدولة الإسرائيليَّة. وقد سَمَحَ هذا الخزَّان الكبير من العُمَّال العاطلين عن العمل لأصحاب العمل في المستوطنات بمعاملة عُمَّالهم، بوصفهم قوَّة عمل، يمكن الاستغناء عنها بسهولة، حيثُ باتوا قادرين على طَرْد العُمَّال وتشغيلهم من دون أن يخشوا عواقب، ويدفعون لهم أجوراً أقلَّ من الحَدِّ الأدنى القانونيِّ. وفي الوقت الذي يكون فيه هذا الوَضْع مُعزَّزاً بقوَّة على يد الحكومة الإسرائيليَّة التي تُواصِل تجاهلها حينما يتعلَّق الأمر بحقوق العُمَّال الفلسطينيِّيْن، باتت هذه التَّصرُّفات ممارسةً سائدة بما أنَّ أصحاب العمل يدركون أنَّ العُمَّال المُعْوِزِيْن الواقعين تحت الاحتلال ليس لديهم إلَّا تمثيل نِقابيٌّ ضئيل، في حال توافره أصلاً، وأنَّ أسلوب الإضراب مستحيل فعليّاً بسبب وجود أعداد

هائلة من العُمَّال العاطلين عن العمل ممَّنْ ينتظرون بيأس أيَّ أجر من أيِّ عمل، بحيثُ يُدرك العُمَّال مدى سهولة وسرعة استبدالهم.

وبذا فإنَّ أصحاب العمل في المستوطنات أمام ما اصطلح عليه ماركس بـ «جيش العُمَّال الاحتياطيّ». العلاقة هنا ذات مَكْسَب كبير لأصحاب العمل واستغلاليَّة بشدَّة للعُمَّال. ويتوفَّر هذا الجيش الاحتياطيُّ أمام شركات المستوطنات على الأخصِّ بخلاف الشركات الموجودة في إسرائيل بسبب ديناميكيَّات مناطق العمل الممكن والظروف المتباينة في ما يخصُّ تصاريح العمل في إسرائيل وفي المستوطنات. ولقد تسبَّب التَّحكُّم المتواصل بالضِّفَّة الغربيَّة والاقتصاد الفلسطينيِّ على يد صُنَّاع السياسة الإسرائيليِّيْن من خلال الاحتلال بإبقاء فُرَص التنمية الفلسطينيَّة، وخَلْق فُرَص عمل في أدنى مستوياتها، وبذا ستكون معدَّلات البَطَالَة عالية، ما يخلق جيشاً احتياطيّاً من العُمَّال اليدوِيِّيْن الفلسطينيِّيْن غير المواطنين، بمنهجيَّة ترسمها سياسة الدولة، بحيثُ يُستخدَمون ويُستغلَّون لمصلحة الشركات في المستوطنات. ولا يقتصر المكسب على توافر قوَّة عاملة رخيصة وسلبيَّة، فالتوافر المستمرُّ لعُمَّال أكثر سيمنح الشركات فرصةً لاستثمار خزَّان العاطلين عن العمل هذا عند الحاجة وَفْقاً لحاجات الإنتاج. وفي سائر الأحوال، وفي ظلِّ الوَضْع الذي تكون فيه الكلمة الفصل للحكومة الإسرائيليَّة بشأن كيفيَّة السماح لأعداد كبيرة من العُمَّال بالعمل في إسرائيل وفي المستوطنات – قانونيّاً على الأقل – فإنَّ سياسات السوق ليست هي التي تُحدِّد الأعداد التي يحتاج إليها أصحاب العمل دوماً، فالسياسة [الحكوميَّة] تساهم في هذا أيضاً. ومن المهمِّ، على أيَّة حال، إدراك الفارق المستمرِّ بين إسرائيل والمستوطنات. فأصحاب العمل الإسرائيليُّون في إسرائيل طالبوا حكومتهم سابقاً برَفْع أعداد تصاريح العمل التي تمنحها من أجل تلبية حاجات الإنتاج، ولكنَّ طلباتهم رُفِضَت – فحصص عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن تُحدَّد على يد الحكومة والمؤسَّسة العسكريَّة معاً. وتُفصَّل بشأن كلِّ صناعة من الصناعات، في

الزراعة والبناء، وما إلى ذلك (Kav LaOved، 2012: 9). وفي المقلب الآخر، لا نجد مثل هذه الحصص في المستوطنات والمناطق الصِّناعيَّة في المستوطنات. ومع أنَّ الحكومة والمؤسَّسة العسكريَّة هما اللتان قد تقرِّران أعداد العُمَّال الذين سيدخلون إلى المستوطنات للعمل بشكل قانونيٍّ في نهاية المطاف، إلَّا أنَّها لا تضع تقييدات بشأن كلِّ قطاع من قطاعات العمل، إذ تسمح نظريّاً بزيادة أعداد تصاريح العمل الممنوحة أو تخفيضها بسهولة أكبر ممَّا هي عليه الحال بالنسبة إلى أصحاب العمل في إسرائيل. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تندب فيه شركات البناء في إسرائيل حظَّها في عَجْزها عن زيادة حصصها من العُمَّال الفلسطينيِّيْن، فإنَّ شركات البناء العاملة في المستوطنات تعاني تقييدات أقلّ، نظريّاً على الأقلِّ، في هذا القطاع (المصدر نفسه، 37). وكذلك فإنَّ قُرب مكان العمل من أماكن سَكَن العُمَّال يعني أنَّ الطريق غير القانونيَّة خيارٌ مُحتمَل متوفِّر دائماً أمام العُمَّال، وإنْ كان فيه مجازفة.

تعمل مناطق فُرَص العمل الممكنة على تحديد المستوطنات التي يمكن للعامل أن يعمل فيها، ما يعني، بالنتيجة، تفتيت هذا الجيش الاحتياطيِّ إلى أقسام مُكوِّنة أصغر. فالعاطلون عن العمل في الولجة، ونحالين، وبتير، يمثِّلون جيشاً احتياطيّاً للمستوطنات القريبة مثل معاليه أدوميم، وجيلو، وبيتار عيليت. وكذا هي الحال بالنسبة إلى العاطلين عن العمل في الجفتلك، وفصايل، والزبيدات للمستوطنات الزراعيَّة في غور الأردن، أو حال القريَتَيْن الفلسطينيَّتَيْن سلفيت ومردا لمستوطنة أريئيل الكبيرة المتوضِّعة في قلب الضِّفَّة الغربيَّة. وعلى طول أرجاء الضِّفَّة الغربيَّة المُحتلَّة، ستجد جيوشاً عاملة واحتياطيَّة من العُمَّال الفلسطينيِّيْن المحاصرين جغرافيّاً، تزداد أعدادهم وتنخفض تبعاً للظروف الراهنة. وفي مطلق الأحوال، ثمَّة فائض دائم من العُمَّال الذين ينتظرون فرصة من أصحاب العمل في المستوطنات، وهذا الوَضْع لا يساهم في تلبية حاجات صاحب العمل وحسب، بل أيضاً في زيادة استغلال القوَّة العاملة ككلٍّ.

9
عمل قَسْرِيّ تُحفِّزه الدولة

يشير العُمَّال، باستمرار ولوعة، إلى أنَّ عدم امتلاكهم لخيارات أخرى هو السبب وراء عملهم في المستوطنات الإسرائيليَّة والرضوخ لظروف العمل الاستغلاليَّة، وهي جزءٌ لا يُجتزأ من قطاع العمل في المستوطنات، بالنسبة إلى عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن. فالعمل، كما يقولون، ليس خياراً حُرّاً، بل حاجة في ظلِّ عدم توافر خيارات أخرى؛ وسيلة لتأمين القُوْت، والنجاة في البيئة الهشَّة المُعْوِزَة، والخطيرة غالباً، التي تَسِمُ الحياة في الضِّفَّة الغربيَّة. وهذه ليست مبالغة. إذ ما من خيار حُرٍّ أو أصيل في ما يخصُّ فُرَص العمل بالنسبة إلى عُمَّال كثيرين، يُدفَعون، على نحو مُمنهَج، إلى العمل في المستوطنات. عُمَّال عاجزون، بسبب الظروف المفروضة عليهم قَسْرِيّاً، عن رَفْض عمل المستوطنات الاستغلاليِّ، والمُدمِّر على الصعيد السِّياسيِّ، وعن إيجاد أيِّ عمل بديل. وقد برزت فكرة عدم وجود خيار، بسبب اجتماع سياسات إسرائيليَّة عديدة، خَنَقَتْ - على نحو مُتعمَّد – فُرَص التنمية والتَّطوُّر الفلسطينيَّة على طول الضِّفَّة الغربيَّة المُحتلَّة، وعلى الأخصِّ في المجتمعات الرِّيفيَّة (اقرأ: المنطقة ج) التي عانت أشدَّ المعاناة من سياسة ضَمِّ الأرض. وقد تسبَّب هذا الأمر، حين يجتمع مع التقييدات الوحشيَّة الراسخة المتواصلة على حُرِّيَّة الحركة في أرجاء الضِّفَّة الغربيَّة، التي ترسَّخت بفعل منظومة تقسيم المناطق إلى أ، وب، وج كجزء من اتِّفاقيَّات أوسلو، في خَلْق ضفَّةٍ غربيَّة، تتكوَّن من «جزر» منفصلة، ومعزولة في الغالب، تفصل إحداها عن الأخرى نقاط التفتيش الإسرائيليَّة، والحواجز الطُّرُقيَّة، والمستوطنات، والبؤر الاستيطانيَّة،

والجدار، والطُّرُق الخاصَّة بالمستوطنين، ما أدَّى، بالتالي، إلى خَلْق «مناطق لفُرص عمل ممكنة» بالنسبة إلى عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن (انظر الفصل السابع). أمَّا العُمَّال الذُّكُور الفلسطينيُّون الشباب – وهم الأفراد ذوو الأرجحيَّة الكبرى في الحصول على فُرَص العمل في المستوطنات، بسبب الحشر التَّاريخيِّ المدفوع بسياسة الدولة للعُمَّال الفلسطينيِّيْن في قطاعات العمل الأساسيَّة[1] (الياقة الزرقاء [الأعمال اليدويَّة]) مثل البناء والزراعة، والصناعات التي تضمُّ عُمَّالاً ذُكُوراً أكثر من العاملات في المناطق الإسرائيليَّة والفلسطينيَّة على السواء، والتي لا يميل المواطنون الإسرائيليُّون عموماً إلى المشاركة فيها – هؤلاء العُمَّال تعدُّهم المؤسَّسة العسكريَّة مصدر التهديد الأكبر للأمن الإسرائيليِّ، فعانوا، بالتالي، وطوال عقود، من أقسى درجات تقييد حُرِّيَّة الحركة.

وكما بوسعنا أن نُدرك من أفكار العُمَّال وكلماتهم، فإنَّ كثيرين يحسُّون بعدم امتلاكهم لأيِّ خيار آخر، بسبب الوَضْع الاقتصاديِّ في الضِّفَّة الغربيَّة، لا خيار إلَّا الاشتراك في بناء المستوطنات غير الشَّرعيَّة وتوسيعها، وبعَجْزهم عن رَفْض فُرَص العمل هذه، بسبب وَضْعهم الماليِّ (السَّيِّئ بفعل وجود الاحتلال الإسرائيليِّ) وحاجتهم إلى تأمين قُوْت عائلاتهم. يتعرَّض هؤلاء العُمَّال إلى استغلال كبير، ويتلقَّون أجوراً أقلَّ من الحَدِّ الأدنى القانونيِّ، عدا عن أنَّ صحَّتهم وأمانهم مُتجاهَلان دوماً من الشركات التي تضع المكسب قبل الأمان، وما من محاولة جدِّيَّة من جانب الدولة لتفعيل تطبيق حقوق هؤلاء العُمَّال. وقد حَدَثَت وَفَيَات وإصابات خطيرة، غيَّرت حيواتهم، بسبب هذه الظروف، ومع هذا تفضِّل شركات كثيرة تخفيض النفقات بكلِّ بساطة عبر عدم تطبيق سياسة التدريب الملائم، ووجود المعدَّات المناسبة، وشروط العمل الآمنة، فلا يدفعون إلَّا مبالغ ضئيلة من أجل صحَّة عُمَّالهم وحيواتهم. يمكن أن يتعرَّض العُمَّال الفلسطينيُّون

---

1) هنا سَهْو من المؤلِّف. فالمقصود هو قطاعات العمل الثَّانويَّة لا الأساسيَّة.

في المستوطنات للطَّرْد بسبب أخطاء صغيرة، أو حتَّى بسبب أمر ليس خطأهم، أو بلا أيِّ سبب على الإطلاق. ويحسُّ العُمَّال بالخزي والعار بسبب عملهم في المستوطنات، إذ يواجهون وَصْمة عار من المجتمع الفلسطينيِّ الأوسع، بسبب دورهم، حيثُ أصبحوا، من خلال عملهم هذا، يلغبون دوراً في دمار عائلاتهم وأُمَّتهم (على الأخصِّ بالنسبة إلى الفلسطينيِّيْن الذين ضُمَّت أرضهم في الماضي، ولا تزال تُضَمُّ). فالعمل الذي يقومون به يُسهم بقوَّة في بناء «الوقائع على الأرض» [المستوطنات]، وتوسيعها، وتعزيزها، تلك الوقائع التي تمثِّل العقبة الأكبر أمام قيام دولة فلسطينيَّة قابلة للحياة في الضِّفَّة الغربيَّة. وهذا واقع يصحُّ على الأخصِّ في حالة عُمَّال البناء الفلسطينيِّيْن في المستوطنات حينما تعمل أيديهم حَرْفِيّاً في بناء الاحتلال وتقويته. والعُمَّال مدركون تمام الإدراك لاشتراكهم في استمراريَّة الوَضْع الراهن في الضِّفَّة الغربيَّة، وللعواقب السلبيَّة التي يُنتجها هذا الأمر عليهم، وعلى عائلاتهم، وعلى المجتمع الفلسطينيِّ الأوسع. وبالنسبة إلى 11 في المئة من عُمَّال المستوطنات، لا بُدَّ أنَّ نضيف الخزي والعار، لأنَّهم يعملون في الأراضي التي نُهِبَت من عائلاتهم. وعند أَخْذ هذه النقاط كلِّها بالاعتبار، سيكون من المنطقيِّ التصريح، إذنْ، أنَّه في حال توافرت خيارات فُرَص عمل أخرى، أو في حال وجد العُمَّال مصادر دَخْل بديلة أو مدَّخرات [تصونهم عن هذا العمل]، فإنَّ الغالبيَّة العظمى من العُمَّال ستختار التَّوقُّف عن العمل في المستوطنات. ولكنَّ هذه الخيارات الأخرى غير موجودة، بما فيها عمل المرء لحسابه الخاصِّ. وفي ظلِّ نَهْب أراضي القرى الفلسطينيَّة، وضَمِّها على يد دولة إسرائيل، فَقَدَتْ بعض العائلات، أيضاً، الفرصة في محاولة بلوغ مرحلة الأمان الغذائيِّ والاكتفاء الذَّاتيِّ من زراعة الأرض – وهي خيارات كانت موجودة، إلى حدٍّ ما، قبل دخول الاحتلال، بل وكانت موجودة في السنوات الأولى من الاحتلال حينما كان مشروع إسرائيل الاستيطانيّ لا يزال في مراحله الأولى.

ومن المهمِّ الإشارة، إذنْ، إلى أنَّ غياب خيارات العمل الأخرى عدا العمل في المستوطنات لا يمكن ردُّه ببساطة إلى عدم وجود هذه الخيارات الأخرى، بل إلى أنَّ خيارات العمل الأخرى «لم يُسمَح بوجودها عَمْداً»، بسبب سياسة الدولة [الإسرائيليَّة]، وبسبب تعامُل الدولة مع قوَّة العمل الفلسطينيَّة في الضِّفَّة الغربيَّة من العُمَّال اليدويِّيْن. كما أنَّ هناك إمكانيَّة للتلاعب بمستويات البَطَالَة في الضِّفَّة الغربيَّة تبعاً لاعتماد إسرائيل على المخاوف الأمنيَّة و/أو حاجات الإنتاج الخاصَّة بالرَّأسماليِّيْن الإسرائيليِّيْن. ويتجلَّى هذا في أوضح صوره في حصص تصاريح السَّفَر المخصَّصة للعُمَّال الراغبين بالعمل داخل إسرائيل، علاوةً على تصاريح العمل في المستوطنات التي يُؤَهَّل لها عدد أكبر من العُمَّال، ما يضمن بالتالي، إذا أضفْنا وجود مناطق فُرَص العمل الممكنة، أن يكون هناك فائض عُمَّال كبير دائم للشركات الموجودة في المستوطنات، بحيثُ تغرف منه بحسب حاجتها. وبذا فإنَّ التنمية الفلسطينيَّة، وبالتالي فرصة خَلْق فُرَص عمل، ستُحفَّز أو تُثَبَّط تبعاً للسياسات الإسرائيليَّة أو تعزيز قبضة الاحتلال الإسرائيليِّ أو إرخائها، ومع هذا فإنَّ الدولة تواصل خَنْق الاقتصاد الفلسطينيِّ، حيثُ تُبقيه تابعاً لاقتصاد إسرائيليٍّ مهيمن، وتحرم الفلسطينيِّيْن من فرصة تطوير اقتصادهم، ومن خَلْق فُرَص عمل، ومن استثمار مواردهم الطبيعيَّة. وحين يكون العُمَّال عالقين في مناطق العمل الممكنة، ومحرومِيْن من أساليب حيواتهم التَّقليديَّة في مجتمعاتهم الرِّيفيَّة، فإنَّ رَفْض العمل في المستوطنات سيعني قبول الفقر.

إذنْ، من حيثُ الجوهر، فإنَّ العمل في المستوطنات يُملَى من قوَّة خارجيَّة (إسرائيل) عبر سياسات حشرت شريحة سُكَّانيَّة محرومة من الدَّخْل، وذات ظروف هشَّة في قطاعات العمل غير المرغوبة التي لا ترغب الغالبيَّة العظمى من المواطنين الإسرائيليِّيْن بالعمل فيها. وبذا تُستغَلُّ قوَّة العمل هذه – في تجاهل مباشر للقانون المحليِّ، ولكنْ، بدَعمٍ من الدولة،

من خلال غياب دَوْر أجهزة الدولة، وعدم استعدادها لتطبيق ذلك القانون في ما يخصُّ عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن – بهدف رَفْع المكاسب إلى أقصى درجة. ويُبيِّن هذا الأمر، حين يُضاف إليه الواقع الذي يكون فيه جيش العُمَّال الاحتياطيّ المتوافر لأصحاب العمل في المستوطنات قد تولَّد بسبب السياسات الإسرائيليَّة، يبيِّن أنَّ هذا العمل ليس خياراً حُرّاً، بالنسبة إلى العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، بل هو العكس تماماً، إذ هو نوعٌ فريد ومميَّز من أنواع العمل القَسْرِيِّ الذي تحفِّزه الدولة على يد أجهزة الدولة الإسرائيليَّة ضدَّ المجتمع الفلسطينيِّ المُعْوِز والخاضع للاحتلال في مناطق الضِّفَّة الغربيَّة الرِّيفيَّة.

مخالفة القانون الدُّوليِّ

لكلِّ شخص حقُّ العمل، وفي حُرِّيَّة اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرْضية، وفي الحماية من البَطَالَة. (المادَّة 23 (1) الإعلان العالميُّ لحقوق الإنسان – الأمم المتَّحدة، 1948).[1]

إنَّ طبيعة العمل الكُلِّيَّة بالنسبة إلى الفلسطينيِّيْن في مستوطنات الضِّفَّة الغربيَّة غير الشَّرعيَّة طبيعة قَسْرِيَّة، مع استثناء مهمٍّ وحيد، وهم السماسرة. أيّ أنَّ عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيِّيْن في المستوطنات – في الغالب الأعمِّ من الحالات – لا يمتلكون خياراً حُرّاً حيال عملهم. بل أُرغموا فعليّاً على الدخول في قطاع العمل هذا، بفعل السياسات الحكوميَّة الإسرائيليَّة المتعلِّقة بالعُمَّال الفلسطينيِّيْن، وبمنظومة مَنْح تصاريح العمل، والتَّحكُّم بالسوق والاقتصاد الفلسطينيَّيْن، وتقييدات حُرِّيَّة الحركة داخل الضِّفَّة الغربيَّة. وبذا فإنَّ خيار عدم إيجاد فُرَص عمل

---

1) الترجمة العربيَّة الرَّسميَّة للإعلان (http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html).

أخرى لا يعود، ببساطة، إلى عدم وجود خيارات أخرى، بل – كما أشرنا سابقاً – إلى أنَّ خيارات العمل تلك «لا يُسمَح بوجودها عَمْداً». وفي سائر الأحوال، وبرغم هذه الطبيعة القَسْريَّة الواضحة، ثمَّة تعقيدات لا بُدَّ من تناوُلها، تتعلَّق بما إذا كان يمكن عَدُّ هذه الظاهرة مخالفةً للقانون الدُّوليِّ. تنصُّ «اتِّفاقيَّة السُّخْرَة» التي أصدرتْها منظَّمة العمل الدُّوليَّة عام 1930 بشأن العمل القَسْريِّ إلى وجوب تعريف العمل القَسْرِيِّ، وَفْقاً للقانون الدُّوليِّ، بأنَّه «جميع الأعمال أو الخدمات التي تُفرَض عنوةً على أيِّ شخص تحت التهديد بأيِّ عقاب، والتي لا يكون هذا الشخص قد تطوَّع بأدائها بمحض اختياره» (ILO، 1930).[1] وبالرغم من أنَّ ظروف العمل في المستوطنات بالنسبة إلى العُمَّال الفلسطينيِّيْن لا تبدو طَوْعيَّة بأيَّة حال من الأحوال، وما هي إلَّا نتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيليِّ لأراضي العُمَّال الفلسطينيِّيْن وحيواتهم، إلَّا أنَّه لا يبدو للوَهْلَة الأولى، بالضرورة، أنَّ ثمَّة عقاباً مباشراً أو تهديداً بالعقاب، في حال عدم أداء العمل. ولكنْ، هناك تهديد في حقيقة الأمر: الفَقْر الحَتْمِيُّ. إذ تسبَّب الاحتلال من خلال تحكُّمه بالتنمية، والاقتصاد، والأرض الفلسطينيَّة، ومن خلال خَلْقه لمناطق عمل مُحتَمَلَة، بإيجاد طريق واحدة ممكنة للعمل، ومصدر دَخْل أوحد، بالنسبة إلى العائلات الفلسطينيَّة الرِّيفيَّة – أي، العمل في المستوطنات. خُلِقَت هذه الطريق بفعل الاحتلال الإسرائيليِّ، وسياساته، ولن يكون رَفْض العمل في المستوطنات إلَّا إرغاماً للعامل وعائلته على الدخول في خطر ماليٍّ. وقد كانت هذه الحقيقة هي التي دَفَعَتْ منظَّمة العمل الدُّوليَّة للتصريح مؤخَّراً بأنَّ العمل في المستوطنات ليس خياراً، بالنسبة إلى العُمَّال الفلسطينيِّيْن هناك، بل هو «حاجة» من أجل تأمين القُوْت، حيثُ لا خيارات عمل بديلة أخرى، وحيث يكون خَطَر الفقر المُحدِق يحوم فوق رؤوسهم (2015: 38).

---

1) الترجمة العربيَّة الرَّسميَّة للاتِّفاقيَّة

(http://www.un.org/ar/events/slaveryabolitionday/pdf/ForcedLabourConvention.pdf)

ضمن سياق تعريف منظَّمة العمل الدُّوليَّة عام 1930 للعمل القَسْرِيِّ، أشارت المنظَّمة إلى مُعرِّفَيْن أساسيَّيْن في تصنيفَيْن للمساعدة في تحديد ما إذا كان الفرد خاضعاً للعمل القَسْرِيِّ ضمن تعريف العام 1930. يتناول التصنيف الأوَّل الافتقار إلى الموافقة على العمل، أو – بمعنى آخر – الطريق الفعليَّة التي أفضت إلى العمل، وكيف وَجَدَ العُمَّال أنفسهم في العمل، وما إذا كان ذلك العامل قد أُرغِم على العمل. ويتناول التصنيف الثاني ما إذا كان هناك تهديد بالعقاب، في حال عدم إنجاز العمل، أو – بمعنى آخر – النَّظَر إلى ما يُبقِي هذا الفرد مرتبطاً بالعمل، وما إذا كانت هناك خيارات أم لا. إنْ كان عمل العامل يندرج ضمن مُعرِّفٍ واحد على الأقلِّ من بين هذَيْن المُعرِّفَيْن في التَّصنيفَيْن، فإنَّ وَضْع العمل سيُعَدُّ حالة من حالات العمل القَسْريِّ.

تحت تصنيف التهديد بالعقاب، تقدِّم منظَّمة العمل الدوليَّة اثنَي عشر مُعرِّفاً مختلفاً.[1] ويمكن لخمسةٍ على الأقلِّ من هذه المُعرِّفات أن تنطبق على وَضْع العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات بهذا القَدْر أو ذاك. إذ نجد تهديداً بـ «الحرمان من أيِّ عمل في المستقبل» (من خلال إدراج الاسم في اللَّائحة السوداء) لو أبدى عامل معارضته لصاحب عمله بشأن ظروف العمل الخطرة، أو الأجور الزهيدة، أو حرمانه من الحقوق، وما إلى ذلك؛ كما يمتدُّ هذا التهديد إلى عائلة العامل التي يمكن أن تتعرَّض للحظر من العمل [اللَّائحة السوداء] في المستوطنات أيضاً. وثانياً، بما أنَّ المستوطنات مشمولة ضمن قانون العمل الإسرائيليِّ، فإنَّ العُمَّال الفلسطينيِّيْن تنطبق عليهم بنود الحَدِّ الأدنى من الأجور،

---

1) والتي هي: العنف الجَسَديُّ ضدَّ العامل أو العائلة أو الأقارب المباشرين؛ العنف الجنسيُّ؛ (التهديد بـ) القصاص الإلهيِّ؛ السجن أو أيّ فعل حَبْس جَسَدِيّ؛ العقوبات الماليَّة؛ إبلاغ السُّلطات (الشرطة، إدارة الهجرة، وما إلى ذلك) والترحيل؛ الحرمان من أيِّ عمل في المستقبل؛ الإقصاء من المجتمع والحياة الاجتماعيَّة؛ سَلْب الحقوق أو الامتيازات؛ الحرمان من الطعام، أو المأوى، أو أيَّة حاجات ضروريَّة؛ الانتقال إلى ظروف عمل أسوأ؛ الحرمان من المكانة الاجتماعيَّة (International Labor Organization، 2008: 9).

والحقوق القانونيَّة الكاملة أُسوةً بالعُمَّال الإسرائيليِّيْن اليهود، وأجر العطلة، والمعاش التَّقاعديِّ، وتعويض الإصابات. ولكنَّ أصحاب المستوطنات في واقع الأمر يعمدون دائماً إلى «سَلْب هذه الحقوق و/ أو الامتيازات»، ويهدِّدون بسَلْبها أكثر أو تخفيض الأجور لو اشتكى العامل أو جَاهَرَ باعتراضه بشأن ظروف عمله، وهم يفعلون هذا مُدرِكِين تمام الإدراك بأنَّ عُمَّالهم الفلسطينيِّيْن مُرغَمون على مواصلة هذا العمل، بسبب شعور ضاغط بعدم امتلاكهم لأيِّ خيار، أو قَلَق كبير من أن تؤدِّي أيَّة شكوى إلى الحَظْر عن العمل نهائيّاً. كما قد نجد تهديداً بـ «العنف الجَسَدِيِّ» على يد السماسرة المستأجَرين ومسؤولي الأمن أو بـ «إبلاغ السُّلطات» لو تذمَّر أحد العُمَّال أو جَاهَرَ بالحديث عن ظروف عمله. وعلى أيَّة حال، فهذه المُعرِّفات الأربعة لا تُرغِم العامل على قبول عمله بالضرورة، مع أنَّها تضمن بأنَّ ظروف العمل لا ولن تتحسَّن، وبأنْ يتواصل الاستغلال. ولكنَّ المُعرِّف الخامس بالذات، «العقوبات الماليَّة»، هو الذي يربط عمل المستوطنات بمفهوم العمل القَسْرِيِّ، ويربطه، على الأخصِّ، بفكرة العمل الذي تفرضه الدولة. المُعرِّفاتُ الأربعة الأولى موجودة، ولكنْ، بوَصْفها مرتبطةً بضمان بقاء ظروف العمل استغلاليَّة، خطرةً، وبقاء الغالبيَّة العظمى من العُمَّال مرتبطين بأجور زهيدة – وبالتالي غير قادرين أبداً على توفير مدَّخرات، يمكن أن تُعينهم على الهروب من العمل في المستوطنات في المستقبل. ولكنَّ التهديد بالفقر المُدقِع بالذات، الذي تتسبَّب إسرائيل بتسليطه على مجتمعات فلسطينيَّة ريفيَّة كثيرة، تلك المتاخمة للمستوطنات على الأخصِّ، والتي عانت أقسى درجة من ضَمِّ الأرض، هو ما يُرغِم العُمَّال على العمل في قطاع المستوطنات، ويُبقيهم هناك، بالرغم من الاستغلال الذي يُقاسونه. ولو رَفَضَ العامل فرصة العمل في المستوطنات، فإنَّه سيُعرِّض نفسه وعائلته للدخول في تهلكة ماليَّة أكيدة.

وتبعاً لتصنيف منظَّمة العمل الدُّوليَّة بشأن الطريق المُفضِيَة إلى العمل القَسْريِّ، والتي قُدِّم فيها تسعة مُعرِّفات،[1] يمكن لنا أن نُدرج العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات تحت مُعرِّف «الحَبْس الجسديُّ في موقع العمل». وهذا إشكاليٌّ، بما أنَّ منظَّمة العمل الدُّوليَّة تخصُّ السجن أو الحَبْس الشَّخصيَّ في هذا السياق. ولكنَّ الوَضْع السِّياسيَّ الفريد في الضِّفَّة الغربيَّة والاحتلال الإسرائيليَّ يطرح تساؤلات حيال هذا التأويل الضَّيِّق. فالاحتلال الإسرائيليُّ، وتقسيم الضِّفَّة الغربيَّة إلى مناطق معزولة، وتقسيمها أكثر بفعل نقاط التفتيش، والحواجز الطُّرُقيَّة، والجدار، والمستوطنات، والطُّرُق الخاصَّة بالمستوطنين، قد خَلَقَ مجموعةً من المناطق الأصغر، أو البانتوستانات، داخل الضِّفَّة الغربيَّة، بحيثُ يكون عددٌ كبير من الفلسطينيِّيْن معزولين فيها. وبذا فإنَّ عُمَّال المستوطنات يندرجون تحت تصنيف «مناطق العمل الممكنة». وبالتالي هناك إمكانيَّة للقول إنَّ عدداً كبيراً من العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات محبوسون جسديّاً «فعليّاً» في أماكن عملهم وحولها، وهذا وَضْع تسبَّبت به الدولة التي أرغمتْهم على فرصة العمل الوحيدة المتاحة لهم – العمل في المستوطنات – وهو وَضْع انتُزعت فيه أرضهم وأساليب حيواتهم منهم بعدما قامت [المستوطنات] على نحو غير شَرعيٍّ عند عتبات بيوتهم، من دون أن يكونوا موافقين عليها. وبالنتيجة، فإنَّ العُمَّال تجذَّروا حيثُ يعيشون وفي المناطق المحيطة بهم؛ أمَّا حُرِّيَّة حركتهم، فباتت، كما هي الحال مع فلسطينيِّيْن كثيرين، من الذُّكُور الشُّبَّان على الأخصِّ، مُقيَّدةً بشدَّة. وينصُّ اتِّحاد النِّقابات الدُّوليّ (ITUC) على أنَّ العمل القَسْريَّ في سياق غير شَرعيٍّ يمكن أن ينبع من التقييدات المفروضة على الحركة، مثل العجز عن التَّنقُّل من بلدة إلى أخرى عبر الإجراءات الرَّسميَّة

---

1) والتي هي: الولادة/التَّحدُّر في وَضْع «عبوديَّة» أو رِقٍّ؛ الغصب أو الاختطاف الجسديّ؛ بَيْع الشخص إلى هذا المالك أو ذاك؛ الحَبْس الجسديّ في موقع العمل؛ الإكراه السيكولوجيّ، أي إصدار أوامر بالعمل تترافق مع تهديد ممكن بالعقاب في حال عدم الامتثال؛ مِنَّة مُستحدَثة؛ خداع بفعل وعود زائفة حيال نوع العمل وشروطه؛ حجز الأجور أو الامتناع عن دَفْعها؛ حجز الوثائق الثُّبوتيَّة أو أيَّة ممتلكات شخصيَّة ثمينة أخرى (International Labor Organization، 2008: 9).

(اقرأ: التي تفرضها الدولة) (2008: 13). وتصرِّح المنظَّمة الدُّوليَّة المناهضة للعبوديَّة (Anti-slavery [International])، وهي منظَّمة تسعى إلى تسليط الضوء على حالات العمل القَسْريِّ، ومقاومتها في أنحاء العالم، تصرِّح بأنَّ ضحايا العمل القَسْريِّ «يتحدَّرون عادةً من جماعات الأقلِّيَّات أو الجماعات المُهمَّشة التي تواجه تمييزاً مؤسَّساتيّاً» ويمكن أن يُرغَموا على عملٍ بعينه، بسبب «تقييد حُرِّيَّة حركتهم» (2013). ولو قبلْنا الفكرة القائلة إنَّ شركات المستوطنات هي مَنْ تستغلُّ العُمَّال، ولكنَّ الدولة – في حقيقة الأمر – هي التي خَلَقَت مناطق العمل الممكنة هذه، ولم تترك أمام العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات إلَّا خياراً واحداً، هو العمل في هذه المستوطنات، وأرغمتْهم على قبول هذه الظروف الاستغلاليَّة، سيتبيَّن لنا، بالتالي، بأنَّ عُمَّال المستوطنات ضحايا للعمل القَسْريِّ وَفْقاً لتعريف منظَّمة العمل الدُّوليَّة. فالعمل ليس خياراً حُرّاً، ولا يمكن أن يُنظَر إليه بوصفه طوعيّاً بالنسبة إلى الغالبيَّة العظمى من العُمَّال، بسبب الظروف التي يعيشون فيها – والتي تُفرَض عليهم من فوق على يد حكومة ذات سلطة قويَّة، تستعين، أحياناً، بمؤسَّسة عسكريَّة باطشة خرقاء. وعلاوةً على هذا، وبمواصلة أَخْذ مثال العُمَّال في المستوطنات، فإنَّ هؤلاء العُمَّال يعزِّزون وجود المستوطنات فعليّاً، ويضيفون سوءاً إلى سوء وَضْعهم البائس، ويزيدون تقييد أنفسهم بالعمل في المستوطنات.

وكذلك، لو نحَّيْنا فكرتنا عن العمل القَسْريِّ، سيكون من الممكن أن نرى أين وكيف يندرج العمل في المستوطنات تحت هذا المفهوم بشكل أكبر. ففكرةُ العمل القَسْريّ تُستحضَر، لأسباب تاريخيَّة ومنطقيَّة مفهومة، الفكرةَ القائلة إنَّ هذا المفهوم سلبيٌّ بالمطلق من جوانبه كلّها. أوَّلاً، فكرة أنَّ أمراً ما قَسْريٌّ تعني أنَّ الشخص/الأشخاص/الجماعة المقصودين لا يملكون أدنى خيارٍ غير القبول بهذا العمل. هذه حقيقة لا لبس فيها. ولا يمكن أن تقبل الجدال. والعمل القَسْريّ هو هذا الأمر تماماً: قَسْريّ. ولكنَّ مُكوِّنات هذا

القَسْر هي الأكثر تنوُّعاً على أيَّة حال. فمفردة «قَسْريّ» قد تعني العبوديَّة، أو الغَصْب، أو التهديد بالعقاب، أو – كما في الأمثلة المطروحة أعلاه – العزل والتقييد ضمن حيِّز، أو منطقة، أو بناء، من بين أمور كثيرة. أمَّا الفكرة الثانية التي تستحضرها فكرة العمل القَسْرِيّ استحضاراً منطقيّاً هي أنَّ الأمر الذي يُرغَم عليه العامل يكون سلبيّاً عليه، بصرف النَّظَر عن ماهيَّته، أي إنَّه أمرٌ لا يرغبون بفعله. وهذا منطقيٌّ، ولكنْ، فقط لأنَّ هذه هي الآليَّة العامَّة الذي يعمل فيها العمل القَسْرِيّ. فالعمل القَسْرِيّ، فرضاً، بالرغم من كونه ليس خياراً حُرّاً، ويتضمَّن شروعاً أو تهديداً بالعقاب، لا يستلزم أن يكون سلبيّاً بالمطلق، بالنسبة إلى الفرد الخاضع لهذا العمل القَسْرِيّ. كمثال توضيحيٍّ، لنأخذ فرداً ما، ولنسمِّه «أ»، وهو مُرغَم على البقاء في منطقة جغرافيَّة محدَّدة، على يد قوى خارجيَّة (حكومة، على سبيل المثال، أو أيَّة مؤسَّسة أخرى)، ولا يمكن له المغادرة، أو الخروج، أو التَّجوُّل بإرادته الحُرَّة. والوسيلة الوحيدة التي يمكن لـ «أ» أن يضمن عدم تضوُّره جوعاً هي عبر كَسْب مال لشراء طعام. وهذه القوَّة الخارجيَّة لا تسمح لـ «أ» بزراعة الأرض التي يعيش فيها، وبذا فهو عاجز عن إنتاج الطعام لنفسه؛ هذا غير مسموح له. وعلى أيَّة حال، تمتلك تلك القوَّة الخارجيَّة فرصة عمل، تصادفَ أنَّها شكل العمل الوحيد في المنطقة التي يعيش فيها «أ» - إنَّها العمل الوحيد المسموح له بأدائه. يجب على «أ» أن يعمل هناك، كي يُؤمِّن قُوْته، ويعتني بعائلته. يمكن لصاحب العمل أن يعامل «أ» كما يشاء، فقد يماطل بأجوره، أو يهدِّده بعقاب جسديٍّ أو بالطَّرْد، أو يدفع له أجراً زهيداً أو لا أجر على الإطلاق، أو يُرغمه على العمل لساعات طويلة في ظروف عمل خطيرة. ولكنْ، في حالتنا هذه، فإنَّ صاحب العمل يدفع لـ «أ» أجراً مُجزياً، وبضربة حظٍّ، تصادفَ أنَّ «أ» يستمتع بأداء العمل «ي». تصادفَ أنَّ العمل «ي» هو العمل الذي كان «أ» يحلم به. عمل يُمتعه، ويمنحه لذَّة، وإحساساً بالقيمة الذَّاتيَّة، وهي مهنة كان يحلم بالحصول عليها طوال حياته. ولكنَّ أيّاً من هذه الظروف

لا تمنع، أبداً، أن يكون العمل «ي» عملاً قَسْرِيّاً. العمل ليس خياراً حُرّاً؛ إذا لا يزال مفروضاً على «أ» من أجل مواصلة حياته. تبقى علاقات السُّلطة هي ذاتها؛ فالقوَّة الخارجيَّة تُملي أين يجب أن يعمل «أ» وما يجب عليه أداؤه، كي يُؤمِّن قُوْته. وحتَّى في حال كان «أ» سعيداً حيال العمل، فهذا لا يعني أنَّ «أ» الآن في موضع السيطرة، لأنَّه ليس كذلك على الإطلاق. وحتَّى لو كان «أ» يتقاضى أجراً مُجزياً، ولا يخضع لاستغلال، فإنَّ علاقات السلطة لا تزال هي هي – إذ لا يزال هناك غياب للخيار الحُرِّ، ولا تزال ديناميكيَّة العلاقة القَسْرِيَّة هي التي تحكم في المقام الأوَّل. وبذا فإنَّ الطريقة التي يمكن للعمل القَسْرِيّ أن يعمل فيها إذنْ، لو أخذنا حالتنا هذه كمثال، هي أنَّ مظهر العمل الفعليّ لا يستلزم أن يكون مرتبطاً بمفهوم أمر سلبيٌّ، كما في شُغل العبوديَّة، بل ويمكن – فَرْضاً – أن يكون عملاً بأجر مُجزٍ جدّاً، علاوةً على احتمال أن يكون عملاً بأجر زهيد أو لا أجر على الإطلاق. فاستغلال العامل لا يستلزم أن يكون هو القاعدة، ولكنْ، من الصعب تصوُّر حالةٍ لا يكون فيها كذلك. وتكمن أهمِّيَّة هذا الفَهْم في أنَّ شركات المستوطنات ومسؤولي الحكومة الإسرائيليَّة غالباً ما يتبنّون خطاباً، يدَّعي أنَّ المستوطنات أمر جيِّد، لأنَّها تُؤمِّن العمل للفلسطينيِّيْن. وبالرغم من أنَّ العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات يعبِّرون بلوعة عن مدى كراهيتهم لهذا العمل، وبأنَّهم يتعرَّضون للاستغلال، ويتقاضون أجوراً، لا تتوافق مع القانون، ويعايشون إحساساً بالخزي، بسبب هذا العمل، وبأنَّه خيارهم الوحيد، وبأنَّ عليهم أداء هذا العمل بدافع الحاجة، إلَّا أنَّه من غير المستغرب أن يعبِّر العامل في المستوطنات عن امتنانه، لأنَّه وَجَدَ هذا العمل، أو أن يكون العمل في المستوطنات، برغم الاستغلال الحاصل فيه والأجور الزهيدة التي تقلُّ عن الحَدِّ الأدنى القانونيِّ، ذا أجور أفضل ممَّا قد يتقاضاه العامل لو وَجَدَ عملاً مماثلاً في إحدى المناطق التي تحكمها السلطة الفلسطينيَّة.

من حيثُ الجوهر، لا يغيِّر أيٌّ من هذه التفصيلات طبيعة العمل القَسْرِيَّة،

أو ديناميكيَّات السُّلطة الخاصَّة بذلك العمل والجذور التَّاريخيَّة والحاليَّة المتعلِّقة بوجوده. فالطبيعة المتأصِّلة للعمل تبقى قَسْرِيَّة. ونجد ادِّعاءات دفاع تماثل تلك التي تستخدمها شركات المستوطنات – بأنَّها تقدِّم العمل لشريحة سُكَّانيَّة مُعْوِزَة، ينبغي أن تكون ممتنَّةً لأيِّ عمل يأتي إليها – نجدها على لسان أصحاب ورشات العمل الشَّاقِّ[1] في الماضي، في محاولة لإسباغ شرعيَّة على استغلالهم لعُمَّالهم (Heintz، 2006). فأماكن العمل غير الشَّرعيَّة مثل ورشات العمل الشَّاقِّ، علاوةً على الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيليَّة غير الشَّرعيَّة، كلُّها تعمل من أجل غاية أساسيَّة، هي استغلال القوَّة العاملة اليائسة ذات الأوضاع الهشَّة، من أجل إنتاج ذي كلفة رخيصة. وقد وَصَفَ مركز الأبحاث الفلسطينيّ-الإسرائيليّ «هو بروفتس» (Who Profits) دفاع شركات المستوطنات الرديء هذا توصيفاً ملائماً، بكونه «محاولات سافرة لصرف انتباه الرأي العامِّ عن الاحتلال الإسرائيليِّ، وعن الصعوبات اليوميَّة التي يعاني منها الفلسطينيُّون الذي يُرغَمون على الحصول على رزْقهم من الشركات الإسرائيليَّة» (2012: 1). فالشركة التي تسعى إلى إنتاج بأخفض تكلفة ممكنة على حساب قوَّة عاملة مُرغَمة على شروط مكان العمل الاستغلاليَّة بهدف تأمين القوت لا يمكن لها أن تطالب بالشَّرعيَّة حيال وجود مكان العمل ذاك، في الوقت الذي تعمل فيه عامدةً على خَلْق بيئة عمل تضرُّ العامل. فبيئة العمل القائمة على الاستغلال في مكان العمل، والمنتفعة من خسارة الأرض المتواصلة التي يعاني منها العامل، وفقدان مورد رزقه، وتطلُّعاته في تقرير المصير.

وثمَّة مثال توضيحيٌّ مهمٌّ آخر، يتَّصل بالكيفيَّة التي يمكن أن تُفرَض فيها طبيعة العمل في المستوطنات على نحو متأصِّل، أي عبر النَّظَر إلى النَّقْل القَسْرِيِّ (الترحيل) في المناطق الفلسطينيَّة المُحتلَّة. يستحضر النَّقْل

---

1) «ورشات العمل الشَّاقِّ» (Sweatshops): ورشات صناعيَّة، تُشغِّل العُمَّال اليدويِّين في ظروف عمل سيِّئة وأجور زهيدة.

القَسْرِيُّ أو التهجير صوراً لجنود مُسلَّحين أو أفراد ميليشيات، مدجَّجين بالسلاح، يُرغِمون الناس على الصعود إلى الشاحنات، ويُرحِّلونهم إلى مكان آخر، بخلاف إرادتهم. هذا نَقْل قَسْرِيٌّ، ولكنْ، كذلك هي حال «حركة الناس المفروضة أو غير الطَّوعيَّة النّاجمة عن خَلْق ظروف، ينعدم فيها الأمان، وتنتشر الفوضى، أو أيَّة ظروف أخرى غير ملائمة، تهدف إلى مثل هذا التهجير أو تُسبِّبه» (Melon، 2012: 28). وكان الادِّعاء في المحكمة الجنائيَّة الدُّوليَّة الخاصَّة بيوغوسلافيا السابقة (ICTY) قد أشار سابقاً خلال جلسات المحاكمة إلى أنَّ النَّقْل القَسْرِيَّ لا يمكن، ولا ينبغي، أن يكون محصوراً بفكرة وجود قوَّة جسديَّة، تعمل بعنف على ترحيل جماعات من البشر، وإلى أنَّ «ثمَّة عوامل أخرى غير القوَّة يمكن أن تجعل من هذا الفعل فعلاً غير طَوعيٍّ أيضاً» (2006).[1] وما يمكن استنتاجه وما أُكِّد عليه باستمرار في ما يتعلَّق بالأمور التي تُعدُّ مُكوِّنةً للنَّقْل القَسْرِيِّ، والأمور التي لا تُعدُّ كذلك، هو تحديد ما إذا كان التهجير الحاصل هو خيار اختاره الناس المُرحَّلون أم لا. وضمن سياق الضِّفَّة الغربيَّة المُحتلَّة، لدينا توثيقات كثيرة تشير إلى أنَّ السياسات الإسرائيليَّة تُسهم في خَلْق وَضْع نَقْل قَسْرِيٍّ لبعض الفلسطينيِّيْن، على الأخصِّ أولئك الذين يسكنون في مجتمعات المنطقة ج الرِّيفيَّة، حيثُ يشعر بعضهم، بفعل ظروف الحياة التي لا تُطاق، وحرمانهم من موارد رزقهم ومن قدرتهم على الحركة بسبب تقييدات وحشيَّة على حُرِّيَّة التَّنقُّل، يشعرون بأنَّهم مُرغَمون على تَرْك بيوتهم وأرضهم (المصدر نفسه: 32). وكما أنَّ الاحتلال الإسرائيليّ هجَّر عائلات وجماعات فلسطينيَّة في الضِّفَّة الغربيَّة، وأرغمهم على الرحيل إلى مكان آخر للنجاة، كذلك أرغم عائلات وجماعات على العمل في المستوطنات – فخيار أن تقبل بهذا العمل أم لا، بالنسبة إلى عدد كبير من العُمَّال في المستوطنات – كما يدَّعون دوماً – خيار غير موجود. وكما أنَّ الاحتلال وبنية الاحتلال تسبَّبا بالتهجير القَسْرِيِّ للفلسطينيِّيْن في الضِّفَّة

1) The Prosecutor v. Milomir Stakić. IT-9724-T, Appeals Chamber, Judgment, 22 (2006).

الغربيَّة – وكانا عنصرَيْن كامنَيْن في هذه العمليَّة، فإنَّه تسبَّب، أيضاً، بالعمل القَسْرِيِّ في المستوطنات – وكان عنصراً كامناً في هذه العمليَّة أيضاً.

عمل قَسْرِيٌّ تُحفِّزه الدّولة

بكلِّ تأكيد، فإنَّ ظاهرة عمل الفلسطينيِّيْن في المستوطنات الإسرائيليَّة غير الشَّرعيَّة، وبنائها، في الضِّفَّة الغربيَّة، تبدو متناقضةً للوَهْلَة الأولى. ولكنْ، من خلال تحليل تدخُّلات الدولة الإسرائيليَّة في ما يخصُّ العُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات، والعُمَّال الفلسطينيِّيْن اليدويِّيْن عموماً، سيكون من الممكن تشريح الطبقات التي أدَّت إلى هذا التناقض الظَّاهريِّ الحاصل. فمن خلال سوق العمل المتمايزة، حيثُ يُوضَع عُمَّال الضِّفَّة الغربيَّة الفلسطينيُّون غير المواطنين في مرتبة أدنى من العُمَّال الإسرائيليِّيْن اليهود، كعُمَّال ثانويِّيْن في سوق العمل الإسرائيليَّة، واجتماعها مع الاحتلال المتواصل للمناطق الفلسطينيَّة الذي يخنق أيَّة إمكانيَّة لتقدُّم اقتصاديٍّ، خُلِقَت اعتماديَّة لهؤلاء الفلسطينيِّيْن على المِهَن اليدويَّة داخل إسرائيل والمستوطنات.

يُحسُّ العُمَّال بعدم امتلاكهم أدنى خيار ما عدا العمل في قطاع العمل في المستوطنات، حيثُ يُحشَرون في هذا العمل، بسبب وجود اقتصاد فلسطينيٍّ مخنوق عاجز عن خَلْق فُرَص عمل لهؤلاء العُمَّال، بفعل وطأة الاحتلال الإسرائيليِّ والسياسات الاقتصاديَّة، والتقييدات المتواصلة على حُرِّيَّة الحركة داخل الضِّفَّة الغربيَّة ما أدَّى إلى خَلْق مناطق لفُرص عمل ممكنة. وتتعزَّز فكرة وقوع هؤلاء العُمَّال في فخِّ هذا النوع من العمل، بوجود إحساس بالخزي لديهم، بسبب أدائهم لهذا العمل، وبنفور، أغلب الأحيان، من التَّحدُّث بشأن هذا العمل. لو كان هناك خيار موجود و/أو لو كان بوسع العامل تحمُّل الكلفة الاقتصاديَّة من امتناعه عن دخول هذا القطاع، لم يكن

هذا العامل ليقبل بفرصة العمل هذه التي تُسبِّب له الخزي، علاوةً على ظروف العمل الخطيرة، والأجور الزهيدة، والحرمان من الحقوق القانونيَّة، واحتمال وجود خطر، يمكن له أن يواجهه في بيئة العمل تلك. ومن حيثُ الجوهر، ومع أنَّ أصحاب العمل في المستوطنات يكسبون من هذا العمل – من خلال وجود يد عاملة رخيصة، يمكن الاستغناء عنها، ووجود جيوش احتياطيَّة من العُمَّال الفلسطينيِّيْن – إلَّا أنَّ أصحاب العمل هؤلاء ليسوا مَنْ تسبَّب بالطبيعة القَسْريَّة لظروف هؤلاء العُمَّال، بل إنَّ الدّولة هي السبب. تعريف العمل القَسْريِّ بحسب القانون الدُّوليِّ كما نصَّت عليه منظَّمة العمل الدُّوليَّة ضيِّقَ حين نحاول تطبيقه على هذا الوَضْع، ولكنْ، حين نأخذ بالاعتبار الوَضْع الفريد الذي يَسِمُ الاحتلال الإسرائيليَّ للضِّفَّة الغربيَّة وعواقب إنشاء المستوطنات على السُّكَّان الرِّيفيِّيْن الفلسطينيِّيْن، سنجد إمكانيَّةً لإدراج هذا الاستخدام (أو سوء الاستخدام) للعُمَّال الفلسطينيِّيْن في المستوطنات (كمشاريع تابعة للدولة) ضمن صلاحيَّات القانون الدُّوليِّ. وبذا لن يكون من غير المنطقيِّ القول إنَّ دور تقييدات حُرِّيَّة الحركة في الضِّفَّة الغربيَّة، وتحكُّم الاحتلال بالأرض، والحياة، وموارد الرزق، قد سَلَبَ من هؤلاء العُمَّال تنوُّع الخيارات ما عدا القبول بالعمل المُدمِّر (سياسيّاً واجتماعياً) ذي الأجر الزهيد، والخطر أحياناً، داخل تلك المشاريع المموَّلة من الدولة – أي المستوطنات – على يد الشركات التي غالباً ما تتجاهل حقوق هؤلاء العُمَّال القانونيَّة، وتكون قادرةً على تشغيلهم وطردهم بسهولة كبيرة بسبب وجود جيش احتياطيٍّ من العُمَّال، خَلَقَتْهُ الدولة، في ظلِّ تجاهُل تامٍّ من جانب الدولة. وبذا يمكن أن يُعَدَّ عمل المستوطنات، بل إنَّه كذلك بالتأكيد، نوعاً جديداً خبيثاً من أنواع العمل القَسْريِّ الذي تحفِّزه الدولة، يجب على الحكومة الإسرائيليَّة أن تعترف بوجوده، وتواجهه، وتقدِّم حلّاً بشأنه.

المراجع

Alenat, S. (2010) 'Palestinian Workers in the West Bank Settlements', Kav LaOved.

Applied Research Institute – Jerusalem. (2009) 'Hebron City Profile', Applied Research Institute – Jerusalem.

Applied Research Institute – Jerusalem. (2010a) 'Al Walaja Village Profile', Applied Research Institute – Jerusalem.

Applied Research Institute – Jerusalem. (2010b) 'Bethlehem City Profile', Applied Research Institute – Jerusalem.

Applied Research Institute – Jerusalem. (2010c) 'Nahalin Village Profile', Applied Research Institute – Jerusalem.

Applied Research Institute – Jerusalem. (2014a) 'Nablus City Profile', Applied Research Institute – Jerusalem.

Applied Research Institute – Jerusalem. (2014b) 'Majdal Bani Fadil Village Profile', Applied Research Institute – Jerusalem.

Anti-Slavery. (2013) 'What is Forced Labour?', Anti-Slavery.

Arnon, A. and Spivak, A. (1998) 'Economic Aspects of the Oslo Process', Palestine-Israel Journal, Vol. 5.

Arnon, A. and Bamya, S. (2010) 'Economic Dimensions of a Two-State Agreement Between Israel and Palestine', AIX Group. Vol. II: Supplementary Papers.

B'Tselem. (2004) 'Facing the Abyss: The Isolation of Sheikh Sa'ad Village – Before and After the Separation Barrier', B'Tselem.

B'Tselem. (2005) 'Under the Guise of Security: Routing the Separation Barrier to Enable the Expansion of Israeli Settlements in the West Bank', B'Tselem, Bimkom.

B'Tselem. (2007) 'Crossing the Line: Violation of the Rights of Palestinians in Israel without a Permit', B'Tselem.

B'Tselem. (2010) 'By Hook and By Crook: Israeli Settlement Policy in the West Bank', B'Tselem.

B'Tselem. (2011/2015 updated) 'Checkpoints, Physical Obstructions, and Forbidden Roads', B'Tselem.

B'Tselem. (2016) 'Palestinians Killed by Israeli Security Forces in the West Bank, After Operation Cast Lead', B'Tselem Statistics.

Bank of Israel. (2014) 'Bank of Israel Annual Report', Bank of Israel, pp. 137–165.

Bank of Israel. (2015) 'Preliminary Version – Bank of Israel Annual Report – 2015', Bank of Israel.

Benvenisti, E. (2012) The International Law of Occupation. Oxford University Press, Oxford.

Bishara, M. (2001) Palestine/Israel: Peace or Apartheid: Prospects for Resolving the Conflict. Zed Books, London.

Bonacich, E. (1972) A Theory of Ethnic Antagonism: the Split Labor Market. American Sociological Review. Vol. 37 (5), pp. 547–559.

Carton, J. (2015) 'Israel Escalates "Water-Apartheid" As Illegal Settlers Contaminate Palestinian Water', The Emergency, Water, Sanitation, and Hygiene Group (EWASH).

Cohen, G. (2016) 'Palestinian Laborers Banned From Working on West Bank Settlements', Ha'aretz.

Dearden, L. (2016) 'Tel Aviv Attack: Israeli Authorities Seal off West Bank and Gaza as UN Condemns "Collective Punishment" of Palestinians', The Independent.

Ellman, M. and Laacher, S. (2003) 'Migrant Workers in Israel – A Contemporary Form of Slavery', Euro Mediterranean Human Rights Network & International Federation for Human Rights.

Farjoun, E. (1984) 'Palestinian Workers in Israel: A Reserve Army of Labour' in Ed: Rothschild, J. (Ed.) Forbidden Agendas: Intolerance and Defiance in the Middle East. Zed Books, London.

Farsakh, L. (2002) Palestinian Labor Flows to the Israeli Economy: A Finished Story?. Journal of Palestine Studies, Vol. 32 (1), pp. 13–27.

Firro, K. (1999) The Druzes in the Jewish State: A Brief History. Brill, Leiden.

Hachlili, N. (2015) 'How to Stop Palestinians Unionizing: Security, Security Security'. +972 Magazine.

Halper, J. (2000) 'The 94 Percent Solution: A Matrix of Control'. Middle East Report, No. 216.

Halper, J. and Schaeffer, E. (2012) 'Israel's Policy of Demolishing Homes Must End: A Submission to the UN Human Rights Council'. The Israeli Committee Against House Demolitions.

Hass, A. (2002) Israel's Closure Policy: An Ineffective Strategy of Containment and Repression. Journal of Palestine Studies, Vol. 31 (3), pp. 5–20.

Hass, A. (2016) 'Israel Dramatically Ramping Up Demolitions of Palestinians Homes in West Bank', Ha'aretz.

Heintz, J. (2006) Low-Wage Manufacturing and Global Commodity Chains: A Model in the Unequal Exchange Tradition. Cambridge Journal of Economics, Vol. 30 (4), pp. 507–520.

Hever, S. (2010) The Political Economy of Israel's Occupation. Pluto Press, London.

Human Rights Watch. (1996) Israel: Israel's Closure of the West Bank and Gaza Strip. Human Rights Watch, Vol. 8 (3).

Human Rights Watch. (2015) 'Israel: Settlement Agriculture Harms Palestinian Children. Out of School, Doing Risky Work for Low Pay', Human Rights Watch.

Human Rights Watch. (2016) 'Occupation Inc: How Settlement Businesses Contribute to Israel's Violations of Palestinian Rights'. Human Rights Watch.

Institut de Droit International. (2003) 'Bruges Declaration on the Use of Force', Institut de Droit International.

International Court of Justice. (2004) 'Advisory Opinion: Legal Consequences of the construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory', International Court of Justice.

International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia. (2006) 'The Prosecutor v. Milomir Stakic '. T-97-24-T, Appeals Chamber, Judgment, 22.

International Labor Organization. (2008) 'Combating Forced Labour: A Handbook for Employers and Business', International Labor Organization.

International Labor Organization. (2012 [1930]) 'Forced Labour Convention, 1930 (No. 29)', International Labor Organization, Geneva, 14th ILC session.

International Labor Organization. (2015) 'The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories', International Labor Organization, Report of the Director-General, International Labour Conference, 104th Session.

International Trade Union Confederation. (2008) 'Forced Labour: Mini Action Guide', International Trade Union Confederation.

Kanaaneh, R. (2009) Surrounded: Palestinian Soldiers in the Israeli Military. Stanford University Press, Stanford.,

Kaplan, M. (2015) 'Israeli Civilians To Take Up Arms? Jerusalem Mayor Tells Citizens To Carry Weapons As Violence In City Continues To Soar', International Business Times.

Kav LaOved. (2009a) 'Palestinian Farm Workers in Settlements Poisoned by Pesticides', Kav LaOved.

Kav LaOved. (2009b) 'Palestinian Workers Hanging from Treetops in Jordan Valley Settlements', Kav LaOved.

Kav LaOved. (2012) 'Employment of Palestinians in Israel and the Settlements: Restrictive Policies and Abuse of Rights'. Kav LaOved.

Kav LaOved. (2013) 'Non-Enforcement of the Law on Israeli Employers in the Occupied Territories: A Selective List of Israeli Companies Violating Palestinian Workers' Rights', Kav LaOved.

Kav LaOved. (2016) 'Palestinian Workers: Background, Challenges, Achievements', Kav LaOved.

Khalel, S. and Vickery, M. (2015) 'Israel's Dirty Secret: Inhumane Conditions for Thai Workers', The Middle East Eye, Published 2014, Updated 2015.

Khoury, J. Issacharoff, A. Pfeffer, A. (2011) 'Palestinian Authority Closely Coordinating Security Operations With Israel', Ha'aretz.

Levinson, C. (2013) 'Just 0.7% of State Land in the West Bank Has Been Allocated to Palestinians, Israel Admits', Ha'aretz.

Levinson, C., Lis, J. and Ravid, B. (2013) 'With Peace Talks Underway: Israel Planning to Construct Some 20,000 Housing Units in West Bank', Ha'aretz.

Lustick, I. (1980) Arabs in the Jewish State – Israel's Control of a National Minority. University of Texas Press, Austin.

Ma'an News Agency. (2015) 'Israeli Water Company Cuts Supply to Northern West Bank Villages', Ma'an News Agency.

Machsom Watch. (2007) 'Invisible Prisoners – Palestinians blacklisted by the General Security Services', Machsom Watch.

Marx, K. (1990 [1867]) Das Kapital: Capital Volume I. Penguin Books, London.

Marx, K. and Engels, F. (2010. [1848]) The Communist Manifesto. Vintage, London.

Melon, M. (2012) The Forcible Transfer of the Palestinian People from the Jordan Valley. Al-Majdal, BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, pp. 28–33.

Miaari, H. S., Zussman, A. and Zussman, N. (2010) 'Ethnic Conflict and Job Separations', Households in Conflict Network, HiCN Working Papers 76.

Ministerial Committee for Security Affairs. (1970) Resolution No. B/1.

National Insurance Institute of Israel. (2015) 'Information – Minimum Wage', State of Israel. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2010) 'Special Focus: The Impact of the Barrier on Health', United Nations.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2011) 'Barrier Update', United Nations.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2012) 'The Humanitarian Impact of the Barrier', United Nations.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2014a) 'Area C of the West Bank: Key Humanitarian Concerns', United Nations.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2014b) 'Fragmented Lives: Humanitarian Overview', United Nations.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2014c) 'East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns', United Nations.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2016) 'Press Release: Humanitarian Coordination Calls on Israel to Halt Demolitions in the Occupied West Bank Immediately and to Respect International Law', United Nations.

Palestine Ministry of Finance. (2014) 'Fiscal Operations', Palestinian Authority.

Pappe, I. (2011) The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel. Yale University Press, London.

Peace Now. (2015) 'Netanyahu Established 20 New Settlements for Tens of Thousands of Settlers', Peace Now.

Peck, J. (1989) Reconceptualizing the local labour market: Space, segmentation, and the state. Progress in Human Geography, Vol. 13, pp. 42–61.

Ravid, B. (2015) 'Netanyahu Approves 454 New Housing Units Beyond Green Line', Ha'aretz.

Reich, M., Gordon, D. and Edwards, R. (1973) A Theory of Labor Market Segmentation. American Economic Review, Vol. 63 (2), pp. 359–365.

Rettig Gur. (2014) 'Study Finds Huge Wage Gap Between Ashkenazim, Mizrahim', The Times of Israel.

Rosenhek, Z. (2003) The Political Dynamics of a Segmented Labour Market: Palestinian Citizens, Palestinians from the Occupied Territories and Migrant Workers in Israel. Acta Sociologica Vol. 46 (3), pp. 231–249.

Roy, S. (2001) Palestinian Society and Economy: The Continued Denial of Possibility. Journal of Palestine Studies, Vol. 30 (4), pp. 5–20.

Samara, A. (1988) The Political Economy of the West Bank – 1967-1987, From Peripheralization to Development. Khamsin, Paris.

Samara, A. (2000) Globalisation, the Palestinian Economy, and the "Peace Process". Journal of Palestine Studies. Vol. 29 (2), pp. 20–34.

Sason, T. (2005) 'Summary of the Opinion Concerning Unauthorized Outposts – Talya Sason, Adv.', Israel Ministry of Foreign Affairs.

Sbeih, M. (2011) 'Palestinian Wage Workers in Israeli Settlements in the West Bank – Characteristics and Work Circumstances', The Democracy and Workers' Rights Center, Unpublished.

Shafir, G. (1989) Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict. Cambridge University Press, Cambridge.

State Comptroller. (2011) Annual Report, No. 62.

State Comptroller. (2013) Annual Report, No. 63b.

State Comptroller. (2014) Annual Report, No. 64.

Stork, J. (1983) Water and Israel's Occupation Strategy. Middle East Report, Vol. 13 (116).

Swisher, C. (2011) The Palestine Papers: The End of the Road. Hesperus Press, London.

The Rights Forum and Yesh Din. (2015) 'Under the Radar: Israel's silent policy of transforming unauthorized outposts into official settlements', The Rights Forum and Yesh Din.

United Nations. (2013 [1948]) 'The Universal Declaration of Human Rights', United Nations.

United Nations Relief and Works Agency. (2016) 'Relief & Social Services', United Nations.

Vickery, M. (2016a) 'Thai Farmworkers in Israel Suffer Labor Abuses', USA Today.

Vickery, M. (2016b) 'The Hotbed of Hopelessness', Sunday Herald.

Weizman, E. (2007) Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation. Verso, London.

White, B. (2011) Palestinians in Israel: Segregation, Discrimination and Democracy. Pluto Press, London.

Who Profits. (2012) 'Palestinian Workers in Settlements: Who Profits' Position Paper'. Who Profits.

Wolf, A.T. (1995) Hydropolitics Along the Jordan River: Scarce Water and its Impact on the Arab-Israeli Confict. United Nations University Press, Tokyo.

World Bank. (2008) 'West Bank and Gaza. Palestinian Trade: West Bank Routes', World Bank, Report No. 46807 – GZ.

World Bank. (2012) 'Fiscal Crisis, Economic Prospects: The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories', World Bank.

World Bank. (2013) 'Area C and the Future of the Palestinian Economy', World Bank.

MISC مركز دراسات ثقافات المتوسط

Mediterranean Intercultural Studies Center

تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط ميداناً كبيراً صُنع فيه تاريخ العالم، ولازالت حتى الآن منطقة سريعة التغير وكبيرة التأثير. ويمكن فعلا اعتبار هذه المنطقة مركزا في قضايا (بين الثقافات) فهي قد تكون المنطقة الأكثر تنوعا في العالم وعلى جميع الأصعدة وخاصة العرقية منها، والتي تفرض تنوعا هائلا ثقافيا واجتماعيا ودينيا.. إلخ.

يهدف المركز إلى تعميق البحث (النظري والتطبيقي) البين ثقافي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، لدراسة قدرة المنطقة في الوصول إلى الأمن والسلم الدولي، ودراسة السبل التي قد تسهم في ذلك.

وعليه سيقوم المركز بعمل بحوث ودرسات تتناول ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي جميع المجالات، الإثربولوجية والاجتماعبة، دراسة الأقليات العرقية والدينية، والدراسات الجنسانية، والنماذج الثقافية، ودراسة الأسس والكفاءات وامكانيات التواصل والاتصال والتكيف الثقافية، ودراسة جوانب سوء الفهم الثقافي.

للمزيد: www.misccenter.com

ما شعورك وأنت تبني بيوتاً على الأرض التي نُهبت منك؟ هذا الكدح المُرّ إنما هو الواقع اليوميّ لفلسطينيّين كثيرين. فحالياً، هناك آلاف الفلسطينيّين ممّن يعملون في المستوطنات الإسرائيليّة غير الشرعيّة، ويبنونها. ويتضمّن هذا العمل حرماناً من حقوقهم القانونيّة، وقدراً ضئيلاً من الأمان في العمل، في حال وجوده، وأجوراً زهيدة، وظروف عمل خطيرة.

عبر سردٍ قويٍّ ومؤثِّر، مستندٍ إلى مقابلات كثيرة مع هؤلاء العمّال وعائلاتهم، يكشف ماثيو ڤِكري أُسس هذا العمل، والمشاعر، والأفكار، والعواقب المترتّبة عنه. ومن خلال هذا العرض، فهو يلفت الانتباه إلى مظهر مُتجاهَل سابقاً من مظاهر التّجربة الفلسطينيّة والاستعباد الإسرائيليّ. وبذلك يكشف، مستنداً إلى تحليل مُبتكَر ورائد لدور الحكومة الإسرائيليّة في قطاع العمل في المستوطنات، يكشف الحقيقة الفعليّة لهذه الممارسات بكونها نوعاً جديداً خبيثاً من أنواع العمل القسريّ الذي ترعاه الدّولة.

ومن خلال عرض الكيفيّة التي يمكن فيها تحدّي هذه الممارسات، يرسم كتاب «تشغيل العدوّ» لوحةً مُعبِّرة عن الكيفيّة التي يرضخ فيها الناس للاضطهاد، وعن أسباب هذا، وعن السبب الذي بات فيه من المُلحّ الآن إيجاد حلٍّ للنّزاع الإسرائيليّ/الفلسطينيّ يحفظ الكرامة والحقوق للجميع.

ISBN 979-12-5591-019-0